



الحمد لله رب العالمين ، أنزل كتابه موعظة للناس أجمعين ، وهدى للمتقين ، ونوراً للمهتدين ، وروحَاً تحيى به قلوب المؤمنين ، ورحمةً لمن استجابَ منهم ، وشفاءً لما في الصدورِ .

به يفرح المؤمن غاية الفرح ، ومن آياته يستمد العلم والمدى والنور ، فهو صراطُ الله المصلُّ إلى رضوانه وجنته ، وحبلُه الذي لا ينقطع ، ونورُه الذي لا ينطفئ ، وعلمهُ الذي به العالم يتَفَقَّع ، وذكرهُ الذي به العبدُ يرتفع .

أشهدُ أن لا إله إلا هو لا شريك له الملكُ الحقُّ المبين ، الرحمنُ الرحيمُ ، العليمُ الحكيمُ ، تكَلَّم بالقرآن وأنزلَ به جبريل عليه السلام ، على خير الأنام ، ليكونَ الصراطَ الموصَلَ لهم إلى دارِ السلامِ . وأشهدُ أنَّ مُحَمَّداً عبدهُ ورسولُه ، خاتَمُ الأنبياءِ والمرسلينَ ، أرسلَهُ اللهُ رحمةً للعالمينَ ، على حينِ فترةٍ من الرسلِ ، وانقطاعٍ من الوحيِ ، وانتشارٍ لظلماتِ الشركِ والجهلِ والضلالِ ، فأنزلَ عليه كتابَه الكريمَ ، بلسانِ عربيٍّ مبينَ ، وأمرَه بتبلِغِه وبيانِ ما فيه . فأدَى رسالَةُ ربِّه على التَّمامِ ، وبلغَ الناسَ وحيَ اللهِ أكْمَلَ بِلَاغٍ ، وَبَيْنَ لَهُمْ بِلَسَانِهِ وَحَالِهِ مَرَادُ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ حَتَّى أَتَضَعَّ الْمَرَادُ ، فَأَخْرَجَ اللهُ بِهِ النَّاسَ مِنْ ظلماتِ الجهلِ والضلالِ والشركِ ، إِلَى نُورِ الْعِلْمِ وَالْمَهْدِي وَالإِيمَانِ ، وَمَا تَوَفَّاهُ اللهُ تَعَالَى إِلَّا بَعْدَ أَكْمَلَ بِهِ الدِّينِ ، وَأَتَمَّ بِهِ النَّعْمَةَ عَلَى الْعَالَمِينَ .

صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه وعلى أصحابه سادة أصحابِ النبيين ، أولى العلمِ والمدى والعملِ واليقينِ ، من رضيَ اللهُ عنهم في نصوصِ آياتِ كتابِ المبينِ ، وجعلَ هديَّهم وسبيلَهم سبيلاً للمؤمنينَ إلى يومِ الدينِ .

وعلى التابعينَ لهم بإحسانٍ ، ومن اهتدى بهديِّهم وسارَ على نهجِهم إلى يومِ الدينِ .

وبعد ،

فإنَّ أَهْمَّ مَا انتَفَعَ بِهِ الْعَبْدُ ، وَتَزَوَّدَ بِهِ إِلَى دَارِ الْقَرَارِ ، وَاسْتَعْدَدَ بِهِ لِلقاءِ الرَّبِّ الرَّحِيمِ الْغَفَارِ ؛
تلاوةُ كلامِ اللهِ تعالى ، وتفهُّمُ آياتِه ، وتدبُّرُ معانِيه ، وعِرْفَةُ مَرَادِ الرَّبِّ سُبْحَانَهُ مِنْ خَلَالِهِ ، وَالْعَمَلُ
بِمَا يُسْتَطِعُ مِنْ ذَلِكَ . فَبِذَلِكَ يَهْتَدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ ، وَيَتَعَظُّ وَيَتَذَكَّرُ ، فَيَنالُ شَرْفَ الْقُرْبَى مِنْ رَبِّهِ ،
وَذَكْرَهُ فِي مُلْكِهِ ، وَرَحْمَتِهِ يَوْمَ لِقَائِهِ ، وَارْتِفَاعَهُ فِي جَنَّتِهِ بِقَدْرِ قِرَاءَتِهِ وَانتِفَاعِهِ .

وَمِنَ الْمَعْلُومِ الثَّابِتِ فِي كِتَابِ اللهِ الْمَبِينِ ، أَنَّ اللهَ تَعَالَى إِنَّا أَنْزَلَ كِتَابَهُ لِيَفْهَمُوهُ وَيُتَدَبَّرُ ، وَيُتَلَى وَبِهِ
يُعَمَّلُ ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ : ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَرَّكٌ لِيَدَبَّرُوا إِذَا يَتَهَمِّهُ﴾

وَلَيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ ^(١) . وَذَمَّ سَبَحَاهُ مِنْ لَا يَفْهَمُ آيَاتِهِ وَلَا يَتَدَبَّرُ فَقَالَ :

أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَفْقَالُهَا ^(٢) ، وَحَذَرَنَا حَلٌّ وَعِلَّا أَنْ تَكُونَ حَالُنَا مَعَ آيَاتِهِ كَحَالِ أَهْلِ الْكِتَابِ لَا يَقْرُؤُنَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٌ ، أَيْ : بِحَرَدٍ قِرَاءَةٍ لَا فَهْمٌ مَعَهَا وَلَا عَمَلٌ .

مِنْ هَنَا دَأْبُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ ، مِنَ الصَّحَابَةِ فَمِنْ بَعْدِهِمْ عَلَى بَيَانِ مَا يَتَعَلَّقُ بِآيَاتِ الْقُرْءَانِ ، وَضَبْطِ الْأَصْوَلِ وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي تَوَصَّلُ إِلَى الْفَهْمِ الصَّحِيحِ ، وَالْتَّحْذِيرِ مِنْ طَرْقِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالضَّلَالَةِ الَّذِينَ فَسَرُوا الْقُرْءَانَ عَلَى مَقْتَضِيِّ أَهْوَاهِهِمْ وَخَالَفُوا مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ وَالْمُتَابِعُونَ فِي ذَلِكَ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا .

وَمِنْ هُؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ ، كَانَ شِيْخُ الْإِسْلَامِ تَقِيُّ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ أَبُو تَيمَّةَ رَحْمَةَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَقَدْ كَانَ لَهُ فِي تَفْسِيرِ كِتَابِ اللَّهِ وَتَبْيَانِ مَعْنَيِّ يَدِ الطَّوْلِيِّ ، وَقَدْ أَتَى فِي ذَلِكَ بِمَا يُسَهِّرُ عَلَى الْعُقُولَ ، وَأَكْثَرُ مِنْ ذَكِيرِ الْأَصْوَلِ وَالْقَوَاعِدِ فِي جَمِيعِ الْفَنُونِ الَّتِي تَضَبِّطُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ وَالْحَقِّ سَبِيلَ الْفَهْمِ الصَّحِيحِ ، وَتَبَيَّنَ لَهُ الطَّرِيقَ فِي مَعْرِفَةِ دِينِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

وَمِنْ كِتَبِهِ فِي مَجَالِ قَوَاعِدِ تَفْسِيرِ الْقُرْءَانِ ، مَقْدِمَتُهُ الْمُعْرُوفَةُ الْمُشَهُورَةُ — (مَقْدِمَةُ فِي أَصْوَلِ التَّفْسِيرِ) ، وَهِيَ عَلَى اخْتِصَارِهِ حَوْتَ مِنَ الْقَوَاعِدِ أَهْمَهُمَا ؛ بَيْنَ فِيهَا رَحْمَةُ اللَّهِ أَهْمَمُ الْقَوَاعِدِ وَالْأَصْوَلِ الْأَسَاسِيَّةِ الْعَامَّةِ الَّتِي يَحْتَاجُهَا مِنْ أَرَادَ تَفْسِيرَ الْقُرْءَانِ ، وَكَيْفَ يُمَيِّزُ بَيْنَ الْمَنْقُولِ فِي ذَلِكَ وَالْمَعْقُولِ ، وَطَرْقِ التَّفْسِيرِ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ ، وَأَهْمَمُ كِتَبِ التَّفْسِيرِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِنْجَ أَصْحَابِهَا .. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا هُوَ صَمَّامٌ أَمَانٌ لَمْ يَرِيدُ الدُّخُولَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْءَانِ ، فَيَأْمُنَ مِنَ الزَّيْغِ فِي ذَلِكَ وَالْأَنْجَافِ .

فَلَا عَجَبٌ إِذَا أَنْ تَحْمَدَ هَذِهِ الرِّسَالَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ الْقَبُولَ ، وَأَنْ يَفِيدَ مِنْهَا مِنْ جَاءَ بَعْدَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُنْصَفِينَ ، فَنَجِدُ أَنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْقُرْءَانِ قَدْ أَفَادُوا مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي كِتَبِهِمْ وَمَؤْلِفَاتِهِمْ ، وَمِنْ هُؤُلَاءِ :

الإِمامُ الزُّرْكَشِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ ، فَقَدْ نَقَلَ مِنْهَا كَثِيرًا فِي كِتَابِهِ (الْبَرَهَانُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْءَانِ) . السِّيَوْطِيُّ رَحْمَةُ اللَّهِ ، فَقَدْ نَقَلَ مُعَظَّمَهَا فِي كِتَبِهِ (الْإِتْقَانُ فِي عِلْمِ الْقُرْءَانِ) وَعَقَبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : وَهُوَ كَلَامٌ نَفِيسٌ جَدًا .

(١) سُورَةُ صِ ، آيَةُ (٢٩) .

(٢) سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، آيَةُ (٢٦) .

ابنُ كثيْر رحْمَهُ اللَّهُ ، فَقَدْ نَقَلَ أَكْثَرَهَا فِي مُقْدِمَةِ تَفْسِيرِهِ الْمُشْهُورِ .
الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيُّ رحْمَهُ اللَّهُ ، حِيثُ ذَكَرَ كَلَامًا طَوِيلًا مِنْهَا فِي كِتَابِهِ (النَّكْتَ عَلَى ابْنِ الصَّلَاحِ) .

وَهَذَا مِنْهُمْ اعْتِرَافٌ بِأَهْمِيَّتِهَا ، وَبِفَضْلِ مَوْلَفَهَا ، وَبِرَاءَةٍ مَا جَاءَ فِيهَا .
وَلَقَدْ كَانَتْ بَدَايَةُ عَهْدِي بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ عَامَ (١٤٠٤) هـ بَعْدَ أَنْ قَامَ بِتَحْقِيقِهَا وَطَبَاعَتِهَا شِيخُنَا
أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَوَازَ بْنُ أَحْمَدَ زَمْرَلِيُّ حَفَظَهُ اللَّهُ وَنَفْعُهُ ، حِيثُ قَرَأْتُ غَالِبَهَا عَلَيْهِ وَاسْتَفَدْتُ مِنْ
تَعْلِيقَاتِهِ وَفَوَائِدِهِ ، وَهُوَ الْخَبِيرُ بِهَذَا الْفَنَّ مِنْ فَنُونِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ اتَّفَعْنَا بِهِ غَايَةَ الْاِنْتِفَاعِ حِزَّاهُ اللَّهُ
خَيْرًا .

وَلَمَّا رَأَيْتُ مَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالضَّوَابِطِ تَعْلِقٌ قَلْبِي بِهَا ، فَقَرَأْتُهَا لِنَفْسِي مَرَاتٌ كَثِيرَةٌ ،
وَسَعَتْ فِيهَا شَرْحًا شِيخُنَا الْعَالَمُ مُحَمَّدُ بْنُ صَالِحِ الْعَثِيمِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَقَرَأْتُ غَالِبَ مَا
كُتِّبَ مِنْ شَرْحَاتٍ عَلَيْهَا أَوْ تَعْلِيقَاتٍ .

وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيَّ بِشَرْحِهَا عَلَى مَجْمُوعَاتٍ مِنْ إِخْوَانِنَا طَلَابِ الْعِلْمِ فِي بَلْدَتِي الْقَلْمَوْنِ مِنْ أَرْضِ
لَبَّانَ ، وَفِي بَعْضِ مَسَاجِدِ مَدِينَةِ طَرَابِلسِ الشَّامِ ، وَكَذَلِكَ فِي مَدِينَةِ بَرْوَتِ وَغَيْرِهَا ، وَذَلِكَ فِي
عَامِ (١٤١٤ وَ ١٤١٥) هـ .

وَخَلَالِ شَرْحِيِّ لِهَا عَلَقْتُ عَلَيْهَا تَعْلِيقَاتٍ مَا اسْتَفَدْتُهُ مِنْ مَشَايِخِنَا وَغَيْرِهِمْ ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجْعَهَا
لِعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ فِيهَا نَفْعًا وَفَائِدَةً ، وَلَكِنَّ الْمَشَاغِلَ وَضَيْقَ الْأَوْقَاتِ حَالَ دُونَ ذَلِكَ بَقْدَرِ الرَّبِّ
سَبْحَانَهُ الَّذِي يَبْدِي لِأَقْدَارِ ، إِلَى أَنْ يَسِّرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي مَدِينَةِ رَسُولِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ ، بَعْدَ أَنْ
يَسِّرَ اللَّهُ لِي شَرْحَهَا لِبَعْضِ طَلَابِ الْعِلْمِ وَطَالِبَاتِهِ فِي هَذَا الْبَلَدِ الْمَبَارِكِ ، فَجَمِعْتُ مَا تَفَرَّقَ بَيْنَ
يَدِي مِنْ فَوَائِدِهَا ، وَزَدْتُ عَلَيْهَا مَا رَأَيْتُ فِيهِ نَفْعًا ، وَغَالَبُ ذَلِكَ مَا اسْتَفَدْتُهُ مِنْ تَعْلِيقَاتِ
وَتَخْرِيجَاتِ شِيخُنَا أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَفَظَهُ اللَّهُ ، وَشِيخُنَا ابْنِ عَثِيمِيِّ رَحْمَهُ اللَّهُ ، كَمَا اتَّفَعْتُ
بِتَعْلِيقَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَاسِمٍ رَحْمَهُ اللَّهُ ، وَشَرْحِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ بَازِمُولِ حَفَظَهُ اللَّهُ .
هَذَا وَأَسَالَ اللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مَيْزَانِ الْحَسَنَاتِ ، وَأَنْ يَخْلُصَ فِي النَّيَّاتِ ، وَيَسِّرْكَ فِي
الْعِلْمِ وَالْأَعْمَالِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مَيْزَانِ الْحَسَنَاتِ ، وَأَنْ يَغْفِرَ مَا قَدْ يَقْعُدُ فِيهَا مِنَ الْخَطَا وَالْزَّلَاتِ ،
إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ الدُّعَوَاتِ .

وَكَتَبْهُ

أَبُو حَمْرَةِ الْقَلْمَوْنِيُّ

الْمِرْيَةُ النَّسَرِيَّةُ: ٢٩ / سَرِيرَة١٤٢٥

رَبِّ يَسِّرْ وَأَمِّنْ بِرَحْمَتِكَنَّ^(١)

الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا . مِنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلٌّ لَهُ ، وَمِنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِي لَهُ . وَأَشْهَدُ^(٢) أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيماً^(٣) . أَمَّا بَعْدُ^(٤) :

(١) بَدَأْ رَحْمَهُ اللَّهُ كَتَابَهُ بِالْبِسْمِلَةِ فَقَالَ : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . رَبِّ يَسِّرْ وَأَمِّنْ بِرَحْمَتِكَنَّ) وَذَلِكَ جَرِيَّاً عَلَى سَنَةِ الرَّسُولِ ﷺ فِي كَبِيْهِ وَرَسَائِلِهِ إِلَى الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ ، وَيَوْمَنِهِ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَأَ بِالْبِسْمِلَةِ فِي أُولَى التَّأْلِيفِ وَالْكَلَامِ مِنْ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَفِي الْابْتِدَاءِ بِهَا تَبَرَّكَ بِاسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَاسْتَعْنَةَ بِهِ عَلَى مَا يَرِيدُ ، وَطَرَدَ لِلشَّيْطَانِ ، وَاسْتَحْضَارَ لِلْإِحْلَاصِ ، كَمَا بَيَّنَاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

(٢) أَشْهَدَ : أَيْ أَقْرَأْ وَأَجْزَمَ وَأَقْطَعَ أَنْ لَا مَعْبُودٌ حَقٌّ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ . وَالْإِفْرَادُ مَنْاسِبُ لِلتَّوْحِيدِ بِخَلْفِ الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ ، فَالْأَنْسَبُ أَنْ لَا يُؤْتَى بِالْأُنْوَنِ الَّتِي تَدْلِي عَلَى الْعَظِيمَةِ أَوِ الْجَمْعِ . وَأَمَّا الْأَفْعَالِ السَّابِقَةِ مِنِ الْاسْتَعْنَةِ وَالْاسْتَغْفَارِ وَالْاسْتَعْذَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى ؛ فَالْأَنْسَبُ أَنْ يُؤْتَى فِيهَا بِتُونَ الْجَمْعِ لِلَّدَلَالَةِ عَلَى حَاجَةِ جَمِيعِ الْمَخْلُوقَاتِ لِذَلِكِ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ اللَّهُ تَعَالَى .

(٣) هَذَا مَا يُسَمِّي بِخَطْبَةِ الْحَاجَةِ . وَالْمَقْصُودُ مِنْهَا أَنْ يَجْعَلَ الْإِنْسَانُ بَيْنَ يَدِيْهِ حَاجَتِهِ حَمْدَ اللَّهِ وَالشَّاءِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَةُ لَهُ بِالْتَّوْحِيدِ وَالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنِ الْمَعْنَى الْعَظِيمَةِ ، مَا يَكُونُ لَهُ أَعْظَمُ الْأَثْرِ فِي تَوْفِيقِ اللَّهِ لِلْعَبْدِ فِيمَا يَرِيدُ مِنِ الْخَيْرِ ، فَإِنْ فِي ضَمِّنِ ذَلِكَ الْإِقْرَارِ بِوَحْدَاتِيْهِ اللَّهُ تَعَالَى وَأَنَّ الْمَالِكَ الْمُنْصَرِفُ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَاعْتِرَافُ بِالْعَبُودِيَّةِ وَالْفَقْرِ لَهُ ، وَأَنَّ الْعَبْدَ لَا يَمْكُنُهُ فَعْلُ شَيْءٍ إِلَى تَوْفِيقِ اللَّهِ لَهُ ، وَتَذَكِّرُ لِلنَّفْسِ بِتَقْوَى اللَّهِ وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ حَالَمَا مِنَ التَّوْبَةِ وَالْإِنْتَابَةِ وَالْاسْتَغْفَارِ وَالْاسْتَعْذَةِ بِاللَّهِ وَالْإِلْتِجَاءِ إِلَيْهِ لِيَعْصِمَ الْعَبْدُ مِنِ الشَّيْطَانِ وَجَمِيعِ الشَّرِّ ، مَعَ التَّابُعَةِ الْمُتَّمَمَةِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ . وَهُلْ يَلْزَمُ الْإِلْتِزَامُ بِالنَّفْظِ الْوَارِدِ فِيهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ؟ الظَّاهِرُ مِنْ الْعُلَمَاءِ فِي كِتَابِهِمْ عَدَمُ لِزُومِ ذَلِكَ ، وَلَا رِيبُ أَنَّ التَّمْسِكَ بِهَا أَوْلَى ، خَاصَّةً فِي هَذَا الزَّمِنِ الَّذِي أَوْشَكَتْ أَنْ تَمُوتَ فِي هَذِهِ السَّنَةِ .

(٤) أَمَّا بَعْدَ : كَلِمَةٌ يُؤْتَى بِهَا لِلِّا لِتَقَالُ مِنْ أَسْلَوبٍ إِلَى غَيْرِهِ ، وَيُسْتَحْبِبُ الإِيْتَيَانُ بِهَا فِي الْخُطُبِ وَالْمَكَاتِبِ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ . وَمَعْنَاهَا : بَعْدَ ذِكْرِ اللَّهِ وَالشَّاءِ عَلَيْهِ وَالشَّهَادَتِينِ وَالصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَقُولَ ...

فقد سألي بعض الإخوان^(١) أن أكتب له مقدمة^(٢) تتضمن قواعد كلية^(٣) تعين على فهم القرآن^(٤) ، ومعرفة تفسيره ومعانيه^(٥) ، والتمييز – في منقول ذلك ومعقوله^(٦) – بين الحق وأنواع الأباطيل^(٧) ، والتبية على الدليل الفاصل بين الأقاويل^(٨) ، فإن الكتب المصنفة في التفسير مشحونة بالغث والسمين ، والباطل الواضح والحق المبين .

(١) بيان منه رحمة الله للسبب الذي دفعه إلى تأليف هذه الرسالة وهو سؤال بعض الإخوان منه ذلك . وهذه عادة المصنفين في بداية كتبهم أن يذكروا سبب تأليف الكتاب والمقصود منه .

(٢) المقدمة ؛ بكسر الدال : الكلام الذي يقدم به شيء آخر . والمقدمة ؛ بفتح الدال : أول الشيء . وشيخ الإسلام أراد أن يجعل كتابه هذا مقدمة للتفسير بين يدي من يريد أن يفسر كتاب الله لا أن يقدم به شيئاً آخر . فالأصح أن نقول (مقدمة بالفتح لا بالكسر) .

(٣) القواعد : جمع قاعدة ، وهي أساس الشيء . وهنا : الأساس التي تعين على فهم القرآن . وقال (كلية) لبيان أنها ليس قواعد تفصيلية وإنما هي قواعد إجمالية عامة .

(٤) هذا هو المراد منه ، وهو الذي تحتاج إليه الأمة ، وهو أحد الأمور الثلاثة التي قصدت يانزال القرآن وهي (العبد والفهم والعمل) فاما الأول فسهل جداً ، والثاني بحاجة لتعلم وتعبد وتقوى ، والثالث هو أشد هذه الأمور .

(٥) من باب عطف المترادف والمقارب ، وإن كان فهم القرآن متضمن لفهم معناه وحكمه وأسراره . وقد يقال : التفسير هو تفسير اللفظ ، والمعنى هو ما يراد بالكلام ، مثل قوله تعالى ﴿أَوْ يَأْتِي بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ فلفظها : يوم يسأل شيء عظيم يدل على قدرة الله وعظمته ووحدانيته وقرب لقائه ، والمعنى المراد : طلوع الشمس من مغربها . أو مثل قوله تعالى ﴿وَالضَّحْيَ﴾ فتفسيرها : الوقت المعروف ، ومعناها : قسم أقسم به الله تعالى يدل على أهمية هذا الوقت وأنه آية تدل على وحدانية الله تعالى .. ففرق بين تفسير اللفظ وبين المراد به ، فالصلة مثلاً لها معنى في اللغة ولا يصح أن يفسر به كل الموضع التي وردت به كلمة (صلاة) بل لا بد من النظر في سياق الكلام والنظر في المعنى الشرعي المقصود من خلال السياق حتى يتضح المراد .

(٦) دل هذا على أن تفسير القرآن نوعان : نقل وعلقي ، وهو ما يسمى (التفسير بالتأثر والتفسير بالرأي) ويجب أن يكون الثاني غير مخالف للأول . فإن النقل هو الأصل والأساس وهو معصوم بشرط ثبوته عن النبي ﷺ ، والعقل يتحققها النقص والموى والخطأ ..

(٧) وحد الحق وجمع الأباطيل على طريقة الوحي التي تدل على أن الحق واحد لا يتعدد بخلاف الباطل فهو كثير جداً وطرقه متعددة كما يوحى النور وتجمع الظلمة ويوحد الصراط المستقيم وتجمع السبل المخلافة له ، وهكذا .. القرآن فيه كثير من هذه الأمثلة وكذلك السنة كما في حديث ابن مسعود المشهور أنه قال : خط لنا رسول الله ﷺ خطأ ثم قال : « هذا سبب الله » ، ثم خط عن يمينه وعن شماله خطوطاً وقال : « هذه السبب ... » الحديث .

وفي ضمن كلام شيخ الإسلام رحمة الله أنه لا بد من أراد تفسير القرآن من التمييز في كل ما ورد إلينا من التفسير سواء المقول أو المعمول حتى لا يختلط الحق بالباطل ، والتمييز في المقول يكون بمعرفة الأسانيد وما يقبل منها وما يرد ، والتمييز في المقول يكون بمعرفة أصول الدين وقواعد الشرع وأساليب اللغة العربية وبلاوغتها ...

(٨) الدليل يكون نقلياً كما يكون عقلياً . وهو رحمة الله سبحانه من خلال هذه المقدمة كيف يميز المفسر بين الأقاويل المذكورة في التفسير ومعرفة ما يقبل منها وما يرد ، ومعرفة طرق الجمع بينها أو الترجيح عند تعدد الجمع ، وغير ذلك ..

والعلم^(١) إما نقل مصدق^(٢) عن معصوم ، وإما قولٌ عليه دليلٌ معلوم^(٣) ، وما سُوى هذا
فإما مزيَّفٌ مردُوذٌ ، وإما موقوفٌ لا يعلم أنه بهرج^(٤) ولا متفوَّدٌ^(٥) .

وحاجةُ الأمة ماسَّةٌ إلى فَهْمِ القرآن^(٦) الذي هو: « حَبْلُ اللهِ الْمُسْتَبِنُ^(٧) ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ^(٨) ،
وَالصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ^(٩) ، الَّذِي لَا تَرْبِعُ بِهِ الْأَهْوَاءُ^(١٠) ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ^(١١) ، وَلَا يَخْلُقُ^(١٢) عَلَى كُثْرَةِ
الْتَّرْدِيدِ^(١٣) ، وَلَا تَنْقُضِي عِجَابُهُ^(١٤) ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ^(١٥) . مِنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ^(٢) ، وَمِنْ عَمِلَ بِهِ

(١) أي العلم الصحيح الحقيقى النافع فليس كل ما يزعم أنه علم هو من العلم .

(٢) أي ثابت صحيح .

(٣) وهو الاجتهاد والاستباط الذي دل عليه الدليل المنقول أو المعمول .

فالعلم لا يخلو من هذين الأمرين : نقل صحيح من آية أو حديث ، أو قول محقق وهو الفهم الصحيح المافق للأدلة وأصولها
البهرج : يقال لكل موصوف بالرداة .

(٥) المنفود : هو الجيد من المدراهم . وعلى هذا فاقسام العلوم ثلاثة : ما نعلم صحته ، وما نعلم بطلانه ، وما يجب التوقف
فيه .

(٦) بل ليس هناك حاجة أعظم من هذه الحاجة ، فالقرآن فقط يحصل المدعاة والعلم والعزَّة والتمكين .. والنجاة والفللاح
والسعادة .. والأدلة على ذلك كثيرة جداً في الكتاب والسنَّة .

(٧) الحيل : هو ما يتوصل به إلى غيره ، وفسر بالسبب . وأضيف إلى الله لأنَّ اللهَ تعالى هو الذي وضعه وجعله حيلًا موصلاً
إلى مرضاته ومحبته وجواره في جنته .

(٨) ذكر : لأنَّه مذكر ، ولأنَّ فيه الذكر ورفع الذكر لمن تمسك به كما قال تعالى ﴿ وَإِنَّه لِذَكْرٍ لِكُلِّ أَقْوَمٍ ﴾ .
والحكيم : المحكم والمتضمن للحكمة كما قال تعالى ﴿ ذَلِكَ نَذْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ ﴾ .

(٩) الطريق القويم الموصَّل إلى الله تعالى . وقد ذكر ابن القيم رحمة الله أنَّ الطريق لا يسمى صراطاً إلا إذا كان مستقيماً
ويوصل إلى المقصود ولا طريق سواه يوصل إلى المقصود وأن يتسع لجميع من أراد السير عليه وأن يكون أقرب طريق
وصل إلى المقصود .

(١٠) الزريع : هو الميل ، فمهما مالت أهواه الناس فإنَّما لا تربيع به .

(١١) أي لا تختلط به الألسن فهو بلسان عربي مبين . ومن غير الممكن أن يترجم القرآن ترجمة حرافية أبداً وإنما الترجمة تكون
لمعنى وأحكامه .

(١٢) لا يليل من القدم ولا يعله من يقرؤه مع كثرة ترديده له ، بل كلما قرأه شعر بأنه جديد .

(١٣) بخلاف غيره من الكلام ، فهما كان بلغياً جيلاً فإنَّ الإنسان لا بد أن يمله بعد فترة من ترديده . وهذه آية من آيات الله
في القرآن الكريم يشعر بها كل مسلم وقارئ .

(١٤) هذا من حيث هو قرآن يغض النظر هل يطلع القارئ على هذه العجائب أم لا ؟ ولا يرى عجائب القرآن إلا من
أعطاه الله فهِمَا وتأمِلَّا في آياته وتدبرَّا لها . والمقصود بعجائبه : ما تضمنه من المعانِي الكثيرة العظيمة التي لا تفْضِي ،
فكليما تأمل الإنسان في آياته كلما وجد فيه شيئاً جديداً . ولا يعني هنا أنَّ كلَّ أحد يتكلَّم في القرآن بما يراه ويحمل آياته
ما لا تتحمِله كما يحدث اليوم من أصحاب (الإعجاز العلمي) كما يسمُّون ، فقد توسعوا في ذلك كثيراً وحملوا آيات
القرآن ما لا تتحمِل وقالوا : هذه من عجائبِه التي لا تفْضِي . فيقول : هذا التفسير الذي ذهبا إليه هو من التفسير

أَجْرٍ^(٣) ، وَمِنْ حَكْمَ بَهْ عَدَلَ^(٤) ، وَمِنْ دُعَا إِلَيْهِ هُدِيًّا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(٥) ، وَمِنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ^(٦) ، وَمِنْ ابْتَغَى الْهَدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ^(٧) ، قَالَ تَعَالَى : «فَإِنَّمَا يَأْتِينَكُمْ مِنْتَيْ هُدَىٰ فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَىٰ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَسْقُى» **وَمَنْ أَعْرَضَ عَنِ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَخْشُرُهُ يَوْمًا قِيَمَةً أَعْمَى» **قَالَ رَبُّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا** **قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْنَا إِيَّا شَنَا فَنَسِيَّهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى** **وَقَالَ تَعَالَى : «قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِيهٌ نَّ** **يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ****

بالرأي ، ولا بد أن يخضع لشروط قبول التفسير بالرأي وإلا أصبح تفسيراً باطلًا مذموماً . والقرآن ليس كتاب طبيعة أو فلك أو جغرافيا أو هندسة أو غير ذلك من العلوم الدنيوية التي فتن بها الناس اليوم وإنما هو كتاب هداية لا ينبعي أن يوضع في غير موضعه وإلا لفقد روعته وقدسيته وأهليته .

(١) كلما كان الإنسان بالله أعلم كلما كان للقرآن أحب ، وذلك أنه كلام الله تعالى الدال عليه المتضمن آياته وعلمه .
(٢) لأنه أصدق الكلام .

(٣) فقد كتب الله الأجر والثواب لكل من قرأ حرفاً من كتاب الله ، فكيف من عمل به والتزم بأحكامه .

(٤) لأنه الحق الذي لا يأتيه الباطل وحكمه هو حكم الله **كذلك** .

(٥) بخلاف من دعا إلى هواه نسأل الله العافية .

(٦) أي : قطع ظهره ، وهذا قد يكون في الدنيا أو في الآخرة .

(٧) وهذه الأوصاف التي ذكرها جزء من حديث أخرجه الترمذى والدارمى فى سننهما ، وأحمد فى المسند ، والبيهقى فى شعب الإيمان ، والبغوى فى شرح السنة ، عن علي **كذلك** . وسنه ضعيف ، فيه : الحارث الأعور وهو ضعيف .

(٨) سورة طه ، آية (١٢٦-١٢٣) .

(٩) إما : شرطية أصلها : إن ما ، و فعلها : يأتيكم . ومن اتبع هدای : جواب الشرط ، وهي شرط آخر جوابه : فلا يضل ولا يشقى . والمعنى : أخير الله تعالى أنه سيرسل إلى بني آدم ما فيه الهدى من عنده وهو ما يرسله من الرسل والكتب ، والشکر في كلمة (هدى) مع قوله تعالى (مني) دلالة على عظمته هذا الهدى وعلو شأنه ، وشرط الله أن من اتبع هذا الهدى فهو الذي يهديه سبحانه فلا يضل في هذه الدنيا بعلمه ولا يشقى بعمله ، أو لا يضل في الدنيا ولا يشقى يوم القيمة . وأما من أعرض عن هذا الذكر الذي جاء به الرسل فإن له في الدنيا معيشة ضنكًا ، أي شديدة متعة ، وقيل : هي عذاب القبر ، وأما يوم القيمة فيحشره الله أعمى حسًّا ومعنى والعياذ بالله . وفي الآية دلالة على أن سبب الهدى والنجاة هو التمسك بذكر الله تعالى وأن سبب الضلاله والشقاء هو الإعراض عن ذلك ، والله المستعان .

ومعنى (فسيتها) أي : أعرضت عنها وتركت العمل بها . وأما قوله تعالى «وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنسَى» **فهو من باب المقابلة ،** أي : ترك في العذاب كما تركت العمل بالآيات ، والجزاء من جنس العمل .

والملف رحمة الله أورد هذه الآية ليحضر على تفهم القرآن والعمل به ، وأن من ترك ذلك فقد أعرض عن الله سبحانه . فظهور أهمية فهم القرآن وتدبره ، ومن لوازمه ذلك أن يجتهد الإنسان في معرفة أصوله وقواعد فيهما لفهمه الفهم الصحيح فيصل إلى سعادة الدنيا والآخرة .

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سُبُّلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ يَأْذِنُهُ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ ﴿١﴾^(١)، وَقَالَ تَعَالَى : « إِنَّ رَبَّكَ يَنْزَلُنَّا إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلْمَتِ إِلَى النُّورِ يَأْذِنُ رَبَّهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴿٢﴾ اللَّهُ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴿٣﴾^(٤) .

(١) سورة المائدة ، آية (١٥-١٦) .

(٢) في الآية بيان أن ما جاء به الرسول ﷺ هو النور الذي يضيء القلوب في سيرها إلى الله تعالى وأن من اتبع هذا النور هو الذي يهديه الله تعالى إلى سبل السلام وهي الطرق الموصولة إلى دار السلام وهي الجنة . والجمع في السبيل هنا مع أن سبل الحق واحد بالنظر إلى فروع هذا الحق الكثيرة من العقائد والعبادات والأقوال والأعمال وغير ذلك من طرق العبودية التي تجتمع في سبيل واحد ، ولا تطلق السبيل بالجمع ويراد بها الإسلام إلا بقيده كما قيدت هنا بقوله (سبل السلام) . وقوله تعالى (الظلمات والنور) فيه الإشارة إلى أن النور واحد وأن ظلمات الكفر والشرك مختلفة متعددة ، وجملة (وبخرجهم من الظلمات إلى النور يأذنه) متعلق بما قبله ، أي يهديهم سبل السلام وبخرجهم من الظلمات إلى النور . وقوله (ويهدِيهِمْ) عطف الصفة أو أن الأولى بالتفقيق والثانية بالدلالة كما قال تعالى (والذين اهتدوا زادهم هدى) .

(٣) سورة إبراهيم ، آية (١-٢) .

(٤) (الْحَمِيد) على وزن فعل بمعنى (فاعل) و (مفعول) فعلى الأول تكون بمعنى (الحاصل لعباده) وعلى الثاني بمعنى (الحمدود)

و (الله) بدل من الحميد . وفي قراءة ثانية (الله) بالرفع على أنه مبتدأ ، والجملة استثنافية . وفي قوله تعالى (لِتُخْرِجَ النَّاسَ) صحة إضافة الشيء إلى سبيه ، لأن النبي ﷺ ما هو إلا سبب لإخراج الناس من الظلمات إلى النور لا أنه يمكنه أن يفعل ذلك من عنده ، ولذلك قيدها سبحانه بقوله (يأذن ربكم) حتى لا يظن أحد أن الهدایة بيد النبي ﷺ ، وقال في الآية المذكورة قبلها (يأذنه) لأن الضمير يرجع إلى الله تعالى هنا فالهدایة بيده هو وحده . وأما هدایة النبي ﷺ فهي هدایة دلالة وإرشاد وتعليم ، وأما هدایة التوفيق والثبات فهي بيد الله ، والأدلة على هذا كثيرة ليس هذا موضعها .

وقال تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا أَنْكِتُ بِهِ وَلَا إِلَيْمَنْ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ صِرَاطٌ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴾ (١) (٢) .

وقد كتبت هذه المقدمة مختصرة^(٣) بحسب تيسير الله تعالى ، من إملاء الفؤاد^(٤) ، والله المادي إلى سبيل الرشاد .

١) سورة الشورى ، آية (٥٢-٥٣) .

(٢) سمي ما أوحاه إلى نبيه ﷺ روحًا لأن حياة القلوب به ولا حياة لها إلا بالوحى ، والقلب الذي ليس شيء من القرآن كالبيت المزبور ، وفيه دلالة على أن القرآن غير مخلوق بدلالة قوله تعالى (ألا له الخلق والأمر) والقرآن من أمره . وأخير أن هذا الوحي يهدي به الله من يشاء عباده ، فالأمر راجع لشبيته وحده لا لشيء آخر ، وقد بين في آية المائدة السابقة أنه يهدي به من اتبع رضوانه ، ثم أخبر أن نبيه ﷺ يهدي إلى صراط مستقيم ، والمقصود بالهداية هنا هداية الدلالة والبيان لا هداية التوفيق والثبات بدلالة أنها عذبت بحرف (إل) بخلاف هداية الله تعالى فإنما عدلت بحرف (من) . وأضفت الصراط إلى نفسه في قوله (صراط الله) باعتبار أنه هو الذي وضعه لعباده وهو موصل إليه ، وأضافة في الفاتحة إلى الناس باعتبار أهله الساترين عليه . وجملة (ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان) ما هنا استفهامية لأنه إذا جاءت بعد (تدرى) جملة مصدرة بما فلا بد أن تكون استفهامية ، والمعنى : ما كنت تدرى أي شيء الكتاب والحكمة . قوله (ألا إلى الله تشير الأمور) ألا : للتسبية الدال على الأهمية ، وتقديم الجار والمحور يدل على الحصر أي : إلى الله وحده ، والأمور : عامة في جميع الأمور الدنيوية والدينية والكونية والشرعية وغير ذلك . وفي ضمن هذه الآيات التي ذكرها المؤلف بيان أن معرفة القواعد والأصول وحدها لا يكفي لفهم القرآن والعمل به ، وإنما العبد بحاجة فوق هذا إلى توفيق الله له وهدايته وإعانته وتشبيهه ، فلا ينبغي أن يغيب هذا عن أذهاننا أبداً .

(٣) أي : كتبها باختصار لم يطل فيها ، وذلك ليسهل حفظها .

(٤) أي : لم يجمع لها المراجع والكتب ، وإنما كتبها من فواهه هكذا بعفو الخاطر . والمؤلف رحمة الله ذكر له في التأليف أمور عجيبة من سرعة التأليف والضبط بما يدل على مدى حافظته واستحضاره وضبطه وفهمه رحمة الله . كما حدث لما جاءه سؤال في مسائل القدر على شكل أبيات من الشعر ، فقرأها ثم شرع يكتب ردًا عليها ، فرد بقصيدة طويلة على نفس وزن الأبيان وقافيةها وهي الثانية في القدر ذكر فيها أكثر من ثمانين مسألة من مسائل القدر وتفصيل ذلك ، وهذا من أعجب ما يكون خاصة في باب القدر وصعوبته .

فصل

فيما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ^(١)

يَجِبُ أَنْ يُعْلَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَ لِأَصْحَابِهِ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ كَمَا بَيْنَ لَهُمُ الْفَاظُهُ ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿

لِتُبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^(٢) يَتَنَوَّلُ هَذَا وَهَذَا^(٣) .

(١) هذه القاعدة فيها الرد على كل من يقول إن القرآن فيه معانٍ لم تُبيَّن للصحابة ، أو لم يعرفوها رضي الله عنهم . فما من شيء من القرآن والمراد منه إلا وعلمته مجموع الصحابة وإن كان قد يخفي بعض ذلك على أفرادهم و لكنه لا يمكن أن يخفي على مجموعهم ، علم ذلك من علم وجهل ذلك من جهل .

(٢) سورة النحل ، آية (٤٤) .

(٣) تَمَامُ الْآيَةِ الْمَذَكُورَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعِلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) وَالسَّلَامُ فِي (لَتَبَيَّنَ) لِلْتَّعْلِيلِ بِدَلَالَةِ نَصْبِهَا لِلْفَعْلِ . وَفِيهَا التَّصْرِيفُ أَنَّ مَهْمَةَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ بَيْنَ لِلنَّاسِ الْمَرَادَ مِنَ الْوَحْيِ الْمُتَرَدِّلِ عَلَيْهِمْ . وَلَا رَبُّ أَنْهُ ﷺ مَا تَوَفَّاهُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى أَنْهَى مَهْمَهَهُ وَأَتَمَّ هَذَا الْبَيَانَ ، فَكُلُّ مَا يَعْلَمُ بَيْانَ الْقُرْآنِ وَالْوَحْيِ قَدْ يَبْيَهُ ﷺ لِلصَّاحَبَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَمَثَلُ هَذِهِ الْآيَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) فَيَقُولُ أَنَّ اللَّهَ تَكْفُلُ بِبَيَانِ هَذَا الْقُرْآنِ وَإِظْهَارِهِ ، وَذَلِكَ بَيَانٌ حِرْفَوْهُ وَمَعْنَاهُ . وَفِي ذَلِكَ الرَّدُّ عَلَى أَهْلِ التَّفْوِيْضِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ الْآيَاتِ وَخَاصَّةً الْمُتَعْلِقَةَ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ وَصَفَاتِهِ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا وَمَا تَدْلِي عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ يَعْلَمُ ، وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا صَحِيْحًا فَإِنَّهُ يَعْنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ جَاهِلًا بِمَعْنَى الْقُرْآنِ أَوْ أَنَّهُ كَانَ عَامِلًا بِمَا وَلَكَهُ كَمَّهَا عَنْ أَصْحَابِهِ ، وَهَذَا بَاطِلٌ بِلَا شُكْ .

وَمِنْ هَنَا نَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَنْ أَدْعَى أَنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَعْلَمْ الصَّاحَبَةَ فَهُمْ كَامِلًا قَدْ ضَلَّ وَأَخْرَفَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَدْعَى أَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ نَفْعَمِ الْقُرْآنِ أَفْضَلُ مِنْ فَهْمِ الصَّاحَبَةِ فَقَدْ ضَلَّ وَأَخْرَفَ ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَتَى بِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ يَنَاقِضُ مَا قَالَهُ الصَّاحَبَةُ فَقَدْ ضَلَّ وَأَخْرَفَ ، فَلَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْتِي بِبَيَانِ أَفْضَلِهِ مِنْهُمْ أَبْدًا ، وَهَذَا الْمَهْجُ لَا يَدْ مِنْهُ حَتَّى نَصْعَدَ حَدَوْدًا لِعَقُولِنَا وَاجْتِهَادِنَا فِي فَهْمِ الْقُرْآنِ حَتَّى لَا نَزِيغَ وَنَتَحْرِفَ عَنِ الْمَهْدِ الْقَوْمِ فِي التَّعَالِيمِ مَعَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ .

فَهَذِهِ الْقَاعِدَةُ الَّتِي بَدَأَ بِهَا الْمُؤْلِفُ رَحْمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْقَوْاعِدُ يَبْيَنُ عَلَيْهَا أَمْوَالَ كَثِيرَةَ ، مِنْهَا : أَنَّ مَا فَسَرَهُ الصَّاحِبَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ هُوَ مَا اسْتَفَادَهُ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ ، فَأَصْبَحَ لِتَفْسِيرِهِ قِيمَةً لِيُسْتَلِغُهُ . وَمِنْهَا : أَنَّ يَجْعَلَ تَفْسِيرَ الصَّاحِبَيْنِ ضَابِطًا لِلْاجْتِهَادِ فِي التَّفْسِيرِ فَكُلُّ تَفْسِيرٍ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً تَضَادَ مَا ذَكَرَهُ الصَّاحَبَةُ يَكُونُ مُرْدُودًا بَاطِلًا ، وَهُوَ مِنْ أَنْوَاعِ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ الْمَذْمُومِ . وَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى شُرُوطُ قَبْوِ الْتَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ فِي أَوَاخِرِ الرِّسَالَةِ .

قَالَ الْبَغْوَيُ فِي تَفْسِيرِهِ (٣ / ٧٠) : أَرَادَ بِالذِّكْرِ الْوَحْيِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْهَا لِلْوَحْيِ ، وَبِيَانِ الْكِتَابِ يَطْلُبُ مِنَ الْمُسْلِمِ . وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةَ فِي الْمُحْرِمِ الْوَجِيزِ (٣ / ٣٩٥) : وَقَوْلُهُ (لَتَبَيَّنَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ : لَتَبَيَّنَ بِسِرْدَكَ نَصَ الْقُرْآنِ مَا نَزَّلَ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ : لَتَبَيَّنَ بِتَفْسِيرِكَ الْجَمِيلِ وَشَرَحَكَ مَا أُشْكِلَ مَا نَزَّلَ ، فَيُدْخِلُ فِي هَذَا مَا بَيَّنَهُ الْمُسْلِمُ مِنْ أَمْرِ الشَّرِيعَةِ ، وَهَذَا قَوْلٌ مُجَاهِدٌ . اهـ . وَانْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبَرِيِّ (٧ / ٥٨٩) وَابْنِ كَثِيرٍ (٢ / ٥٧١) وَالاتِّجَاهَاتِ الْمُتَحْرِفَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ لِخَمْدَ حَسَنِ الدَّهْبَيِّ (١٠ - ١٢) .

وَلِرَفْعِ بَعْضِ الإِشْكَالَاتِ فِي هَذَا ، نَقُولُ : إِنْ بَيَانَ النَّبِيِّ ﷺ لِلْقُرْآنِ لَيْسَ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ وَإِنَّمَا مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةِ ، فَمِنْهَا : الْبَيَانُ الْمُبَارِكُ وَهُوَ تَفْسِيرُهُ وَتَوْضِيْحُهُ لِبَعْضِ مَعَانِيهِ ، مُثَلُ تَفْسِيرِهِ لِلْكَوْثَرِ بِأَنَّهُ نَهَرٌ فِي الْجِنَّةِ أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَاهُ ، وَتَفْسِيرُهُ لِلظُّلْمِ فِي قَوْلِهِ (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ) أَنَّ الشَّرْكَ ، وَاسْتَدَلَ بِقَوْلِهِ لِقَمَانَ (إِنَّ الشَّرْكَ لِظُلْمٍ عَظِيمٍ) وَتَفْسِيرُهُ لِلْخَيْطِ الْأَيْضِ وَالْأَسْوَدِ فِي آيَاتِ الصِّيَامِ ، وَمُثَلُ ذَلِكَ .

وقد قال أبو عبد الرحمن السُّلْمَيُّ^(١) : حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآنَ ، كعثمانَ بنِ عفانَ ، وعبد اللهِ بنِ مسعودٍ ، وغيرِهما ؛ ألمَّ كانوا إذا تعلَّمُوا من النبيِّ ﷺ عشرَ آياتٍ لم يجاوزُوها حتى يَتَعلَّمُوا ما فيها من العلمِ والعملِ ، قالوا : فَعَلِمْنَا القرآنَ والعلمَ والعملَ جميعاً^(٢) . ولهذا كانوا يَقُولُونَ مَدَّةً في حِفْظٍ^(٣) السورةِ .

وقال أنسٌ : كانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَا الْبَقَرَةَ وآلَّ عُمَرَانَ حَدَّ^(٤) في أَعْيُّنَا^(٥) . وأَقَامَ ابْنُ عَمْرَ على حِفْظِ الْبَقَرَةِ عَدَّةَ سَنِينَ ، قَيْلَ : ثَمَانِ سَنِينَ ؛ ذَكْرَهُ مَالِكٌ^(٦) .

ومنها : بيانه للمعنى بعمله ، كما بين المقصود من إقامة الصلاة ومتناول الحج وكتير من أحكام القرآن والمراد بيته بهذه الطريقة وهي أكثر من الطريقة الأولى . ومن ذلك ما كان يختلق به من الأخلاق في معاملته لأصحابه . ومنها : إقراره لأصحابه على ما فهموه منه بحسب لغة العرب التي نزل بها والتي يعرفونها حق المعرفة . والآية التي ذكرها المؤلف رحمة الله هي أول دليل يذكره ليدلل على الأصل المذكور .

(١) هو الإمام العلم ، مقرئ الكوفة ، عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي ، من أولاد الصحابة ، مولده في حياة النبي ﷺ . انظر ترجمته في سير أعلام البلاء (٤ / ٢٦٧ - ٢٧١) ، وتاريخ بغداد (٩ / ٤٣٠) .

(٢) رواه الطبرى في تفسيره (١ / ٦٠) وابن سعد في الطبقات (٦ / ١٧٢) وابن أبي شيبة في المصنف (٦ / ١١٧) حدث رقم (٢٩٩٢٩) . والمرقدي في تفسيره (١ / ٧) وهو صحيح معتبراته . وفي الباب عن ابن مسعود^{رض} عند الطبرى في تفسيره (١٥ / ٦٠) قال : كان الرجل متى إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن . وإسناده حسن .

(٣) المراد بالحفظ هنا : الحفظ مع العلم والعمل كما بين السلمي رحمة الله . وحفظ الألفاظ وحدها حجة على العبد ، والعبرة بالعمل لا بمجرد الحفظ ، والله^ع لم يقول الكتاب لتحفظ حروفه فقط وإنما ليفهم ويعمل به . ولما فهم الصحابة ذلك كان هديهم في التعامل مع القرآن ما ذكر أبو عبد الرحمن رحمة الله من فهم مراد الله تعالى وما تتضمنه آياته من العلم ثم العمل والالتزام بهذا العلم . وفي ذلك دلالة واضحة على أنهم فهموا القرآن وأخذوا بيانه من النبي ﷺ واجتهدوا في سبيل تحصيل ذلك .

وهذا النقول عن الصحابة هو الدليل الثاني على الأصل المذكور .

(٤) أي : عظم وشرف وأصبح له شأن ومكانة . والجُدُّ : العظمة والحظ والجاه كما في الحديث الصحيح « ولا ينفع ذا الجد منك الجد » ، أي : لا ينفع صاحب العظمة والجاه والحظ ذلك منك يوم القيمة . ومنه قول الله تعالى حكاية عن الجن : « وأنه تعالى جد ربنا » أي : تعالى عظيمة ربنا سبحانه وتعالى . وفي بعض النسخ (جل) في أعيتنا ، بمعنى : صار جليلاً معمظاً ، وهذا وإن كان صحيحاً في معناه إلا أنه لم يجده في الرواية عن أنس بهذه النقوطة ، والله أعلم .

ولا ريب أن تعظيم الصحابة لمن حفظ هذه السور ليس مجرد حفظ ألفاظها فهو من أسهل ما يمكن خاصة عليهم ، وإنما عظم في أعينهم من حفظها لأن طريقةهم في الحفظ كانت طريقة العلم والعمل ، فمن حفظ البقرة وآل عمران وعلم ما فيهما من المعاني العظيمة وعمل بذلك لا ريب أنه سيكون معظماً وله شأن . وهذا تابع للدليل الثاني .

(٥) قطعة من حديث طويل في الرجل الذي كان يكتب للنبي ﷺ ثم أرتد ؟ رواه أبُو حمْدَ في المسند ، وابن أبي شيبة في مسنده . وأصل الحديث رواه البخاري (٣٦١٧) ومسلم (٢٧٨١) وأحمد ، وابن حبان ، والطحاوي في مشكل الآثار ،

وذلك أنَّ اللهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَرَّكٌ لِيَدْبَرُوا إِيمَانَهُمْ ﴾^(٣) وَقَالَ : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ ﴾^(٤) وَقَالَ : ﴿ أَفَلَمْ يَدْبَرُوا الْقَوْلَ ﴾^(٥) ، وَتَدَبَّرُ^(٦) الْكَلَامِ بِسَدْوِنِ فَهُمْ مَعَانِيهِ لَا يَعْلَمُونَ^(٧) .

وَكَذَلِكَ قَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾^(٨) ، وَعَقْلُ الْكَلَامِ مُتَضَمِّنٌ لِفَهْمِهِ^(٩) .

وَالْبِهْقِيُّ فِي إِثْبَاتِ عِذَابِ الْقُرْبَرِ . وَلَيْسَ فِي الصَّحِيحَيْنِ هَذِهِ الْجَمْلَةِ . وَانْظُرْ تَخْرِيجَ الْأَحَادِيثِ وَالْأَثَارِ الْوَارِدَةِ فِي تَخْرِيجِ الْكَشَافِ لِلزَّيْلِيِّ .

(١) رَوَاهُ مَالِكُ فِي الْمُوَطَّأِ ، حِدِيثُ رَقْمِ (١١) / ٢٠٥ بِلَاغًا .

(٢) سُورَةُ صِ ، آيَةُ (٢٩) .

(٣) وَصَفَ الْقُرْءَانَ بِأَنَّهُ مَبَارَكٌ ، أَيْ : كَثِيرُ الْحَيْرَ قَدْ اجْتَمَعَتْ فِيهِ الْحَيْرَاتِ وَاسْتَقْرَتْ وَعَظَمَتْ وَكَثُرَتْ .. وَبِرَكَةِ الْقُرْءَانِ تَكُونُ بِتَلَاقِهِ وَفَهْمِهِ وَمَا يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَةِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَأَمَانَهُ وَصَفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَحُكْمَاهُ وَحُكْمَهُ وَشَرْعَهُ وَأَمْرَهُ وَنَهْيِهِ .. وَمَا يَحْصُلُ بِهِ مِنْ الْعَزَّةِ وَالْقُوَّةِ وَالنَّصْرَةِ وَالْحَيْرِ لِأَهْلِ الْأَرْضِ وَلِلْمُتَمَسِّكِينَ بِهِذَا الْقُرْءَانِ خَاصَّةً . وَقَاتَمَ الْآيَةُ فِيهَا تَرْكِيَّةً وَثَنَاءً مِنَ اللَّهِ لِمَنْ تَذَكَّرَ بِالْقُرْءَانِ وَاعْتَظَ بِهِ أَنَّهُ مِنْ أُولَيِ الْأَلْبَابِ ، أَيْ : أَصْحَابِ الْعُقُولِ . جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْهُمْ بَنَهُ وَكَرْمُهُ .

(٤) سُورَةُ النِّسَاءِ ، آيَةُ (٨٢) . وَفِيهَا الْحِثُّ عَلَى تَدْبِيرِ الْقُرْءَانِ وَفَهْمِ مَرَادِهِ ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَمِّ مَنْ لَا يَتَدَبَّرُونَ وَأَخْسِرُ أَنَّ عَلَى قَلْوَهُمْ أَقْفَالًا وَلَيْسَ قَفْلًا وَاحِدًا ، وَهَذِهِ الْأَقْفَالُ هِيَ الَّتِي مَنَعَتْ تَدْبِيرَهُمْ ، أَعَذَنَا اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ .

(٥) سُورَةُ الْمُؤْمِنُونَ ، آيَةُ (٦٨) .

(٦) ذَبَرُ الشَّيْءِ : آخِرُهُ . وَتَدْبِيرُ الْكَلَامِ : الْوَصْوَلُ إِلَى النِّهَايَةِ وَالْغَايَةِ الْمَرَادَةِ مِنْهُ ، وَتَدْبِيرُ الْأَمْرِ : نَظَرُ فِي عَاقِبَتِهِ وَمَا تَكُونُ نَهَايَتِهِ . فَتَدْبِيرُ الْقُرْءَانِ : النَّظَرُ وَالْفَكْرُ فِيهِ لِلْوَصْوَلِ إِلَى الْمَعْنَى الْمَصْوُدِ مِنْهُ لِتَحْقِيقِ الْغَايَةِ وَهِيَ الْعَمَلُ . فَلَا بدِّ مِنْ حَفْظِ وَعِلْمِ وَعَمَلِ لِأَنَّهُ بِدَوْنِ الْعَمَلِ لَا يَكُونُ هُنَاكَ حَقِيقَةُ التَّدْبِيرِ . قَالَ الْمِيدَانِيُّ : التَّدْبِيرُ هُوَ التَّفْكِيرُ الشَّامِلُ الْوَاصِلُ إِلَى أَرَادَسِرِ دَلَالَاتِ الْكَلَمِ وَمَرَامِيهِ الْبَعِيدَةِ .

(٧) انْظُرْ فِي مَعْنَى التَّدْبِيرِ لِغَةً وَشَرْعًا وَأَهْمَمِ الْوَسَائِلِ فِي تَدْبِيرِ الْقُرْءَانِ رِسَالَةً (كِيفَ تَدْبِيرُ الْقُرْءَانِ؟) لِشِيخِنَا فَوَازُ أَحْمَدُ زَمْرَلِي حَفَظَهُ اللَّهُ .

وَهَذِهِ الْآيَاتُ تَضَمَّنَتِ الدَّلِيلَ الثَّالِثَ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذَكُورِ ، فَمَنْ غَيْرُ الْمُمْكِنِ أَنْ يَسْمَعُ الصَّحَابَةَ هَذِهِ الْآيَاتِ وَمَا فِيهَا مِنْ أَمْرٍ بِتَدْبِيرِ الْقُرْءَانِ وَبِيَانِ فَضْلِ ذَلِكَ وَالْحَذِيرَةِ مِنْ ضَدِّهِ ثُمَّ لَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ . وَإِذَا كَانَ تَدْبِيرُ الْقُرْءَانِ لَا يَعْلَمُ إِلَّا بِفَهْمِ مَعَانِيهِ دَلِلَ هَذَا عَلَى أَنَّهُمْ فَهُمُوا مَعَانِي الْقُرْءَانِ ، وَهَذَا الْفَهْمُ لَا رَبِّ أَنَّهُ مِنْ نَبِيِّ اللَّهِ تَعَالَى .

(٨) سُورَةُ يُوسُفَ ، آيَةُ (٢) .

(٩) أَصْلُ الْعُقْلِ : رِبْطُ الشَّيْءِ وَإِحْكَامُهُ ، مِنْ عَقْلِ الدَّاهِيَّةِ إِذَا رَبَطَهَا . وَعَقْلُ الشَّيْءِ : فَهْمُهُ وَرِبْطُهُ فِي الْذَهَنِ . وَإِذَا كَانَ اللَّهُ قَدْ أَنْزَلَ الْقُرْءَانَ لِيُعْقَلُ ، وَعَقْلُهُ لَا يَعْلَمُ أَنْ يَكُونَ بِدَوْنِ فَهْمِهِ ، فَلَا رَبِّ أَنَّهُ مِنْ يَعْقِلُهُ مِنْ كَانُوا بَنِي يَدِي رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ يَبْيَنُ لَهُمْ مَعَانِيهِ وَالْمَرَادَ مِنْهُ ، وَهُمْ أَصْحَابُهُ رَضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ . وَهَذَا هُوَ الدَّلِيلُ الرَّابِعُ عَلَى الْأَصْلِ الْمَذَكُورِ .

ومن المعلوم أنَّ كُلَّ كلامٍ فالمقصود منه فَهُمْ معانِيهِ دونَ مجرَّدِ الفَاظِهِ^(١) ، فالقرآنُ أولى بذلك^(٢)

وأيضاً ، فالعادةُ تمنعُ أن يقرأً قومٌ كتاباً في فنٍّ من الْعِلْمِ ؛ كالطَّبِّ والحسابِ ، ولا يَسْتَشِرُ حِوَةً^(٣) ؛ فكيفَ بكلامِ اللهِ تعالى الذي هو عِصْمَتُهُمْ ، وبه نجاتُهُمْ وسعادُهُمْ ، وقيامُ دِينِهِمْ ودنياهُمْ !!

ولهذا كانَ التَّرَاعُ بينَ الصَّحَابَةِ في تفسيرِ القرآنِ قليلاً جدًّا^(٤) ، وهو وإنْ كانَ في التابعينَ أكثرَ منه في الصَّحَابَةِ ؛ فهو قليلٌ بالنِّسَبةِ إلى ما بعدَهُمْ^(٥) .

وَكُلُّمَا كانَ العَصْرُ أَشَرَّ فَكَانَ الْاجْتِمَاعُ وَالاتِّلَافُ وَالْعِلْمُ وَالْبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرُ^(٦) .

ومن التابعينَ من تلقَّى جمِيعَ التفسيرِ عن الصَّحَابَةِ ، كما قالَ مجاهِدٌ : عرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عَبَّاسٍ أَوْقَفْتُهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلَهُ عَنْهَا^(٧) .

(١) ولا لم يحصل المقصود منه ولا الاستفادة منه .

(٢) وهذا هو الدليل الخامس على الأصل المذكور ، أن المقصود من أي كلام أن يفهمه وإن لم يحصل التكلم به عيناً لا فائدة منه ، فكلام الله سبحانه أولى بذلك من كل كلام .

(٣) أي : يطلبون شرحة ؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لصار لعناً وعيبناً . وإذا كان الصَّحَابَةَ قد قرأوا القرآنَ على رسولِ اللهِ ﷺ فلا بدَّ أنهم سألهُ عن كلِّ ما لم يفهموه حتى يفهموا المرادُ منه . وهذا هو الدليل السادس على الأصل المذكور . ولا يقالُ : إنَّ القرآنَ يختلفُ عن ذلك لكونِ الإنسانِ يثابُ على مجرد تلاوته ، فنقولُ : الحكمةُ التي من أجلها أنزلَ القرآنَ أن يتدرَّبُ الناسُ ويعملُوا به ويتبعُوا اللهَ عَلَى أَسَاسِهِ كَمَا في الآياتِ السابقة ، وأما مجرد تلاوته وإنْ كانَ فيهُ الأجرُ والثوابُ ولكنه غير المقصود من إنزالِه . فتبَهُ .

(٤) وهذا هو الدليل السابع على الأصل المذكور ، وهو قلة اختلاف الصَّحَابَةِ رضيَ اللهُ عنْهُمْ في التفسيرِ ، بل لا يكاد ذلك موجوداً عندهم إلا في أمورٍ بسيطةٍ هي من بابِ النَّسْخِ أو من بابِ اختلافِ الأَرْجُحَةِ ؛ وذلك لأنَّهم أخذُوا اللفاظَ والمعانِي من النبيِّ ﷺ ، ولم يكُنُوا يتحرَّكُونَ إلا على ذلك ، ولأنَّ القرآنَ نزل بلغتهم ولسانيهم ، ولقلةِ الأَهْوَاءِ فيهم ، ولعدم وجودِ التَّكْلُفِ بينَهم ، ولصفاءِ أذهانِهم وخلوِّها من العلومِ التي تؤدي إلى ضعفِ تدبرِ القرآنِ ، ولأنَّهم لم يكُنُوا محتاجينَ لأنَّ أكثرَ علومَ من جاءَ بهم من علومِ الآلةِ لهمَ هذا الْوَحْيُ .. وغير ذلك . فما داموا متفقينَ على تفسيرِهِ تبيَّنَ أنَّ مصدرَهُمْ في هذا التفسيرِ واحدٌ وهو رسولُ اللهِ ﷺ فثبتَ أنَّه ما ماتَ عليه الصَّلاةُ والسلامُ إلا وقدْ بينَ لهمَ جمِيعَ القرآنَ ، واللهُ أعلم .

(٥) كانَ الاختلافُ في التابعينَ أكثرَ منه في الصَّحَابَةِ بسبَبِ كثرةِ الفتوحاتِ واحتلاطِ الألسنِ وبدءِ انتشارِ العجمةِ والبعضِ عن النَّبِيِّ قليلاً وانتشارِ الأَهْوَاءِ والفقنِ ..

(٦) وقد ثبتَ عن النبيِّ ﷺ أنه قالَ : « ما من زمانٍ إلاَّ وَالذِّي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ » .

(٧) رواه الطبراني في تفسيره (٦٥/١) وأبو نعيم في الحلية (٣٧٩-٢٨٠) والقاسم بن سلام في فضائل القرآنِ ص ٢١٦ وابن أبي شيبة في المصنف حديث رقم (٣٠٢٨٧) وأحد في الفضائل (١٨٦٦) وإسناده حسن بمجموع طرقه . وعند أبي نعيم (٢٨٠/٣) : ثلاثين عرضة .

ولهذا قال الثوري : إذا جاءكَ التفسيرُ عن مجاهدٍ فحسبُكَ به^(١) .
ولهذا يعتمدُ على تفسيرِ الشافعيِّ والبخاريِّ وغيرِهما من أهلِ العلمِ . وكذلك الإمامُ أحمدُ
وغيرُه من صنفَ في التفسير يكررُ الطرقَ عن مجاهدٍ أكثرَ من غيرِه .
والمقصودُ أنَّ التابعينَ تلقوا التفسيرَ عن الصحابةِ ، كما تلقوا عنهم علمَ السنةَ ؟ وإنْ كانَ قد
يتكلّمونَ في بعضِ ذلكَ بالاستباطِ والاستدلالِ ، كما يتكلّمونَ في بعضِ السنّةِ بالاستباطِ
والاستدلالِ^(٢) .

(١) رواه الطبرى في تفسيره (٦٥/١) . وقال أيضاً : خذوا التفسير عن أربعة : مجاهد ، وسعيد بن جبیر ، وعكرمة ،
والضحاك . وقال خصيف : كان مجاهد أعلمهم بالتفسير . وقال قنادة : أعلم من بقي بالتفسير مجاهد . وانظر سير أعلام
البلاء (٤٤١/٤)

(٢) أما الصحابة فكان مصدر الاستباط عندهم ، وهو النبي ﷺ . وزيادة التابعينَ في ذلكَ أمر لا بد منه لحداثُ أمورٍ جديدةٍ
لا نص فيها في الكتاب والسنّة فلا بد من الاستباط حتى تُرَدَّ على الكتاب والسنّة .
واختصاراً لفوائد معرفة الأصل الأول وما يترتب عليه ، نقول : من خلال معرفة هذا الأصل وفهمه يترتب ما يلي :
— معرفة أن تفسير القرآن ليس فقط مجرد تفسير للفظ ، بل السنّة كلها بيان لمعناه من وجوه كثيرة .
— الاهتمام بالآثار الواردة عن الصحابة في تفسير القرآن ، فإنه يغلب على الظن أن هذا التفسير له حكم الرفع إلى النبي ﷺ
ما يعطي أهمية عظيمة .

— أهمية تفسير التابعينَ وخاصة الكبار منهم الذين تلقوا التفسير عن الصحابة .
— كل تفسير لا يخالف مخالفه تضاد ما جاء عن الصحابة فهو تفسير مردود . وأما إذا لم يخالف المأثور وكان فيه توسيع لمعنى
الآية وموافقاً للغة العرب ولقصد القرآن والشريعة ويندرج تحت أصول صحيحة فهو ما يقبل من دون جزم أنه مراد الله
من الآية إلا بدليل واضح ، والله أعلم .

فصل

في اختلاف السلف في التفسير وأنه اختلافه تنوع

الخلاف بين السلف في التفسير قليل^(١) ، وخلافهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير^(٢) . وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد^(٣) ، وذلك صنفان :

أحد هما : أن يعبر كل واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى في المسماي غير المعنى الآخر ، مع اتحاد المسماي^(٤) ، بمثابة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة^(٥) ، كما قيل في اسم السيف : الصارم والمهند^(٦) . وذلك مثل أسماء الله الحسني ، وأسماء رسول الله ﷺ ، وأسماء القرآن ؛ فإن أسماء الله كثيّرها تدل على مسمى واحد^(٧) ، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسني مضاداً لدعائه باسم آخر ، بل الأمر كما قال تعالى : **﴿قُلْ أَذْعُوا اللَّهَ أَوْ أَذْعُوا الْرَّحْمَنَ أَيَّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾**^(٨) ، وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة^(٩) وعلى

(١) في إثبات وجود الخلاف بينهم في ذلك ولكنه قليل ، وذلك لأن تفسير القرآن معناه : تبيين ألفاظه والمراد به ، وهذا شيء يقل فيه الخلاف ، أما الأحكام فكثير منها مبني على الاجتهاد والنظر والقياس فيكثر فيه الخلاف .

(٢) لا بد من معرفة أن الاختلاف في نصوص الشرع منفي تماماً فلا تعارض ولا تناقض فيها بوجه من الوجه ، وما يقع من الاختلاف والتعارض في بعض النصوص إنما هو بحسب فهم الناس واجتهاد المبتدئين ونقضهم في ذلك لا بحسب النصوص ، وما ورد فيه أكثر من نص فليس من باب الاختلاف وإنما هو من باب تنوع الأدلة وتسير الأحكام .

(٣) اختلاف التضاد لا يمكن الجمع فيه بين القولين أو الأقوال ، أما اختلاف النوع فهو اتفاق في الجنس واختلاف في النوع فيمكن الجمع فيه بين الأقوال وتكون كلها صحيحة . ومثاله لو وصف أربعة مثلاً من جهة فاتى كل واحد بوصف مغایر للآخر فليس هذا من باب خلاف التضاد وإنما هو خلاف نوع لأن كل واحد وصف تكلم عن المقصود من جهة غير جهة صاحبه ، وكذلك القرآن حال أوجه ، فقد يتكلم المفسر في الآية من جهة غير جهة الآخر فيأتي اختلاف في الظاهر ، وهو اختلاف النوع . ولا بد من جمع الأقوال كلها لمعروفة المعنى الأقرب للكمال في الآية دون الاكتفاء بقول واحد .

(٤) أي : اتفقا على المراد والمقصود مع الاختلاف في التعبير . فعبروا عن المعنى الواحد بأكثر من لفظ .

(٥) الأسماء المترادفة : هي الدالة على معنى واحد . والأسماء المتباينة : هي الدالة على معنيين أو أكثر ، فهذا الأسماء باعتبار دلالتها على المسمى فهي مترادفة وباعتبار دلالتها على ما فيها من المعانى والصفات متباينة .

(٦) فلو عبر واحد عن السيف بأنه الصارم وقال الآخر هو المهند وقال ثالث هو الحسام وهكذا ، فليس هذا من اختلاف التضاد لأنهم جميعاً اتفقوا على المراد وهو السيف وإن اختلفت الألفاظ والأسماء .

(٧) أسماء الله تعالى كثيرة ، وهي باعتبار دلالتها على ذات الله مترادفة لأنها تدل على ذات واحدة ، وباعتبار أن كل واحد منها له معنى خاص ويدل على صفة خاصة هي متباعدة .

(٨) سورة الإسراء ، آية (١١٠) .

الصَّفَةُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا الْاسْمُ^(٢) ؛ كَالْعِلْمِ يَدْلُلُ عَلَى الْذَّاتِ وَالْعِلْمِ ، وَالْقَدِيرِ يَدْلُلُ عَلَى الْذَّاتِ وَالْقَدْرَةِ ، وَالرَّحْمَةِ يَدْلُلُ عَلَى الْذَّاتِ وَالرَّحْمَةِ^(٣) .

وَمِنْ أَنْكَرَ دَلَالَةَ أَسْمَاهُ عَلَى صَفَاتِهِ مَنْ يَدْعُونَ الظَّاهِرَ ، فَقُولُهُ مِنْ جِنْسِ قَوْلِ غَلَةِ الْبَاطِنِيَّةِ الْقَرَامِطَةِ^(٤) الَّذِينَ يَقُولُونَ : لَا يَقُولُ هُوَ حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ ، بَلْ يَقُولُونَ عَنْهُ التَّقْيِضَيْنِ ؛ فَإِنْ أُولَئِكَ الْقَرَامِطَةُ الْبَاطِنِيَّةُ لَا يَنْكِرُونَ أَسْمَاهُ هُوَ عَلَمٌ مُحْضٌ كَالْمُضْمَرَاتِ ، وَإِنَّمَا يُنْكِرُونَ مَا فِي أَسْمَاهُ الْمُحْسَنِ مِنْ صَفَاتِ الْإِثْبَاتِ ، فَمَنْ وَاقَعَهُمْ عَلَى مَقْصُودِهِمْ كَانَ مَعَ دُعَوَاهُ الْغُلُوُّ فِي الظَّاهِرِ مُوَافِقًا لِغَلَةِ الْبَاطِنِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِ ذَلِكَ^(٥) .

وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ أَنَّ كُلَّ أَسْمَى مِنْ أَسْمَاهُ يَدْلُلُ عَلَى ذَاتِهِ ، وَعَلَى مَا فِي الْاسْمِ مِنْ صَفَاتِهِ ، وَيَدْلُلُ – أَيْضًا – عَلَى الصَّفَةِ الَّتِي فِي الْاسْمِ الْآخِرِ بِطَرِيقِ الْتَّرْوِيمِ^(٦) .
وَكَذِلِكَ أَسْمَاءُ النَّبِيِّ ﷺ مُثَلُّ : مُحَمَّدٌ ، وَالْمَاحِي ، وَالْحَاشِر ، وَالْعَاقِب^(٧) .

(١) أَيْ : عَلَى ذَاتِ اللَّهِ سَبَّحَاهُ وَتَعَالَى لِأَنَّمَا أَسْمَاهُ لَهُ جَلْ وَعَلَا .

(٢) فَكُلُّ اسْمٍ يَدْلُلُ عَلَى صَفَةٍ مِنْ صَفَاتِ اللَّهِ سَبَّحَاهُ ، فَلَيْسَ صَفَةُ الرَّحْمَةِ هِيَ نَفْسُهَا صَفَةُ الْعِلْمِ ، وَإِنْ كَانَ اسْمُ السَّرْجَمَنِ وَاسْمُ الْعِلْمِ يَدْلَلُانَ عَلَى ذَاتِ اللَّهِ سَبَّحَاهُ .

(٣) فِي مَسَأَةِ الْاسْمِ وَالْمُسَمَّى يَرَاجِعُ بِدَاعِ الْفَوَانِدِ لِابْنِ الْقِيمِ .

(٤) الْقَرَامِطَةُ : هُمْ أَتَيَّاعُ حَمْدَانَ الْقَرْمَطِيِّ ، وَكَانُوا رَجَلًا مُتَوَارِيًّا صَارُ إِلَيْهِ أَحَدُ دُعَاءِ الْبَاطِنِيَّةِ ، وَدَعَوْهُ إِلَى مُعْتَقَدِهِمْ فَقَبِيلَ الدُّعَوَةِ ، ثُمَّ صَارُ يَدْعُو النَّاسَ إِلَيْهَا . اَنْظُرْ مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ (٩٨/١) وَاعْتِقَادَاتِ فَرَقِ الْمُسْلِمِينَ صَ ١٠٨ .

(٥) اَنْقَسَمَ النَّاسُ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى أَقْسَامًا :

١— مِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا أَعْلَامًا مُحْضَةً لَا تَدْلِلُ عَلَى مَعَانِي وَأَوْصَافِ .
٢— وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا أَعْلَامًا وَأَوْصَافًا .

٣— وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : لَا نَقُولُ حَيٌّ وَلَا لَيْسَ بِحَيٍّ .. قَالُوا : لَأَنَّ الْحَيَاةَ وَالْمَوْتَ لَا يَصْحُّ إِطْلَاقُهُمَا إِلَّا عَلَى مَنْ هُوَ قَابِلٌ لِذَلِكَ ، وَلَذِكَ لَا يَوْصِفُ بِذَلِكَ الْجَدَارَ . وَالرُّدُّ عَلَيْهِمْ بِأَنَّ هَذِهِ دُعْوَى لَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا بَلْ هِيَ مَضَادَةٌ لِلَّدَلِيلِ ، فَقَدْ وَصَفَ اللَّهُ الْأَصْنَامَ بِأَنَّمَا أَمْوَاتٍ وَوَصَفَ نَفْسَهُ سَبَّحَاهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ .. قَلَّا : وَلَوْ سَلَّمَنَا مَعَكُمْ بِذَلِكَ فَمَاذَا تَقُولُونَ فِي صَفَةِ الْوِجُودِ ؟ وَأَنْتُمْ بِنَفْيِ الصَّفَاتِ هَذِهِ شَبَهَتُمُوهُ بِالْجَمَادَاتِ وَفِي صَفَةِ الْوِجُودِ شَبَهَتُمُوهُ بِالْمُسْتَحِيلَاتِ وَالْمُمْتَعَاتِ .

٤— وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : ثَبَّتَ الْاسْمُ وَلَا ثَبَّتَ لَهُ مَعْنَى كَالْمُعَزَّلَةِ .

(٦) وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ وَاضِعَةٌ فِي أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى ، مَثَلًا : الْحَالِقُ دَلَّ عَلَى الْذَّاتِ وَعَلَى صَفَةِ الْخَلْقِ وَعَلَى صَفَاتِ الْعِلْمِ وَالْقَدْرَةِ وَالْحَيَاةِ .. كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَرَلِلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لَعِلْمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾ فَأَنْمَلَهُ .

(٧) عَنْ جَبَيرِ بْنِ مَطْعَمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنَّ لِي أَسْمَاءً : أَنَا مُحَمَّدٌ ، وَأَنَا أَحَدٌ ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَحْوِي اللَّهَ فِي الْكُفَرِ ، وَأَنَا الْحَاشِرُ الَّذِي يَحْشُرُ النَّاسَ عَلَى قَدْمَهُ ، وَأَنَا الْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ » . وَقَدْ سَمِّاهُ اللَّهُ رَوْفًا رَحِيمًا .

و كذلك أسماء القرآن^(١) ، مثل القرآن ، والفرقان ، والمهدى ، والشفاء ، والبيان ، والكتاب ، وأمثال ذلك^(٢) .

فإن كان مقصود السائل تعين المسمى عبرنا عنه بأي اسم كان إذا عرف مسمى هذا الاسم . وقد يكون الاسم علمًا ، وقد يكون صفة ؛ كمن يسأل عن قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾^(٣) ما ذكره ؟ فيقال له : هو القرآن مثلاً ، أو هو ما أنزله من الكتب ؛ فإن (الذكر) مصدر ، والمصدر تارة يضاف إلى الفاعل^(٤) ، وتارة إلى المفعول^(٥) . فإذا قيل : ذكر الله ، بالمعنى الثاني ، كان ما يذكر به ، مثل قول العبد : سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر .

وإذا قيل بالمعنى الأول ، كان ما يذكره هو ، وهو كلامه . وهذا هو المراد في قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي ﴾^(٦) لأنه قال قبل ذلك : ﴿ فَإِنَّمَا يَأْتِينَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَيًّا فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾^(٧) وهدأه : هو ما أنزله من الذكر ، وقال بعد ذلك : ﴿ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴾^(٨) قال كذلك أتتكم إلينا فنسيتها^(٩) ،

رواه البخاري ، ومسلم ، والترمذى في السنن وفي الشمائل ، وأحمد في المسند ، وعبد الرزاق في المصنف ، والحميدى في مسنده ، والآجري في الشريعة ، وابن سعد في الطبقات ، وابن جبان في صحيحه ، والدارمى في السنن ، وأبو نعيم في الدلائل ، والبيهقى في الدلائل ، والبغوى في شرح السنة .

(١) أسماء القرآن تنقسم إلى قسمين : أسماء توقيفية ، وهي التي جاءت في الوحي وذكرها لنا رسول الله ﷺ . وأسماء اجتهادية وهي التي وردت عن الصحابة ومن بعدهم في تسمية بعض سور . ومعرفة هذه الأسماء له أهمية كبيرة في فهم سور آيات القرآن الكريم كما هو موضح في باب علوم القرآن .

(٢) والمقصود أن مثل أسماء الله تعالى وأسماء رسوله عليه الصلاة والسلام وأسماء القرآن وغير ذلك ، وإن كانت متباعدة مختلفة من حيث أن كل اسم منها يدل على معنى خاص فيه ، ولكنها متراوحة متفرقة من حيث دلالتها على الذات المقصودة .

(٣) سورة طه ، آية (١٢٤) .

(٤) فيكون المعنى : من أعرض عمما ذكره الله ، وهو كلامه وكتابه .

(٥) فيكون المعنى : من أعرض عن ذكره الله ، وهو قول العبد : سبحان الله والحمد لله .. وما يشبه هذا .

(٦) وإنما عبر في الإعراض عن ذكره لأن فيما أنزله من المهدى تذكيرا للإنسان وتنورا وإنذارا له .

(٧) سورة طه ، آية (١٢٣) .

(٨) سورة طه ، الآية (١٢٥-١٢٦) .

والمقصود أن يُعرف أن الذِّكْر هو كلامُه المترَّلُ ، أو هو ذِكْرُ العبد له ؟ فسواءً قيلَ : ذكرٍ كتبيٍ ، أو كلاميٍ ، أو هدائيٍ ، أو نحو ذلك ؛ فإنَّ المسمى واحدٌ^(١) .

وإنْ كانَ مقصودُ السائلِ معرفةٌ ما في الاسمِ من الصفةِ المُحَصَّنةِ به ؛ فلا بدَّ من قدرٍ زائدٍ على تَعْيِنِ المسمى ، مثلُ أن يَسْأَلَ عن «الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ»^(٢) وقد عَلِمَ أَنَّه اللَّهُ ، لَكِنْ مَرَادُه ما معنِي كُونِه قُدُّوساً سَلَاماً مُؤْمِناً ؟ وَنحو ذلك ؟

إذا عُرِفَ هذا ، فالسَّلَفُ كثِيرًا ما يُبَعِّدُونَ عن المسمى بعبارةِ تَدُلُّ على عَيْنِه ، وإنْ كانَ فيها من الصفةِ ما لِيَسَّ في الاسمِ الآخر ؟ كمَنْ يَقُولُ : أَحَدُ هو الْحَاشِرُ وَالْمَاحِي وَالْعَاقِبُ ، وَالْقُدُّوسُ هُوَ الْغَفُورُ وَالرَّحِيمُ ، أَيِّ : إِنَّ المسمى وَاحِدٌ لَا أَنَّ هَذِهِ الصَّفَةُ هِيَ هَذِهِ الصَّفَةَ^(٤) .
وَمَعْلُومٌ أَنَّ هَذِهِ لِيَسَّ اخْتِلَافٌ تَضَادٌ كَمَا يُظْهِرُ بَعْضُ النَّاسِ .

مَثَلُ ذَلِكَ : تَفْسِيرُهُمْ لِلصَّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْقُرْآنُ ، أَيِّ : أَبْيَاعُهُ ؟ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ عَلَيِّ الَّذِي رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ ، وَرَوَاهُ أَبُو ثَعِيبٍ مِنْ طُرُقٍ مُتَعَدِّدَةٍ : « هُوَ جَبَلُ اللَّهِ الْمَيْنُ ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ ، وَهُوَ الصَّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ »^(٥) . وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هُوَ الْإِسْلَامُ ، لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثِ التَّوَاسِّيْنِ بْنِ سِمْعَانَ الَّذِي رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ^(٦) : « ضَرَبَ اللَّهُ مثَلًا صَرَاطًا مُسْتَقِيمًا ، وَعَلَى جَنَّتَيْهِ .

(١) وهو من أنواع اخلاف النوع لأنه لا تعارض بين المعنى الأول والثاني ، بل هو متمم ولازم له ، فمن تذكر بالوحي الذي أنزله الله لا بد أن يذكر الله بسانه وقلبه ، ومن ذكر الله بقلبه ولسانه لا بد أن يتذكر بالقرآن .

(٢) سورة الحشر ، آية (٢٣) .

(٣) إذا كان السؤال : من القدوس السلام ؟ فالجواب : هو الله . وإن كان السؤال : ما القدوس ؟ فهنا يختلف الجواب ، لأن السؤال جاء بما يدل على أنه أراد المعنى الخاص للاسم فلا بد أن يقال : القدوس هو المطهر المزه عن جميع العيوب والنقائص المطهُر لغيره ، والسلام هو السالم من العيوب والنقائص المسلم لغيره منها . ويعُكِن أن يكون هناك جواب آخر على من ؟ بَأَنْ تَقُولُ : عالم الغيب والشهادة ، أو الأَحَد الصمد .. فيكون قد أتى باسم يدل على الذات وإن تضمن صفة ثانية .

مع التبيّن على أن (ما) يستفهم بما عن الصفات ، وأما (من) فيستفهم بما عن الذات .

(٤) فهذه ثلاثة أنواع في تفسير الألفاظ :

الأول : أن يفسر الكلمة بالمراد بها والمقصود بها من الذات . والثاني : أن يفسر الكلمة من حيث معناها الخاص بغض النظر عن المراد ، والثالث : أن يفسر الكلمة بمعنى آخر يدل عليها .

(٥) سبق تخرجه .

(٦) رواه الترمذى والنسائى فى سننهما ، وأحد فى المسند ، وابن أبي عاصم فى السنّة ، والحاكم فى المستدرك ، وأبو الشيخ فى الأمثال ، والراميهرمزى فى الأمثال ، وابن أبي حاتم والطبرى فى تفسيرهما ، والطبرانى فى مسند الشاميين ، من طرق عن التوأسى به . وهو حسن بمجموع طرقه .

الصراطِ سورانٌ ، وفي السُّورَيْنِ أبوابٌ مفَتَّحةٌ ، وعلى الأبوابِ سورٌ مُرْخَأٌ ، وداعٍ يدعُو من فوقِ الصراطِ ، وداعٍ يدعُو على رأسِ الصراطِ . قال : فالصراطُ المستقيمُ هو الإسلامُ ، والسورانُ حدودُ اللهِ ، والأبوابُ المفَتَّحةُ حارمُ اللهِ ، والداعي على رأسِ الصراطِ كتابُ اللهِ ، والداعي فوقَ الصراطِ واعظُ اللهِ في قلبِ كلِّ مؤمنٍ ^(١) .

فهذا القولانِ متفقانٌ ؛ لأنَّ دينَ الإسلامِ هو أتباعُ القرآنِ ، ولكنْ كُلُّ منها نَبَّهَ على وصفِ غيرِ الوصفِ الآخرِ ، كما أنَّ لفظَ (صراطٍ) يُشَعِّرُ بوصفِ ثالثٍ .
وكذلكَ من قالَ : هو السنةُ والجماعةُ ، وقولُ من قالَ : هو طريقُ العبوديَّةِ ، وقولُ من قالَ : هو طاعةُ اللهِ ورسولِه ﷺ ، وأمثالُ ذلكَ .

فهؤلاءِ كُلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ ، لكنَّ وصفَها كُلُّ منهم بصفَةٍ من صفاتِها .
الصنفُ الثاني ^(٢) : أنْ يذَكُّرَ كُلُّ منهمُ من الاسمِ العامِ بعضَ أنواعِه ، على سبيلِ التَّمثيلِ وتبيِّهِ المستَمِعِ على التَّوْعِي ، لا على سبيلِ الْحَدَّ المطابِقِ للمحْمُودِ في عُمُومِه وخصُوصِه ^(٣) .
مثلُ سائلِ أعمَّمِيَّ سَأَلَ عن مسمى لفظِ (الْخَبِيرِ) فَأَرَى رغيفاً وَقَالَ لَهُ : هذا ، فالإشارةُ إلى نوعِ هذا لا إلى هذا الرغيفِ وحْدَهُ ^(٤) .

مثالُ ذلكَ : ما نَقِلَّ في قوله : **﴿ثُمَّ أَوْرَثَنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ أَصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ طَالِمٌ لِنَفْسِيهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقُ بِالْخَيْرَاتِ﴾** ^(٥) ، فمعلومُ أنَّ الظالمَ لنفسِه يتَّوَلُ المُضَيَّعَ للواحِداتِ والمُتَّهِكَ للحرَّماتِ ^(٦) ، والمُقْتَصِدُ يتَّوَلُ فاعِلَ الواجباتِ وتارِكَ المحرَّماتِ ،

(١) فرقٌ بين معنى الصراط وبين المراد به . فمعنى الصراط : الطريق الواسع المستقيم الموصى إلى المقصود .. وأما المراد به فهو ما نصبه الله طريقاً موصلاً إليه ، وجميع ما ذكر هو من هذا الجنس .

(٢) أي : الصنف الثاني مما يرجع إلى اختلافهم في التفسير وما يؤدي إلى هذا الاختلاف في الظاهر لا في الحقيقة .

(٣) يعني : أن يكون للمعنى أكثر من فرد من الأفراد التي تدرج تحت عِمومِه ، فيذكر كل واحدٍ منهم فرداً من الأفراد يدلّ به على المعنى المراد من باب التمثيل لا الحصر .

(٤) لو قلت في تعريفِ الخبِيرِ : قرصٌ يصنعُ من البرِّ بعد طحنه وعجنه بالماءِ ثم يجعلُ على النارِ فبُرُّ كلَّ من يفهمُ السائلَ شيئاً ، وأما لو أرَيْتَه رغيفاً لعلمَ المقصود بالخبِيرِ ، ولا يمكنُ أن يفهمَ أنه لا يوجدُ خبِيرٌ إلا هذا الرغيف وإنما يفهمُ أنَّ هذا من باب التمثيل .

(٥) سورة فاطر ، آية (٢٢) .

(٦) الكتاب مفهومُه بـأول ، والذين اصطفينا مفهومُ ثان . والذين اصطفى اللهُ هم هذه الأمة لأنَّ آخرَ الكتابِ نزولاً هو هذا القرآنُ وهو الذي أورثَه اللهُ تعالى هذه الأمة التي تقسم إلى هذه الأقسامِ الثلاثة .

(٧) فلو قالَ قائلٌ : الظالمُ لنفسِه هو الذي يربُّني ، وقالَ آخرٌ : هو الذي يشربُ الخمر ، وقالَ ثالثٌ : هو المضيَعُ لصلةِ الجماعة .. لم يكنَ هذا من بابِ اختلافِ التضادِ وإنما هو من بابِ التَّوْعِي والتمثيلِ للمرادِ كما هو واضح .

والسابق يدخل فيه من سبق فتقرّب بالحسنات مع الواجبات . فالمقصدون هم أصحاب اليمين ، والسابقون السابقون أو تلك المقربون .

ثم إن كلاماً منهم يذكر هذا في نوع من أنواع الطاعات ؛ كقول القائل : السابق الذي يصلّي في أول الوقت ، والمقصود الذي يصلّي في أثناءه ، والظالم لنفسه الذي يؤخر العصر إلى الاصفار . أو يقول : السابق والمقصود والظالم قد ذكرهم في آخر سورة البقرة ؛ فإنه ذكر الحسن بالصّدقة ، والظالم بأكل الربا ، والعادل بالبيع . والناس في الأموال : إما محسن ، وإما عادل ، وإما ظالم ؛ فالسابق : الحسن بأداء المستحبات مع الواجبات ، والظالم : أكل الربا أو مانع الزكاة ، والمقصود : الذي يؤدي الزكاة المفروضة ولا يأكل الربا . وأمثال هذه الأقوال .

فكل قول فيه ذكر نوع داخل في الآية ، إنما ذكر لتعريف المستحب بتناول الآية له ، وتبينه به على نظيره ؛ فإن التعريف بالمثال قد يسهل أكثر من التعريف بالحد المطابق^(١) .

والعقل السليم ينقطئ للنوع كما ينقطئ إذا أشار له إلى رغيف فقيل له : هذا هو الخبز . وقد يحيى كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكور شخصاً ، كأسباب التزول المذكورة في التفسير^(٢) . كقولهم : إن آية الظهار نزلت في امرأة أوس بن الصامت^(٣) وإن آية اللعان نزلت في عويم العجلاني ، أو هلال بن أمية^(٤) ، وإن آية الكلالة نزلت

(١) التعريف عند العلماء : هو الحد الجامع لجميع أفراد المعهود فلا يخرج منها شيء ، المانع من دخول غيرها فيه ، ولذلك يقولون : شرط التعريف أن يكون جامعاً مائعاً ، وكثيراً ما يترك العلماء التعريف بهذه الطريقة ويعرفون المراد بطريقة ضرب المثل أو بعض ما يلزم منه لأنه أقرب للفهم . فلو قال قائل : ما هو البعير ؟ فقلت : هو حيوان كبير له ذنب قصير ... لما فهم المقصود إلا بصعوبة شديدة ، بخلاف ما لو أرته بغيره وقلت : هذا هو فإنه يفهم المراد مباشرة . ولهذا ذهب كثير من الفقهاء إلى التعريف بالحكم لا بالحد ، كما يقولون : الواجب هو ما ينابعه وياته تاركه وهذا تعريف بيان أثره وما يترتب عليه ، ولم يقولوا : الذي أمر به الشارع على وجه الإلزام . وهكذا .. وللشيخ رحمة الله بحث نفيس في هذا الموضوع في كتاب الرد على المنطقين .

وإذا علمت هذه القاعدة فتبينه على أمر مهم : وهو أنه لا يجوز في هذا الباب الأخذ بقول من الأقوال الواردة عن السلف وإبطال الآخر ، بل الواجب محاولة الجمع بين الأقوال والتاليف بينها بما يذهب التعارض الظاهر ، فإذا لم يمكن الجمع فلك أن ترجح قولًا على آخر من دون إبطال للآخر فتقول هذا أرجح بدليل كذا من دون إبطال للقول الثاني لأنه قد يكون له وجه وأنت لا تعرفه .

(٢) أسباب التزول : هي الحوادث أو الأسئلة التي تكون في عهد النبي ﷺ فينزل القرآن فيها . وتعبر السلف عن أسباب التزل له صيغتان : ١— صيغة صريحة . ٢— صيغة غير صريحة . وسيأتي بيان ذلك .

(٣) رواه البخاري معلقاً ، وابن ماجه في سنته ، وأحمد في المسند ، وأبو يعلى في المسند ، والبيهقي في الكبرى وفي الأسماء والصفات ، والطبراني في التفسير .

في جابر بن عبد الله^(٢) ، وإن قوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهِ ۚ ۝ نَزَّلَتْ فِي بَيْنِ قُرْيَظَةِ وَالنَّضِيرِ ۝ ، وَإِنْ قَوْلَهُ : ﴿ وَمَنْ يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُّبُرَهُ ۚ ۝ نَزَّلَتْ فِي بَدْرٍ ۝ ، وَإِنْ قَوْلَهُ : ﴿ شَهَدَةُ بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ ۚ ۝ نَزَّلَتْ فِي قَضِيَّةِ تَمِيمِ الدَّارِيِّ وَعَدِيِّ بْنِ بَدَاءَ ۝ . وَقَوْلُ أَيِّ أَيُّوبُ : إِنْ قَوْلَهُ : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى الْتَّهْلِكَةِ ۚ ۝ نَزَّلَتْ فِي نَا مِعْشَرَ الْأَنْصَارِ ... الْحَدِيثِ ۝^(١٠) .

وَنَظَارِيْهَا كَثِيرٌ مَا يَذَكُّرُونَ أَنَّهُ نَزَّلَ فِي قَوْمٍ مِّنَ الْمُشَرِّكِينَ بِمَكَّةَ ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ : الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، أَوْ فِي قَوْمٍ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ .

فَالَّذِينَ قَالُوا ذَلِكَ لَمْ يَقْصِدُوا أَنْ حَكْمَ الْآيَةِ مُخْتَصٌ بِأُولَئِكَ الْأَعْيَانِ دُونَ غَيْرِهِمْ ؛ فَإِنَّ هَذَا لَا يَقُولُهُ مُسْلِمٌ ، وَلَا عَاقِلٌ عَلَى الإِلْطَاقِ ۝^(١١) .

وَالنَّاسُ وَإِنْ تَنَازَعُوا فِي الْلَّفْظِ الْعَامِ الْوَارِدِ عَلَى سَبِّ ؛ هُلْ يَخْتَصُّ بِسَبِّهِ أَمْ لَا^(١) ؟ فَلَمْ يُقْلُ أَحَدٌ مِّنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ إِنَّ عُمُومَاتِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ يَخْتَصُّ بِالشَّخْصِ الْمُعَيْنِ ، وَإِنَّمَا غَايَةُ مَا يُقَالُ : إِنَّمَا

(١) رواه البخاري ومسلم في صحيحهما ، وأبو داود والنمساني في سنتهما ، وأحمد في مسنده ، وعبد الرزاق في المصنف ، والطحاوي ، وأبو يعلى ، والواحدي في أسباب التزول ، والطیالسی ، والبیهقی وغیره من طرق عن ابن عباس .

(٢) رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذی ، والنمساني في السنن ، وفي الكیری ، وابن ماجه ، وأحمد ، وأبو يعلى ، وابن الجارود ، والحمدی ، وابن خزيمة ، وعبد بن حید ، والطیالسی ، والبیهقی ، والواحدی في أسباب التزول . قال الحافظ في الفتح (٢٤٣/٨) : وقيل : إنه وهم في ذلك ، وأن الصواب : أن الآية التي نزلت في قصة جابر هذه الآية الأخيرة من النساء .. اهـ .

(٣) سورة المائدة ، آية (٤٩) .

(٤) رواه الطبری في تفسیره ، والواحدی في أسباب التزول . ومسنده ضعیف .

(٥) سورة الأنفال ، آية (١٦) .

(٦) انظر تفسیر الطبری .

(٧) سورة المائدة ، آية (١٠٦) .

(٨) رواه البخاري وأبو داود والترمذی وأبو يعلى والطبری والواحدی والطراوی والدارقطنی .

(٩) سورة البقرة ، آية (١٩٥) .

(١٠) رواه أبو داود ، والترمذی ، والنمساني في الكیری ، والطیالسی في المصنف ، والطراوی في الكیر ، وابن حبان ، والحاکم في المستدرک ، والواحدی في أسباب التزول ، والبیهقی .

(١١) يقصد أن ما ورد عن السلف في أسباب التزول ما هو ليس من جنس الصيغة الصريحة يتحمل أن يراد به سبب التزول كما يحتمل أن يراد به الحكم المراد بالآية فيقع في ذلك نوع اختلاف وليس هو من باب اختلاف النضاد ، فتبه .

تختَصُّ بنوع ذلك الشخص ، فتُعمَّ ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ^(٢) . والآية التي لها سببٌ معينٌ إنْ كانتْ أمراً أو نهياً فهي متناولَةً لذلك الشخص ولغيره منْ كانَ بمنزلَته ، وإنْ كانتْ خبراً بعده أو ذمًّا فهي متناولَةً لذلك الشخص ولمنْ كانَ بمنزلَته أيضاً .

ومعرفة سبب التزول يُعِينُ على فهم الآية^(٣) : فإنَّ العلم بالسبب يورث العلم بالسبب^(٤) . ولهذا كانَ أصحَّ قولَيِّ الفقهاءِ أنه إذا لم يُعرَفْ ما نواهُ الخالفُ ، رُجِعَ إلى سببِ معينه وما هيَجَهَا وأثارَها^(٥) .

(١) قال السيوطي في الإنقان (٩٥/١) : اختلف أهل الأصول ؛ هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب ؟ والأصح عندنا : الأول ، وقد نزلت آيات في أسباب ، واتفقوا على تعديتها إلى غير أسبابها ، كزقول آية الظهار في سلمة بن صخر ، وآية اللعن في شان هلال بن أمية ، وحد الفذف في رمأة عائشة ، ثم تُعدى إلى غيرهم . اهـ .

(٢) هذا هو الصحيح ؛ إنما تعم نوع ذلك الشخص وما يشبهه . أو إنما تعم نوع ذلك الشخص . مثاله حديث النبي ﷺ : « ليس من البر الصيام في السفر » فهو لفظ عام ولكن سببه خاص ، وهو لما رأى النبي ﷺ ذلك الرجل مغمساً عليه ويظل سبب أنه كان صائمًا فقال ذلك ، فلما أن يقال هو خاص بهذا الشخص فقط وهذا ما لم يقل به أحد ، أو يقال : هو خاص ب نوع ذلك الشخص ، فيدخل في ذلك الشخص ومن كان في مثل حالته وهو الصحيح . وإنما أن يقال هو لفظ عام فأخذه بعمومه ونقول : لا يجوز الصوم في السفر مطلقاً ولكل أحد في جميع الحالات ، وقد صح ما يرد ذلك من صيام الصحابة وهم في السفر مع النبي ﷺ ولم يذكر عليهم . فالواجب إذاً أن يُعدى الحكم الوارد على سبب معين إلى نوع ذلك المعين فقط لا إلى العموم ولا أن يختص بذلك الشخص .

والقاعدة في هذا : أن سياق الكلام والقرائن التي تُخْتَفَ به يدلان على مراد المتكلم من كلامه كما نبه عليه ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام وغيره ، ومن فاته النظر في ذلك غلط في فهمه وحمل الكلام غير ما أراد به المتكلم ، كمن سمع حديث « الحالة بمنزلة الأم » فترى الحالة منزلة الأم في الميراث بناء على ظاهر اللفظ ، ولو نظر في سياق الحديث وسببه لعلم أن المراد به أنها بمنزلة الأم في الحضانة ، وهذه قاعدة مفيدة في مواضع لا تُخصَّ تزيل كثيراً من الإشكالات .

(٣) استطراد جميل منه ضمن ذكر الخلاف إلى ذكر فائدة مهمة في معرفة أسباب التزول . وقد ذكر العلماء لأسباب التزول فوائد :

منها : معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشرع الحكم .

ومنها : تحصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب .

ومنها : أن اللفظ قد يكون عاماً ، ويقوم الدليل على تحصيصه ، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته .

ومنها : الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال . قال الواحدi في أسباب التزول ص ٨ : لا يمكن تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها .

ومنها : دفع توهُّم الحصر .

ومنها : معرفة اسم النازل في الآية وتعيين المهم فيها .

قال ابن دقيق العيد : بيان سبب التزول طريق قوي في فهم معانِ القرآن . وقال الواحدi : لا يمكن معرفة تفسير الآية بدون الوقوف على قصة أو بيان نزولها .

انظر البرهان للزركشي ، والإتقان للسيوطى ، ومناهل العرفان للزرقاوى .

وقولهم^(٣) : (نزلت هذه الآية في كذا) يراد به تارة أنه سبب التزول ، ويراد به تارة أن هذا داخلاً في الآية وإن لم يكن السبب ، كما تقول : عن بهذه الآية كذا^(٤) .

وقد تنازع العلماء في قول الصاحب^(٥) : (نزلت هذه الآية في كذا) وهل يجري مجرى المستند - كما يذكر السبب الذي أُنزل لأجله - أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمستند^(٦) .

(١) النص والحكم الوارد في الكتاب أو السنة بسبب ذلك السبب . فقد يكون معنى النص وحكمه خفياً فلا يعلم إلا بمعرفة السبب الذي جاء النص بسببه . فالعلم بسبب نزول الآية هو الطريق إلى العلم بالسبب ؛ ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَا تَحْسِنُ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَنْتُوا ﴾ قال مروان : لئن كان أمرؤ فرج بما أتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معدباً لعذبنا أجهون فقال ابن عباس : نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي ﷺ عن شيء فكتموه إيه وأخирوه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه .

(٢) يقصد أن الفقهاء قالوا : إذا لم يعرف قصد الحال أو المطلق وناته ترجع إلى السبب الذي دفعه للطلاق واليمين فيتبين لنا قصده ومراده . وهذا من فروع القاعدة المذكورة في فائدة معرفة أسباب التزول . فمثلاً : لو رأى رجل مع امرأته رجلاً فقال : أنت طالق ثم تبين أنه أخوها فلا تطلق لأنه كأنه قال : أنت طالق لأنك صاحبت رجلاً .. ومثله لو قال : والله لا أزور فلاناً لأنه وصل إليه أنه فاسق ثم تبين خلاف ذلك فلا يجتئ . والقاعدة في ذلك : ما بني على سبب فترين زوال ذلك السبب فلا حكم له .

(٣) عود إلى الأول وتلخيص له مع استطراد للتعبير عن سبب التزول .

(٤) التعبير عن سبب التزول يكون بثلاثة ألفاظ :

الأول أن يقول : حصل كذا وكذا فنزلت الآية كذا .
والثاني يقول : سبب نزول الآية الفلانية كذا وكذا .
والثالث يقول : نزلت الآية في كذا .

فالأول ظاهر في أنه سبب التزول لأن حل الفاء على السبيبة أولى من حلها على العطف والترتيب . والثاني صريح . والثالث فيه احتمال متساوي الطرفين بين أنه سبب التزول فتكون في السبيبة ، أو تكون في للظرفية المعنية ، أي : معناها كذا وكذا .

فائدة : من الكتب المهمة في التعامل مع الروايات الواردة في التفسير بالتأثر : كتاب (زاد المسير في علم التفسير) لابن الجوزي رحمه الله ، وهو كتاب يجمع الأقوال المتشابهة في التفسير تحت أقوال سيرة مختصرة ، فيقول مثلاً : في تفسير الآية ثلاثة أقوال ؛ القول الأول كذا وهو قول فلان وفلان ، والقول الثاني كذا .. وهكذا .

(٥) قال الحكم في علوم الحديث ص ٢٠ : إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا ، فإنه حديث مستند اهـ . وعلى هذا مishi ابن الصلاح وغيره . وقال الحافظ في النكت متعقباً الحكم وابن الصلاح (٥٣٠-٥٣٢ / ٢) : قلت : تبع المصنف في ذلك الخطيب ، وكذا قال الأستاذ أبو منصور البغدادي : إذا أخبر الصحابي رضي الله عنه عن سبب وقع في عهد النبي ﷺ أو أخبر عن نزول آية له بذلك مستند . لكن أطلق الحكم النقل عن البخاري ومسلم : أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتزيل حديث مستند . والحق أن ضابط ما يفسره الصحابي رضي الله عنه إن كان مما لا مجال للاجتهاد فيه ولا منقولاً عن لسان العرب فحكمه الرفع ، وإلا فلا ، كالأخبار عن الأمور الماضية في بدء الخلق وقصص الأنبياء ، وعن الأمور الآتية : كالملائكة والفتن والبعث وصفة الجنة

فالبخاري يدخله في المسند^(٢) . وغيره لا يدخله في المسند . وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح ، كمسند أحمد وغيره^(٣) ، بخلاف ما إذا ذكر سبباً نزلت عبّه ، فإنهم كلّهم يدخلون مثلّ هذا في المسند . فإذا عرف هذا ، فقول أحدّهم : (نزلت في كذا) لا ينافي قول الآخر : (نزلت في كذا) ؛ إذا كان اللفظ يتناولهما ، كما ذكرناه في التفسير بالمثال . وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله ، وذكر الآخر سبباً^(٤) ؛ فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب^(٥) ، أو تكون نزلت مرتين ، مرّة لهذا السبب ، ومرّة لهذا السبب^(٦) . وهذا الصنفان اللذان ذكرناهما في تنوّع التفسير : تارة لتنوع الأسماء والصفات ، وتارة لذكر بعض أنواع المسماي وأقسامه كالتمثيلات ؛ مما الغالب في تفسير سلف الأئمّة الذي يُظنُّ أنه مختلف . ومن التنازع الموجود عنهم : ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرتين : إما لكونه مشتركاً في اللغة^(٧) ، كلفظ (قصورة) الذي يراد به الرامي ، ويراد به الأسد^(١) . ولفظ (عسّعس) الذي يراد به إقبال الليل وإدباره^(٢) .

والنار ، والإخبار عن عمل يحصل به ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص ، فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها فيحكم لها بالرُّفع .. وأما إذا فسر آية تعلق بحكم شرعي فيتحمل أن يكون ذلك مستفاداً عن النبي ﷺ ، وعن القواعد ، فلا يجزم برفعه . وهذا التحرير الذي حررناه هو معتمد خلق كثير من كبار الأئمة كصاحب الصحيح والإمام الشافعي وأبي جعفر الطبراني وأبي جعفر الطحاوي وأبي بكر بن مروي في تفسيره المسند والبيهقي وابن عبد البر في آخرين . إلا أنه يستثنى من ذلك ما كان المفسر له من الصحابة رضي الله تعالى عنهم من عرف بالنظر في الإسرايليات كمسلمة أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره ، وكعبد الله بن عمرو بن العاص ، فمثل هذا لا يكون حكم ما يخبر به من الأمور التي قدمنا ذكرها الرفع لقرة الاحتمال ، والله أعلم . اهـ .

(١) إذا أجريناه مجرّى المسند يكون معناه : أن الأمر حدث في عهد النبي ﷺ فنزلت الآية تفسيراً له وبياناً لحكمه . وأما إن لم نجزه مجرّى المسند فيكون تفسيراً من الصحافي للآية .

(٢) أي قوله : نزلت في كذا .

(٣) تبين من صنيع المؤلف أن هذا هو اختياره ، ومع القاعدة الأولى من قواعده يترجح عندنا : أن تفسير الصحافي للقرآن وبيانه لأسباب الترول هو من قبيل المرفوع إلى النبي ﷺ حكماً ما لم يقم دليل على خلافه .

(٤) بشرط أن يكون بالفظ صريح أو ظاهر .

(٥) فيكون السبب متعددًا والسبب واحداً .

(٦) فيكون السبب متعددًا والسبب متعددًا . ولا مانع من نزول بعض الآيات أكثر من مرة ، كما قال ﷺ : «أنزل القرآن على سبعة أحرف ..» ففيه إشارة إلى تكرار نزوله فإنه لم ينزل على تلك الحروف دفعه واحدة بل في كل مرة كان ينزل على حرف ، كما دلت عليه الروايات الأخرى في صحيح مسلم وغيره .

(٧) اللفظ المشترك : ما اتحد لفظه وتعدد معناه .

وإما لكونه متواطناً^(٣) في الأصل ، لكن المراد به أحد النوعين^(٤) ، أو أحد الشيئين كالضمائر في قوله : « ثمَّ دَنَّا فَتَدَلَّى » فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ^{(٥)(٦)} ، وكلفظ : ^(٧) **وَالْفَجْرِ** ^(٨) **وَلَيَالِي عَشَرِ** ^(٩) **وَالشَّفْعِ وَالْوَتَرِ** ^(١٠) ، وما أشبه ذلك .

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعانى التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك^(١١) :
فالأول^(١٢) : إما لكون الآية نزلت مرتين ، فأريدها هذا تارة وهذا تارة .

وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه ، إذ قد جوز ذلك أكثر الفقهاء المالكية والشافعية والحنبلية ، وكثير من أهل الكلام .
وإما لكون اللفظ متواطناً ، فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب .
فهذا النوع إذا صح في القولان كان من الصنف الثاني^(١٣) .

ومن الأقوال الموجودة عنهم - ويجعلها بعض الناس اختلافاً - : أن يُعِرِّوا عن المعانى بالفاظ متقاربة لا مترادة ؟ فإن الترداد في اللغة قليل^(١٤) ، وأما في الفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم ، وقل

(١) فحمر الوحش إذا رأى الصياد فرت ، والحمر الأهلية إذا رأت الأسد فرت ، فهل المراد هذا أو ذاك ؟ يحمل الأمرين .
وما دام اللفظ صالحًا للمعنين بدون تناقض فإنه يحمل على المعين جيًعاً .

(٢) في مثل ذلك نأخذ بالمعين ما لم يأت مرجع ، فإذا جاء مرجع أخذنا بالأرجح . ومن الترجيحات في مثل هذا : النظر في سياق الكلام فإنه من خلاله يعلم المقصود .

(٣) اللفظ المواتي : الذي وافق لفظه معناه ، مثل : إنسان .

(٤) وهذا قليل ولكنه قد يوجد . وقد يكون تعين أحد النوعين بحسب السياق كلفظة (مع) التي للمصاحبة فتحتلى باعتبار ما تضاف إليه مثل قوله (الماء مع اللبن) تختلف عن قوله (الزوجة مع الرجل) .

(٥) سورة الحجم ، آية (٩-٨) .

(٦) هل يعود الضمير إلى الله تعالى أم إلى جبريل . وكلامها صحيح .

ومن ذلك قوله تعالى « وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون » فـ (أو) هنا يعني : بل . أو تكون للتحقيق ، أي : لتحقيق ما سبق ، كأنه يقول : إن لم يزيدوا لم ينقصوا .

(٧) سورة الفجر ، آية (٣-١) .

(٨) اختلفوا في المراد بالفجر واللالي العشر والشفع والوتر على أقوال كثيرة موجودة في التفسير ، وغالبها يمكن الجمع بينه حيث لا تعارض بينها .

(٩) الشرط في جواز كل المعانى أن لا تناقض وتناقض ، فإذا تناقضت الأقوال فإنه لا يحمل إلا معنى واحداً للفظة (القرء) وهل المقصود بها (الحبيب) أو (الطهير) .

(١٠) هذا تفريع على القاعدة .

(١١) أي : من أصناف اختلاف النوع .

وَقَلَّ أَنْ يُعَرِّفَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظِ وَاحِدٍ^(٣) يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ ، بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ^(٣) . وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إعْجَازِ الْقُرْآنِ ؛ فَإِذَا قَالَ الْقَائِلُ : ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾^(٤) إِنَّ الْمَوْرَ هُوَ الْحَرَكَةُ ، كَانَ تَقْرِيبًا ، إِذَا الْمَوْرُ حَرَكَةٌ خَفِيفَةٌ سَرِيعَةٌ . وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ : الْوَحْيُ الْإِعْلَامُ ، أَوْ قَيْلَ : ﴿أَوْهَيْنَا إِلَيْكَ﴾ : أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ ، أَوْ قَيْلَ : ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾^(٥) أَيْ : أَعْلَمْنَا ، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ^(٦) .

فَهَذَا كُلُّهُ تَقْرِيبٌ لَا تَحْقِيقٌ : إِنَّ الْوَحْيَ هُوَ إِعْلَامٌ سَرِيعٌ خَفِيفٌ ، وَالْقَضَاءُ إِلَيْهِمْ أَخْصُّ مِنْ الْإِعْلَامِ ؛ إِنَّ فِيهِ إِنْزالًا إِلَيْهِمْ وَإِحْياءً إِلَيْهِمْ .

وَالْعَرَبُ تُضْمِنُ الْفَعْلَ مَعْنَى الْفَعْلِ ، وَتُعَدِّيهِ تَعْدِيَتَهُ^(٧) .

وَمِنْ هَنَا غَلَطًا مِنْ جَعْلِ بَعْضَ الْحَرْوُفِ تَقْوِيمًا مَقَامًا بَعْضٍ^(٨) ، كَمَا يَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ : ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَنْتَكَ إِلَى نِعَاجِهِ﴾^(٩) أَيْ : مَعَ نِعَاجِهِ^(١٠) ، وَ﴿مَنْ أَنْصَارِتَ إِلَى اللَّهِ﴾^(١١) أَيْ : مَعَ اللَّهِ ، وَنَحْنُ ذَلِكُمْ^(١) .

(١) الترادف في الحقيقة عبارة عن تضخم اللفظ . وكلام المؤلف صحيح بالنسبة للمعاني أما بالنسبة للأعيان فالترادف فيها كثير .

(٢) أي : لفظ آخر .

(٣) عند تأمل آيات القرآن يتبين أن الآية التي سبقت لمعنى معين لا يمكن أن لأحد أن يعبر عن هذا المعنى تماماً بل لفظ آخر أبداً

(٤) سورة الطور ، آية (٩) .

(٥) سورة الإسراء ، آية (٤) . والمعنى : قضينا إليهم قضاء واصلاً إليهم ، فهو قضاء قدرى .

(٦) يقصد أن هذه التفاسير فيها تقرير للمعنى ولا تعطي المعنى الكامل للكلمة كما سين رحمة الله .

(٧) وهو ما يسمى بالتضمين ، وهو أن يضم فعلًّا معنى فعل آخر فيعودى بما يعودى به ذلك الفعل . ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما سيدكره المؤلف رحمة الله في قوله تعالى ﴿عِنْهَا يَشْرُبُ بَمَا عَبَدَ اللَّهُ﴾ ففعل الشرب ضمًّا معنى التروية فعدى بحرف الباء الذي يعودى به فعل (يرموي) فيكون المعنى : يشربون شرباً يرثون به .

(٨) وهذه المسألة فيها خلاف بين اللغرين ، والقول بقيام الحروف مقام بعض هو قول الكوفيين ، والصحيح فيها ما ذكره المؤلف رحمة الله من التضمين ، وهو قول البصريين .

(٩) سورة ص ، آية (٢٤) . والمراد : سألك ضم نعجتك إلى نعاجه .

(١٠) قال في زاد المسير (١٢١/٧) : أي : ليضمها إلى نعاجه . قال ابن قبيبة : المعنى : بسؤال نعجتك مضمومة إلى نعاجه ، فاختصر . وقال : ويقال (إلى) بمعنى (مع) أهـ . وانظر روح المعاني (١٨١/١٢) .

(١١) سورة الصاف ، آية (١٤) . تضمن معنى : من ينبع معنى .

والتحقيق: ما قاله نحاة البصرة من التضمين^(٢)؛ فسؤال النعجة يتضمن جمعها وضمها إلى نعاجه^(٣)، وكذلك قوله: ﴿وَإِن كَادُوا لِيَفْتُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾^(٤)، ضمن معنى: يُرِيغُونَكَ وَيَصْدُونَكَ^(٥)، وكذلك قوله: ﴿وَنَصَرَنَّهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا إِيمَانَنَا﴾^(٦) ضمن معنى: نجيناها وخلصناها^(٧)، وكذلك قوله: ﴿يُشَرِّبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾^(٨) ضمن: يُرُوِيُ بِهَا ، ونظائره كثيرة^(٩).

ومن قال: ﴿لَا رَبِّ﴾^(١٠): لا شَكَ ، فهذا تقرير ، وإلا فالرَّبُّ فيه اضطراب وحركة ، كما قال: «دع ما يُرِيُكَ إلى ما لا يُرِيُكَ»^(١١) ، وفي الحديث «أنه مر بظبي حاقد»^(١٢) ، فقال: لا يُرِيُه أحد»^(١٣) .

فكما أن اليقين ضمن السكون والطمأنينة ، فالرَّبُّ ضده ضمن اضطراب والحركة . ولفظ الشك وإن قيل: إنه يستلزم هذا المعنى لكن لفظه لا يدل عليه .

(١) ومثله «سأل سائل بعذاب واقع» أي: سأله سائل مهتماً أو مهرباً بعذاب واقع . و «إلا أن يؤذن لكم إلى طعام» ضمن معنى (يدعى) و «من يرد فيه بالحاد بظلم» ضمن يرد معنى (يهم أو يتلمس) ، قوله «لأصلبكم في جنون النخل»^(١) ضمن معنى (الغرس) لأن التصليب قد يكون بمجرد التعليق من غير غرس فظهور أن المراد تصليب مع غرس بالسامير ، ..

(٢) هذا القول فيه فائدة؛ لأن تضمين الفعل يؤدي معنى زائداً على معنى الفعل ولذلك كان أولى وأوضح .

(٣) أي: سألك ضم نعجتك إلى نعاجه ، فتضمن السؤال فعل الضم فتعدى بحرفه .

(٤) سورة الإسراء ، آية (٧٣) .

(٥) تضمن فعل (يُفْتُونُكَ) معنى (يَصْدُونَكَ وَيُرِيغُونَكَ) فتدعى بحرف (عَنْ) ، وإلا فإن الفتنة تعددت بالباء .

(٦) سورة الأنبياء ، آية (٧٧) .

(٧) الأصل في فعل (نصر) أن يتعدى بحرف (عَلَى) فتعدى هنا بحرف (مِنْ) لأنه تضمن معنى (نجيناها وخلصناها) .

(٨) سورة الإنسان ، آية (٦) .

(٩) انظر التبيان في أقسام القرآن ص ١٩٤ بتحقيق شيخنا .

(١٠) سورة البقرة ، آية (٢) .

(١١) رواه الترمذى والنسائى في سنتهما ، وأحمد وأبو يعلى في مستديهما ، والدارمى في السنن ، والقضاعى في مسنن الشهاب ، عبد الرزاق في المصنف ، والطبالسى فى المسند ، وأبو نعيم فى الخلية ، والحاكم فى المستدرك ، وابن حبان فى الصحيح ، والبغوى فى شرح السنن . وسند صحيح .

(١٢) أي: الخى وتشى في نومه . والحقف: الموج من الرمل (مختار) .

(١٣) رواه النسائى في السنن ، ومالك في الموطأ ، عبد الرزاق في المصنف ، وأحمد في المسند ، وابن حبان في صحيحه ، والطبرانى في المعجم الكبير ، والبيهقى في السنن . وسند صحيح .

وكذلك إذا قيل : **﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾** : هذا القرآن ، فهذا تقرير ، لأنَّ المشار إليه وإنْ كان واحداً ، فبالإشارة بجهة الحضور غير الإشارة بجهة البعد والعيبة^(١) . ولفظ (الكتاب) يتضمنَ من كونه مكتوباً مضموماً^(٢) ما لا يتضمنه لفظ (القرآن) من كونه مقروءاً مظهراً بادياً . فهذه الفروق موجودة في القرآن^(٣) .

فإذا قال أحدهم : **﴿ أَنْ تُبَسَّلَ ﴾**^(٤) أي : تُحبس^(٥) ، وقال الآخر : تُرْتَهَنُ ، ونحو ذلك ؛ لم يكن من اختلاف التضاد ، وإنْ كان المحبوس قد يكون مُرْتَهَناً وقد لا يكون^(٦) ؛ إذ هذا تقرير للمعنى كما تقدم .

وجمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً ، فإنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين^(٧) ، ومع هذا فلا بدَّ من اختلاف محقق بينهم كما يوجد مثل ذلك في الأحكام^(٨) . ونحن نعلم أنَّ عامةً ما يُضطرُ إليه عموم الناس من الاختلاف معلوم ، بل متواترٌ عند العامة أو الخاصة^(٩) ، كما في عدد الصلوات ومقادير ركوعها ومواقيتها ، وفريض الزكاة ونصبها ، وتعيين شهر رمضان ، والطواف والوقوف ورمي الجمار والمواقت ، وغير ذلك .

(١) زيادة المبني تدل على زيادة المعنى ، والإشارة باسم الإشارة (ذلك) فيه دلالة على بعد المشار إليه ؛ إما بعد ذاته وإما بعد مترئه بخلاف الإشارة باسم الإشارة (هذا) فإنَّ فيه الإشارة إلى القريب ، وهكذا .. ومثله العطف بالفاء وثم ، والتعبير عن المستقبل بالسين وبسوف ..

(٢) لفظة (كتب) فيها معنى الجمع ، ومنها الكتبية لجماعة الفرسان . وتضمنت الآية أنَّ نفي الريب عن مجموع القرآن المقوء والمكتوب ، ولو جاء بلفظ (القرآن) أو (الفرقان) لما أفاد هذا المعنى ، فتأمل .

(٣) هذه الفروق الدقيقة بين الألفاظ العربية مهمة جداً لفهم القرآن فهماً صحيحاً ، وكثيراً ما يغير المفسر عن معنى الكلمة بمعنى قريب من المعنى من باب تقرير المعنى إلى الذهن لا من باب التطابق ، فيقع نوع من الخلاف بسبب ذلك ، وهو من خلاف النوع لا التضاد ، وهذا ما أراد المؤلف التبيه عليه .

(٤) سورة الأنعام ، آية (٧٠) .

(٥) قال في معجم مقاييس اللغة (٢٤٨/١) : الباء والسين واللام أصل واحد تقارب فروعه ، وهو المتع والحبس . وانظر المفردات ص (٤٦-٤٧) وأساس البلاغة ص ٢٢ .

(٦) ولفظة (تبسيل) فيها معنى الحبس والاركان .

(٧) جمع عبارات وأقوال المفسرين في اللفظة الواحدة أو الآية يجعل الإنسان يحيط بكل ما تحتمله الكلمة والآية من معان ، بخلاف الاقتصر على قول واحد .

(٨) هذه هي النتيجة وهذا هو المهم . وهو أن بعض الآيات قد يكون معناها في مجموع ما قاله السلف لا في بعضه ، فلا بد من جمع عبارات السلف فيها حتى نصل إلى المعنى المراد وإلا لكان المعنى ناقصاً .

(٩) أي : ما يحتاج إليه الناس من المسائل التي وقع فيها نوع خلاف معلوم للخاصة وال العامة ، والخلاف في بعض فروع المسألة لا يضر في الاتفاق في أصلها فلا ضرر من هذا الخلاف .

ثم إن اختلاف الصحابة في الجد والأخوة ، وفي المشاركة ونحو ذلك ؛ لا يوجب ريباً في جمهور مسائل الفرائض^(١) ، بل ما يحتاج إليه عامة الناس هو عمود التسبيب من الآباء والأبناء ، والكلالة من الأخوة والأخوات ، ومن نسائهم كالأزواج ، فإن الله أنزل في الفرائض ثلاث آيات مفصلة ؛ ذكر في الأولى الأصول والفروع ، وذكر في الثانية الحاشية التي ترث بالفرض كالزوجين وولد الأم ، وفي الثالثة الحاشية الوارثة بالعصيب ، وهم الإخوة لأبويين أو لأب . واجتماع الجد والأخوة نادر ، ولهذا لم يقع في الإسلام إلا بعد موت النبي ﷺ .

والاختلاف قد يكون لخفاء الدليل^(٢) ، أو لذهول عنه^(٣) ، وقد يكون لعدم سماعه^(٤) ، وقد يكون لغلط في فهم النص^(٥) ، وقد يكون لاعتقاد معارض راجح^(٦) .
فالملخص هنا : التعريف بمحمل الأمر دون تفاصيله .

(١) هذا يدفع شبهة : وهو أن وقوع الخلاف في بعض فروع المسائل لا يوجب الشك في أصول هذه المسائل ، لأن هذا الخلاف إما أن يكون من باب خلاف النوع وعندها فالكل مراد ، وإما أن يكون من خلاف التضاد وعندها فهو بسبب احتجاد المجتهدين في بعض هذه الفروع لأن الشرع مختلف .

(٢) هذا يرجع إلى الفهم ، فقد يسمع الدليل ولا يظن أنه دليل .

(٣) يرجع إلى السيان .

(٤) يرجع إلى الجهل .

(٥) يرجع إلى قصور الفهم .

(٦) ليست هذه الأسباب شاملة . ويراجع في ذلك كتابه (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) .

في نويعي الاختلاف في التفسير

المستند إلى النقل وإلى طرق الاستدلال

الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستندُه النقلُ فقط^(١) ، ومنه ما يُعَلَّمُ بغير ذلك^(٢) ، إذ العلمُ : إما نقلٌ مصدقٌ إما استدلالٌ محقق^(٣) . والمقولُ إما عن المعموم ، وإما عن غير المعموم .

النوع الأول : الخلاف الواقع في التفسير من جهة النقل :

والمقصودُ بأنَّ (بيان^(٤)) جنسَ المقول سواءً كانَ عن المعموم أو غير المعموم - وهذا هو النوع الأول - فمنه ما يمكنُ معرفةُ الصحيح منه والضَّعيف^(٥) ، ومنه ما لا يمكنُ معرفةُ ذلكَ فيه^(٦) . وهذا القسمُ الثاني من المقول ، وهو : ما لا طريقَ لنا إلى الجزمِ بالصدقِ منه ، عامَّته مَا لا فائدةَ فيه ، والكلامُ فيه من فضولِ الكلامِ^(٧) .

وأما ما يحتاجُ المسلمينَ إلى معرفته فإنَّ الله نصبَ على الحقِّ فيه دليلاً^(٨) .

فمثَالٌ ما لا يُفِيدُ ولا دليلٌ على الصحيحِ منه^(٩) : اختلافُهم في لونِ كلبِ أصحابِ الكهفِ ، وفي البعضِ الذي ضُربَ به قتيلُ موسى من البقرةِ ، وفي مقدارِ سفينةِ نوحٍ وما كانَ خَشِبُها ، وفي اسمِ الغلامِ الذي قَتَلَهُ الخضراءُ ، ونحو ذلكَ .

فهذه الأمورُ طريقُ العلمِ بما النقلُ ، فما كانَ من هذا منقولاً نقاً صحيحاً عن النبي ﷺ كاسمِ صاحبِ موسى أنه الخضراءُ^(١٠) ، فهذا معلومٌ .

(١) وهو التفسير بالتأثر . وهو المقول عن الرسول ﷺ وعن الصحابة والتابعين .

(٢) التفسير بالرأي والاجتهاد .

(٣) وقد سبق ما يشبه ذلك في أول هذه المقدمة .

(٤) في نسخة .

(٥) وهو ما نقل إلينا بالإسناد إلى قاتله فينظر في صحة إسناده ونقاشه .

(٦) وهو ما لا نعلم له إسناداً إلى قاتله ، فلا يمكن لنا الجزم بصححته أو عدمها .

(٧) وسألي بعض الأمثلة على ذلك عند المؤلف رحمة الله . والواجب في مثل هذا المقول أن لا نضيع الجهد والوقت في تحصيله والنظر فيه فضلاً عن الاختلاف عليه والجدال حوله كما يقع من كثير من طلبة العلم ، وما أجمل ما قاله بعض أهل العلم (كل قول أو مسألة لا يترتب عليه إيمان ولا عمل فلا تلتفت إليه ولا تضيع وقتك فيه) .

(٨) فائدة مهمة جداً ، وهي : أن كل ما تحتاج إليه الأمة لا بد أن ينقل ويبين . فكل ما أمرنا الله به وما ألمتنا به ، لا بد أن يجعل الله عليه دليلاً ، فالله لا يكلف نفساً إلا وسعها .

(٩) لا فائدة لنا في العلم به ولا طريق لنا للوصول إليه .

وما لم يكن كذلك ، بل كان مما يُؤخذُ عن أهل الكتاب - كالمُتَّقُولُ عن كعب^(٣) و وهب^(٣) و محمد بن إسحاق^(٤) ، وغيرهم من يأخذُ عن أهل الكتاب - فهذا لا يجوز تصدِيقُه ولا تكذيبُه إلا بحجة^(٥) ، كما ثبتَ في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال : « إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تُصدقُوهم ولا تكذبُوهم ، فإما أن يمْدُوكم بحق فتُكذبُوه ، وإما أن يُحدِثُوكم بباطل فتصدِقوه »^(٦) .

وكذلك ما نُقلَ عن بعضِ التابعينَ وإنْ لم يذُكُرْ أنه أخذَه عن أهلِ الكتاب^(٧) ، فمَنْ اختَلَفَ التَّابِعُونَ لَمْ يَكُنْ بعْضُ أقوالِهِمْ حَجَّةً عَلَى بعْضٍ ، وَمَا نُقلَ فِي ذَلِكَ عَنْ بعْضِ الصَّحَّابَةِ نَقْلًا صَحِيحًا فَالْفَقْسُ إِلَيْهِ أَسْكَنَ مَا نُقلَ عَنْ بعْضِ التَّابِعُونَ ؛ لِأَنَّ احْتِمَالَ أَنْ يَكُونَ سَمْعَةً مِنَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ مِنْ بعْضِ مِنْ سَمْعَةِ مِنْهُ أَقْوَى ، وَلِأَنَّ نَقْلَ الصَّحَّابَةِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَقْلَى مِنْ نَقْلِ التَّابِعُونَ ، وَمَعَ جَزْءِ الصَّاحِبِ مَا يَقُولُهُ فَكِيفَ يَقُولُ إِنَّهُ أَخْذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَقَدْ نَهَا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ ؟ !^(٨) »

(١) رواه البخاري في موضع ، ومسلم ، وأبو داود ، والترمذى ، والنَّسائى في الكبير ، وأحمد في المسند ، وابن أبي شيبة في المصنف ، والطبرانى ، والطبرى في التفسير ، والبغوى في التفسير .

(٢) هو كعب بن ماتع الحميري اليماني ، العالمة الحبر ، الذي كان يهوديًّا فأسلمه بعد وفاة النبي ﷺ ، وقدم المدينة من اليمن في أيام عمر رضي الله عنه ، فجالس أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فكان يحدثهم عن الكتب الإسرائلية ويفظ عجائب ويأخذ السنن . توفي بمحض سنة اثنين وثلاثين في خلافة عثمان . انظر السير (٤٩٤-٤٨٩ / ٣) .

(٣) هو وهب بن كامل بن سِيج بن ذي كبار ، وهو الأسوَار الإمام ، العالمة الأخباري القصصي ، اليماني ، أخوه همام ومعقل بن منه . ولد في آخر خلافة عثمان . روايته للمسند قليلة ، وإنما غزارة علمه في الإسرائليات ومن صحف أهل الكتاب . توفي سنة أربع عشرة و مائة . انظر السير (٤ / ٥٤٤-٥٥٧) .

(٤) هو محمد بن إسحاق بن يسار ، أبو بكر المطلي مولاهم ، المدى ، نزيل العراق ، إمام المغازي ، صدوق يدلس . توفي سنة واحد وخمسين و مائة .

(٥) سألي تَحْقِيقَ هَذِهِ الْمَسَأَةَ لشِيخِ الْإِسْلَامِ قَرِيبًا .

(٦) رواه بهذا اللفظ أَحْمَدُ في المسند ، وأَبْوَ دَاؤِدَ في السنن ، وَعَبْدُ الرَّزَاقَ في المصنف ، والطبراني في المعجم الكبير ، وابن حبان في صحيحه ، والبيهقي في سنته من حديث أبي مُلَكَ الْأَنْصَارِي . وفي إسناده ضعف . ويعني عنه ما رواه البخاري وغيره بلفظ : « لَا تَصْدِقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تَكْذِبُوهُمْ ، وَقُولُوا : آتَنَا بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْكُمْ » .

(٧) فهذا أيضًا ترتفق في حق يترجح عندنا أحد الأقوال على غيره ببينة ودليل .

(٨) في قوله هذا : تحذيرٌ لمن يتعجّلُ على الصحابة ، فكُلُّمَا وَجَدْهُمْ قُولًا لَا يَجِدُهُ فِي الْقُرْآنَ أَوَ السُّنْنَ يَقُولُ : هَذَا مِنَ الْإِسْرَائِيلَيَّاتِ وَيَرْدَهُ ، وَهَذَا شَيْءٌ خَطِيرٌ ، فَإِنْ مَا يَبْرُزُ بِهِ الصَّحَّابَيْنَ مِنَ الْكَلَامِ يَقْبِلُ ، حَتَّى لَوْ فَرِضْتَ أَنَّهُ أَخْذَهُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَنْقُلَهُ جَازِمًا بِهِ إِلَّا وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ مَا وَفَقَهَ شَرْعَنَا . خَاصَّةً إِذَا لَمْ يَكُنْ هَنَاكَ مِنْ خَالِفِهِ فِيهِ .

قلت : وليس هذا الأصل في باب التفسير فقط ، بل يمكن أن يعمم في جميع ما يردنا عن أهل الكتاب أو غير المسلمين من العلوم والأخبار كعلوم الفلك والمفہمة والطب والطبيعة وغير ذلك ، خاصة في هذا الزمان الذي فتن فيه المسلمين بعلوم الكفرة من الشرق والغرب . فلا بد من عرض هذه العلوم أو المعلومات والأخبار على الوحي فما وافق الوحي قبلناه

والمقصود : أنَّ مثلَ هذا الاختلافِ الذي لا يُعلَمُ صحيحةً ، ولا تُفَيدُ حكايَةُ الأقوالِ فيه ، هو كالمعرِفَةِ لما يُروى من الحديثِ الذي لا دليلٌ على صحتِه ، وأمثالِ ذلكَ .
وأما القسمُ الأوَّلُ الذي يمكنُ معرفَةُ الصَّحِيحِ منه ، فهذا موجودٌ فيما يُحتاجُ إليه وَللهُ الحمدُ ، فكثيراً ما يوجدُ في التفسيرِ والحديثِ والمغازيُّ أمورٌ منقولَةٌ عن نبِيِّنَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وغيرِه من الأنبياءِ صلواتُ اللهِ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمُوهُ وَالنَّقْلُ الصَّحِيحُ يدفعُ ذلكَ ، بل هذا موجودٌ فيما مستَندُه النَّقْلُ ، وفيما يُعرفُ بأمورٍ أخرى غيرِ النَّقْلِ .

فالملخصُ : أنَّ المقولاتِ التي يُحتاجُ إليها في الدينِ قد تصبَّ اللهُ الأدلةَ على بيانِ ما فيها من صحيحٍ وغيرِه .

ومعلومُ أنَّ المنقولَ في التفسيرِ أكثرُه كالمقولِ في المغازيِّ والملاحِمِ ؛ ولهذا قالَ الإمامُ أحمدُ^(١) : ثلاثةُ أمورٍ ليسَ لها إسنادٌ : التفسيرُ ، والملاحِمُ ، والمغازيِّ . ويُروى : ليسَ لها أصلٌ^(٢) أيٌ : إسنادٌ . لأنَّ الغالبَ عليها المراسيلُ ، مثلُ ما يذَكُرُه عروةُ بنُ الرَّبِيرِ^(٣) ، والشَّعْبِيُّ^(٤) ، والزُّهْرِيُّ^(٥) ، وموسى

وَمَا خالَفَ رَدْنَاهُ وَمَا لَمْ يَوْافِقْ وَلَمْ يَخَالِفْ تَوْقِنَنَا فِيهِ . وَمَذَنَا نَأْمَنُ مِنَ الْوَقْعَةِ فِي مُخَالَفَةِ الْوَحِيِّ أَوْ تَحْرِيفِهِ بِقَصْدٍ أَوْ بِغَرْبِ

قَصْدٍ .

(١) كما في الجامع لأُخْلَاقِ الرَّاوِي لِلْخَطِيبِ (٢٣١/٢) ثُمَّ قالَ : وهذا الكلامُ محمولٌ على وجهٍ ، وهو أنَّ المرادَ به كتبٌ مخصوصةٌ في المغازيِّ الثلاثةِ ، غيرُ معتمدٍ عليها ولا موثوقٍ بصحتها ، لسوءِ حالِ مصنفِها ، وعدمِ عدالَةِ ناقلِها ، وزياداتِ القصاصِ فيها . فاما كتبُ الملاحمِ فجميعُها بهذهِ الصَّفَةِ ، وليسَ يصحُّ في ذكرِ الملاحمِ المرتبَةُ والفتَنُ المُتَظَرِّفةُ غيرُ أحاديثِ يسيرةٍ ، اتصلتُ أسانيدُها إلى الرَّسُولِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من وجوهٍ مرضيةٍ وطرقٍ واضحةٍ جليةٍ . وأما الكتبُ المصنفةُ في تفسيرِ القرآنِ ، فمن أشهرُها كتابُ الكلبيِّ ومقاتلُ ابن سليمانِ .. وأما المغازيُّ فمن المشهورين بتصنيفِها وصرفِ العنايةِ إليهاِ محمدُ بنِ إسحاقَ المطليِّ ومحمدُ بنِ عمرَ الواقديِّ . فاما ابنُ إسحاقِ فقد تقدَّمتُ مِنَ الْحَكَمَةِ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أَخْبَارَهُمْ .. وأما الواقديُّ فسواءُ ثَنَاءُ الْحَدِيثَيْنِ عَلَيْهِ مُسْتَفِضٍ ، وَكَلَامُ أَنْتَهُمْ فِي طَوْبِ عَرَبِيْنِ .. وَلَيْسَ فِي الْمَغَازِي أَصْحَى مِنْ كِتَابِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ مَعَ صَفَرِهِ ، وَخَلَوَهُ مِنْ أَكْثَرِ مَا يُذَكَّرُ فِي كِتَابِ غَيْرِهِ . اهـ .

(٢) كلمةُ : لَا أَصْلُ لَهَا ، تطلقُ ويرادُ : أَنَّهُ لَا سَنَدُ لَهَا ، وَتطلقُ ويرادُ : أَنَّ أَسَانِيدَهَا غَيْرُ مُتَصَّلَةٍ فَهِيَ مُرْسَلَةٌ أَوْ مُنْقَطَعَةٌ .. وَتطلقُ ويرادُ : أَنَّ مَا جَاءَ فِيهَا لَا أَصْلُ لَهُ فِي الشَّرْعِ .

(٣) أحدُ الْفَقِيَهَاتِ السَّبْعَةِ ، وَلَدَ سَنَةَ ٢٩ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٩٣ هـ أَخْذَ عِلْمَ حَالِتِهِ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ .

(٤) هو عَامِرُ بْنُ شَرَاحِيلِ الشَّعْبِيِّ ، الْإِمَامُ الْعَلَمُ ، أَدْرَكَ ٥٠٠ مِنَ الصَّحَابَةِ . تَوَفَّى سَنَةَ ٣ هـ .

(٥) هو مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ الزَّهْرِيِّ ، وَلَدَ سَنَةَ ٥٥٠ هـ وَتَوَفَّى سَنَةَ ٤١٠ هـ أَحَدُ الْأَئِمَّةِ الْأَعْلَامِ وَسِيدُ مِنْ سَادَاتِ الْتَّابِعِينَ ، وَأَوْلُ مَنْ دَوَنَ عِلْمَ السَّنَةِ بِإِشَارَةِ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ . لَمْ يَعْلَمْ عَنْهُ أَنَّهُ نَسَى شَيْئاً حَفَظَهُ .

بن عقبة^(١) ، وابن إسحاق^(٢) ، ومن بعدهم كيحيى بن سعيد الأموي^(٣) ، والوليد بن مسلم^(٤) ، والواقدى^(٥) ، ونحوهم في المغازي .

فإن أعلم الناس بالمغازي أهل المدينة ، ثم أهل الشام ، ثم أهل العراق^(٦) ، فأهل المدينة أعلم بما لآتى كانت عندهم ، وأهل الشام كانوا أهل غزو وجهاد ، فكان لهم من العلم بالجهاد والسير ما ليس لغيرهم ؛ ولهذا عظم الناس كتاب أبي إسحاق الفزارى^(٧) الذي صنفه في ذلك ، وجعلوا الأوزاعى^(٨) أعلم بحذا الباب من غيره من علماء الأمصار .

وأما التفسير ، فإن أعلم الناس به أهل مكة ؛ لأنهم أصحاب ابن عباس ، كمجاهد^(٩) ، وعطاء بن أبي رباح^(١٠) ، وعكرمة مولى ابن عباس^(١١) ، وغيرهم من أصحاب ابن عباس ، كطاووس^(١٢) ، وأبي الشعثاء^(١٣) ، وسعيد بن جبير^(١٤) ، وأمثالهم .

(١) من أوائل المؤرخين ، أخذ عن عروة وعلقمة بن وقاص . مغازيهم هي أصح ما ورد من المغازي كما قال الإمام مالك رحمة الله .

(٢) سبقت ترجمته قبل قليل .

(٣) هو كيحيى بن سعيد بن أبيان بن العاص الأموي الحافظ . توفي سنة ١٩٤ هـ .

(٤) الوليد بن مسلم ، عالم الشام ، ومن أشهر من نقل عن الأوزاعى . وهو من شيوخ الإمام أحمد . توفي سنة ١٩٥ هـ .

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن عمر الواقدى المدى ، أحد الأعلام . كان عالماً باللغزى والسير واختلاف الناس ، ضعفوه في الحديث جداً .

(٦) فيه فائدة : أن أهل كل مدينة أو طائفة قد يكونون أعلم من أهل المدينة الثانية أو الطائفة في شيء من مسائل الدين .

(٧) الإمام الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أنس بن خارجة بن حصن بن حذيفة الفزارى ، أخذ العلم عن جماعة منهم خالد الحناء وحميد الطويل والمالك وموسى بن عقبة ، وأخذ عنه الأوزاعى والثوري . توفي سنة ٨٦ هـ .

(٨) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعى ، من أعلام أئمة المسلمين ، كان إمام الشام في وقته في آخر دولة بني أمية وأول دولة بني العباس . قال الإمام إسحاق بن راهويه : إذا اجتمع الأوزاعى والثوري والمالك على الأمر فهو سنة . توفي سنة ١٥٧ هـ ودفن في رأس بيروت وقبره معروف إلى اليوم في محله معروفة باسمه .

(٩) هو مجاهد بن جبر المكي أبو الحجاج . ولد سنة ٢٢١ هـ وتوفي بمكة وهو ساجد سنة ١٠٢ هـ وكان من أشهر تلاميذ ابن عباس ، وأخذ عن أم سلمة وأبي هريرة وجابر .

(١٠) عطاء بن أبي رباح ، يمنى ، نزل مكة وبلغ مرتبة الإمامة والفقه وانتهت إليه الفتوى بمكة حتى قال ابن عباس لأهل مكة : تجتمعون علي وعندكم عطاء . توفي سنة ١٤ هـ وكان أعلم الناس بال manusك .

(١١) عكرمة البربرى أحد الأعلام مولى ابن عباس . قال الشعبي : ما بقى أعلم بكتاب الله من عكرمة . توفي سنة ١٠٥ هـ .

(١٢) طاووس بن كيسان ، يمنى من الجند . أدرك حسنين من الصحابة وبلغ منزلة أئمة الأعلام وأخذ عنه صفة أئمة التابعين

(١٣) هو جابر بن زيد الأزدي البصري ، من العلماء . توفي سنة ٩٣ هـ .

وكذلك أهل الكوفة من أصحاب عبد الله بن مسعود ، ومن ذلك ما تميّزوا به على غيرِهم ، وعلماء أهل المدينة في التفسير ، مثل : زيد بن أسلم^(٢) الذي أخذَ عنه مالك التفسير ، وأخذَ عنه – أيضاً – ابنه عبد الرحمن ، وأخذَ عنه عبد الرحمن عبد الله بن وهب .

والراسيل^(٣) إذا تعددَ طرُقُها وخلَّتْ عن الموافقة قصدًا أو الاتفاق بغيرِ قصد ؛ كانتْ صحيحةً قطعاً^(٤) فإنَّ القُلُّ إما أنْ يكونَ صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أنْ يكونَ كذباً تعمَّداً صاحبه الكذب ، أو خطأً فيه . فمتى سلمَ من الكذب العمد والخطأ ، كانَ صدقاً بلا ريب^(٥) .

فإذا كانَ الحديثُ جاءَ من جهَّتينِ أو جهاتَ ، وقد علِمَ أنَّ المخبرينَ لم يتوافقاً على اختلافِه ، وعلِمَ أنَّ مثلَ ذلكَ لا تقعُ الموافقةُ فيه اتفاقاً بلا قصد ؛ علِمَ أنه صحيحٌ ، مثلُ :

شخصٌ يُحدَّثُ عن واقعةٍ جَرِّتْ ويدُكُّ تفاصيلَ ما فيها من الأقوال والأفعال ، ويأتي شخصٌ آخرَ قد علِمَ أنه لم يواطئ^(٦) الأولَ فيذُكُّ مثلَ ما ذكرَه الأولُ من تفاصيلِ الأقوال والأفعال ؛ فيُعَلَّمُ قطعاً أنَّ تلكَ الواقعةَ حقٌّ في الجملة ؛ فإنه لو كانَ كُلُّ منهما كذباً عمداً أو خطأً لم يُتَقِّنُ في العادةِ أنْ يأتيَ كُلُّ منهما بتلكَ التفاصيلِ ، التي تُمْتَنَعُ العادةُ اتفاقَ الآتَيْنِ عليها بلا موافقةٍ من أحدِهما لصاحبِه ؛ فإنَّ الرجلَ قد يُتَقِّنُ أنَّ ينظمَ بيته وينظمَ الآخرَ مثلَه أو يكذبَ كذبةً ويكتُبَ الآخرَ مثلَها ، إما إذا أنشأَ قصيدةً طويلةً ذاتَ فنونَ ، على قافيةٍ ورويٍّ ، فلمْ تُجْرِ العادةُ بأنَّ غيرَه يُنشئُ مثلَها لفظاً ومعنىً ، مع الطُّولِ المفْرِطِ ، بل يُعْلَمُ بالعادةُ أنه أخذَها منه . وكذلكَ إذا حدَّثَ حديثاً طويلاً فيه فنونَ ، وحدَّثَ آخرَ بمثلِه ؛ فإنه إما أنْ يكونَ واطأه عليه ، أو أخذَه منه ، أو يكونَ الحديثُ صدقاً .

(١) سعيد بن جبير الإمام العلم . قيله الحاجاج بسبب قيامه مع ابن الأشعث ، وما يقى بعده إلا قليلاً . واعتبر أهل العلم أنَّ الحاجاج ارتكب بقتلِه أعظمَ الإثم والمنكر .

(٢) زيد بن أسلم المديني ، كان أبوه مولى عمر بن الخطاب . أخذَ العلم عن أبيه وعن عبد الله بن عمر وعائشة . توفي سنة ١٧٣-١٧٢ هـ .

(٣) أصح ما قالوا في تعريفِ المرسل : هو ما رواه التابعي عن النبي ﷺ مما لم يسمعه منه .

(٤) المسند الذي تحفَ به قرآن الصحة يفيد العلم . وانظر في هذه المسألة فتح المغيث (١/١٧٢-١٧٣) وسيذكر المؤلف تفصيلاً وضوابطَ دقة هذه القاعدة .

(٥) هذه قسمة عقلية واضحة : أنَّ الخبرَ لا يخلو من ثلاث حالات :

١- أن يكون صدقاً موافقاً للواقع . ٢- أن يكون كذباً تعمَّداً صاحبه الكذب . ٣- أن يكون خطأً فيه ناقله . فإذا جاءنا خبرٌ علِمَنا أنَّ تعمَّدَ الكذب فيه مُتَنَعِّثٌ لشهرة صدق قائله أو لعددٍ من قاله ولا يمكن اتفاقهم عليه ، وعلِمَنا أنه ليس بخطأً لكثرةِ من رواه ولم ينقل بعضُهم عن بعضٍ ولعدم إمكانية توافقهم على هذا الخطأ ، علِمَنا يقيناً أنَّ الخبرَ صحيحٌ وصدقَ لأنَّه لم يعدْ أمامنا إلا هذا الاحتمال .

(٦) أي : لم يتفق معه .

ومعه الطريقة يعلم صدق عامة ما تعدد جهاته المختلفة على هذا الوجه من المقولات ، وإن لم يكن أحدها كافياً ؛ إما لإرساله ، وإما لضعف ناقله .

لكن ، مثل هذا لا يُضيّط به الألفاظ والدّقائق التي تعلم بهذه الطريقة^(١) ، بل يحتاج ذلك إلى طريقة يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدّقائق ، ولهذا ثبتت غريرة بدر بالثواب ، وأنما قبل أحد ، بل يعلم قطعاً أنَّ حمزة وعلياً وعيادة بربوا إلى عتبة وشيبة والوليد ، وأنَّ علياً قتل الوليد وأنَّ حمزة قتل قرنه ، ثم يشك في قرنه هل هو عتبة أو شيبة^(٢) ؟

وهذا الأصل ينبغي أن يُعرَف ، فإنه أصلٌ نافعٌ في الجزم بكثير من المقولات في الحديث والتفسير والمعارض ، وما يُنقلُ من أقوال الناس وأفعالهم ، وغير ذلك . ولهذا إذا روي الحديث الذي يتأتى فيه ذلك عن النبي ﷺ من وجوهين ، مع العلم بأنَّ أحدَهما لم يأخذُه عن الآخر ؛ جرّم بأنه حقٌّ ، لا سيما إذا علمَ أنَّ نقلَه ليسوا ممْنَ يعتمدُ الكذب ، وإنما يُحافَّ على أحدهم السيّان والغلط ، فإنَّ من عرفَ الصحابة ، كابن مسعود ، وأبي بن كعب ، وأبي عمر ، وجابر ، وأبي سعيد ، وأبي هريرة وغيرِهم ، علمَ يقيناً أنَّ الواحدَ من هؤلاء لم يكن ممْنَ يعتمدُ الكذب على رسول الله ﷺ ، فضلاً عنَّه هو فوقَهم ، كما يعلمُ الرجلُ من حالِ مَنْ جرَّبه وخَبَرَه خبرةً باطِّنةً طويلاً أنه ليسَ ممْنَ يسرقُ أموالَ الناس ، ويقطعُ الطريق ، ويشهدُ الزور ، ونحو ذلك .

وكذلك التابعون بالمدينة ومكة والشام والبصرة ، فإنَّ من عرفَ مثلَ أبي صالح السمان^(٣) ، والأعرج^(٤) ، وسليمان بن يسار^(٥) ، وزيد بن أسلم ، وأمثالِهم ؛ علمَ قطعاً أنَّهم لم يكونوا ممْنَ

(١) أي : بهذه الطريقة ثبتت القصة جملة ولكن إثبات ألفاظها وتفاصيلها لا بد من اتفاق عليه أيضاً ، أو ثبوته بطريق صحيحة .

(٢) فلا يمكن أن يقال نحن نرفض القصة لوقوع الشك في من قتلَه حمزة ، بل نقول : القصة ثابتة صحيحة ، وهذه النقطة بالذات توقف فيها حقيقة تأثيـر طرق صحيحة .

ومن أمثلة ذلك حادثة شق الصدر التي تعرض لها النبي صلي الله عليه وسلم في بني سعد وهو صغير ، فإنَّ أصل القصة ثابت في صحيح مسلم ولكن التفاصيل وردت من طرق غير صحيحة ، فنعلم أنَّ القصة صحيحة وإنْ كانت تفاصيلها تحتاج إلى طرق أخرى لإثباتها .

(٣) هو ذكوان المدني ، أخذ عن بعض الصحابة ، وشهد الدار يوم مقتل عثمان ، وسمع منه الأعمش ألف حديث . توفي سنة ١٠١هـ . قال فيه أحد : ثقة ثقة .

(٤) هو عبد الرحمن بن هرمز المدني القاري . أخذ عن بعض الصحابة وعنهم جماعة . قال البخاري : أصح الأسانيد : أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة . توفي بالإسكندرية سنة ١١٧هـ .

(٥) سليمان بن يسار المدني ، مولى ميمونة . أحد الفقهاء السبعة . توفي سنة ١٠٠هـ أو بعدها .

يتعَمَّدُ الكذبَ في الحديث ؟ فضلاً عمن هو فوقَهم مثلُ محمد بن سيرين^(١) ، أو القاسم بن محمد^(٢) ، أو سعيد بن المسيب^(٣) ، أو عبيدة السلماني^(٤) ، أو علقة^(٥) ، أو الأسود^(٦) ، أو نحوِهم . وإنما يُحافَّ على الواحدِ من الغلط ، فإنَّ الغلطَ والنسيانَ كثِيرًا ما يعرُضُ للإنسان ، ومن الحفَاظ من قدْ عرَفَ النَّاسُ بعده عن ذلكَ جدًا ، كما عرَفُوا حالَ الشَّعْيِ ، والزَّهْرِيِّ ، وعِرْوَةَ ، وقَاتَادَةَ^(٧) ، والثُّورِيَّ^(٨) وأمثالِهم ، لا سيما الزَّهْرِيُّ في زمانِه ، والثُّورِيُّ في زمانِه ؛ فإنه قد يقولُ القائلُ : إنَّ ابنَ شهابِ الزَّهْرِيِّ لا يُعرَفُ له غلطٌ مع كثرةِ حديثِه وسعةِ حفظه^(٩) .

(١) محمد بن سيرين البصري ، مولى أنس ، من أعلام التابعين ومن أقران الحسن البصري . توفي سنة ١١٠ هـ .

(٢) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، أحد الفقهاء السبعة . توفي سنة ١٠٦ هـ .

قلت : الفقهاء السبعة هم الأئمة العلماء الذين دارت عليهم الفتوى بالمدينة ، وهم : سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن حارث بن هشام ، وعبيدة الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وسلامان بن يسار ، وخارجة بن زيد . وقد جمعهم بعض الفضلاء في بيتين ذكرهما أبو الفرج الأصبهاني ، وهما :

فَقُسْمَتْهُ ضَيْزِيْعَنَ الْحَقِّ خَارِجَه
سَعِيدُ أَبُو بَكْرٍ سَلِيمَانَ خَارِجَه

أَلَا كُلُّ مَنْ لَا يَقْتَدِي بِأَنْتَهِ
فَخَذْهُمْ عَبِيدُ اللَّهِ عَرْوَةُ قَاسِمٌ

وقال غيره :

إِذَا قَيْلَ مِنْ فِي الْعِلْمِ سَبْعَةُ أَبْعِرِ
رَوَيْتُهُمْ لَيْسَ عَنِ الْعِلْمِ خَارِجَه
فَقُلْ هُمْ عَبِيدُ اللَّهِ عَرْوَةُ قَاسِمٌ
سَعِيدُ أَبُو بَكْرٍ سَلِيمَانَ خَارِجَه

(٣) سعيد بن المسيب المخزومي المدِنِي ، إمام التابعين بلا منازع وفاضلهم وفقههم . أثبت الناس في أبي هريرة لأنَّه كان صَهْرَه . توفي سنة ٩٣ هـ .

(٤) عبيدة بن عمرو السلماني ، جاء إلى النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمات عليه الصلاة والسلام وهو في الطريق . أخذ عن جماعة من الصحابة من أشهرهم ابن مسعود . كان يوازي شريحاً في القضاء والعلم . توفي سنة ٧٢ هـ .

(٥) علقة بن قيس النخعي الكوفي ، أحد الأعلام . روى عن الخلفاء الراشدين وغيرهم . وأخذ عنه كبار الأئمة . توفي سنة ٦٢ هـ .

(٦) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي ، أخذ عن ابن مسعود وعائشة وأبي موسى ، وأخذ عنه إبراهيم النخعي وطبقته . كان يختتم القرآن في كل ليلتين . وحجَّ ثمانين حجَّة . توفي سنة ٧٤ هـ .

(٧) قاتدة بن دعامة السدوسي البصري الأكمه ، أحد الأئمة الأعلام . روى عنه الحفاظ والأئمة . توفي سنة ١١٧ هـ .

(٨) سفيان بن سعيد الثوري ، من بني ثور بن ابن عبد مناة ، كوفي من أعلام الأئمة الحفاظ المميزين بالمعرفة والزهد والورع . أمير المؤمنين في الحديث وسيد المسلمين في زمانه . توفي سنة ١٦١ هـ .

(٩) قال ربيعة : ما ظنت أن أحداً بلغ من العلم ما بلغ ابن شهاب . وقد ذكر عن نفسه أنه ما نسي حديثاً حفظه قط إلا مرة واحدة شُكَّ في حديثه فلما راجعه وجده كما يحفظه . انظر ترجمته في السير (٣٥٠-٣٢٦/٥) وحلية الأولياء (٣٨١-٣٦٠) .

والمقصود : أنَّ الحديثَ الطويلَ إذا رُوِيَ - مثلاً - من وجْهَينِ مُخْتَلِفَيْنِ مِنْ غَيْرِ مواطَأةٍ ، امْتَنَعَ عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ غَلْطًا ، كَمَا امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ كَذِبًا ؛ فَإِنَّ الغَلْطَ لَا يَكُونُ فِي قَصْةٍ طَوِيلَةٍ مُتَنَوِّعَةٍ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِي بَعْضِهَا ، فَإِذَا رُوِيَ هَذَا قَصْةً طَوِيلَةً مُتَنَوِّعَةً وَرَوَاهَا الْآخَرُ مُثْلِمًا رَوَاهَا الْأُولُّ مِنْ غَيْرِ مواطَأةٍ امْتَنَعَ الغَلْطُ فِي جَمِيعِهَا^(١) مِنْ غَيْرِ مواطَأة^(٢) .

ولهذا إنما يقعُ فِي مثْلِ ذَلِكَ غَلْطٌ فِي بَعْضِ مَا جَرِيَ فِي الْقَصْةِ ؛ مثْلُ حَدِيثِ اشْتِرَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْبَعِيرَ مِنْ جَابِرٍ^(٣) ، فَإِنَّ مَنْ تَأْمَلَ طَرْفَهُ عَلَمَ قَطْعًا أَنَّ الْحَدِيثَ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مَقْدَارِ الْثَّمَنِ ، وَقَدْ بَيَّنَ ذَلِكَ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ^(٤) ، فَإِنَّ جَمِيعَهُ مَا فِي الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ مَا يُقْطَعُ بِأَنَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَهُ ؛ لَأَنَّ غَالِبَهُ مِنْ هَذَا التَّحْوِي ، وَلَأَنَّهُ قَدْ تَلَقَّاهُ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْقَبُولِ وَالْتَّصْدِيقِ ، وَالْأَمَّةُ لَا تَحْتَمِلُ عَلَى خَطَا ، فَلَوْ كَانَ الْحَدِيثُ كَذِبًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، وَالْأَمَّةُ مَصْدَقَةٌ لَهُ ، قَابِلَةٌ لَهُ ؛ لَكَانُوا قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى تَصْدِيقِ مَا هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ كَذِبٌ ! وَهَذَا إِجْمَاعٌ عَلَى الْخَطَا ، وَذَلِكَ مُتَنَعٌ ، وَإِنْ كَنَا نَحْنُ بَدْوِ الْإِجْمَاعِ نُحْوِرُ الْخَطَا أَوَ الْكَذِبَ عَلَى الْخَبَرِ ؛ فَهُوَ كَجُوْنِنَا قَبْلَ أَنْ نَعْلَمَ الْإِجْمَاعَ عَلَى

(١) كَمَا امْتَنَعَ الْكَذِبُ فِي جَمِيعِهَا كَذِلِكَ .

(٢) إِذَا جَاءَ الْخَبَرُ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ طَرِيقٍ ، وَعَلِمْنَا أَنَّ الَّذِينَ نَقْلُوا هَذَا الْخَبَرَ لَا يَمْكُنُ أَنْ يَكُونُوا كَذِبِيَا فِي أَنَّ الْكَذِبَ بَعْدَ عَنْهُمْ أَوْ لَأَنَّمَا لَا يَعْرِفُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا حَتَّى يَتَفَقَّدُوا عَلَى الْكَذِبِ ، وَعَلِمْنَا أَيْضًا أَنَّمَا لَا يَمْكُنُ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي أَنَّمَا لَمْ يَنْقُلُوا عَنْ بَعْضِهِمْ أَوْ يَتَفَقَّدُوا عَلَى الْخَبَرِ ، وَلَا يَمْكُنُ أَنْ يَقْعُدُ نَفْسُ الْخَطَا مِنْهُمْ جَمِيعًا ، فَلَمْ يَقِنْ إِلَّا أَنَّ نَأْخُذَ بِالْخَبَرِ وَنَعْلَمَ أَنَّهُ صَدِيقٌ وَحْقٌ . وَقَدْ سَبَقَ التَّسْبِيهِ عَلَى هَذَا .

(٣) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي مَوَاضِعِ كَثِيرَةٍ ، وَمُسْلِمٌ ، وَالنَّسَانِيُّ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَاحْدَدُ ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ، وَأَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ .

(٤) قَالَ الْبَخَارِيُّ عَقِيبَ حَدِيثِ رَقْمِ (٢٧١٨) مِنْ كِتَابِ الشُّرُوطِ ، بَابِ إِذَا اشْتَرَطَ الْبَاعِثُ ظَهَرَ الدَّابَةُ إِلَى مَكَانٍ مُسْمَى جَازَ : وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ وَابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ وَهْبٍ ، عَنْ جَابِرٍ : اشْتَرَاهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَوْقِيَةٍ . وَتَابَعَهُ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ عَنْ جَابِرٍ . وَقَالَ ابْنَ جَرِيْجَ عَنْ عَطَاءَ وَغَيْرِهِ عَنْ جَابِرٍ : أَخْدَهُ بِأَرْبَعَةِ دِنَارٍ . وَهَذَا يَكُونُ أَوْقِيَةً عَلَى حِسَابِ الدِّينَارِ بِعَشْرَةِ دِرَاهِمٍ وَلَمْ يَبْيَنِ الشَّمْنَ مُغْبِرَةً عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ الْمَكْدَرِ وَأَبْوِ الرَّبِّرِ عَنْ جَابِرٍ . وَقَالَ الْأَعْمَشُ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ : أَوْقِيَةٌ ذَهَبٌ . وَقَالَ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ سَالِمٍ عَنْ جَابِرٍ : بَمَانِيَ دِرَهْمٌ . وَقَالَ دَاؤِدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَقْسُمٍ عَنْ جَابِرٍ : اشْتَرَاهُ بِطَرِيقِ تَبُوكٍ ، أَحْسَبَهُ قَالٌ : بِأَرْبَعِ أَوْقِيَةٍ . وَقَالَ أَبُو نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ : اشْتَرَاهُ بِعَشْرِينِ دِينَارًا . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : بِأَوْقِيَةٍ أَكْثَرَ . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفُقْحَ : وَمَا جَنَحَ إِلَيْهِ الْبَخَارِيُّ مِنَ التَّرْجِيحِ أَقْدَعَ ، وَبِالرَّجُوعِ إِلَى التَّحْقِيقِ أَسْعَدَ ، فَلَيَعْتَمِدْ ذَلِكَ ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ .

قَلْتَ : وَهَذَا الاِخْتَلَافُ لَا يَضُرُّ بِالْحَدِيثِ ، لَأَنَّهُ لَيْسَ اِخْتَلَافًا فِي أَصْلِ الْقَصْةِ وَإِنَّمَا فِي جُزْئِيَّةِ مِنْهَا ، وَهَذَا الَّذِي أَرَادَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مِنَ التَّمْثِيلِ هَذِهِ .

العلم الذي ثبتَ بظاهرٍ أو قياسٍ ظنِّيًّا أن يكونَ الحقُّ في الباطنِ بخلافِ ما اعتقَدْنَاهُ ، فإذاً أجمعوا علىِ
الحُكْمِ جزْمَنَا بِأنَّ الحُكْمَ ثابَتَ باطناً وظاهرًا^(١) .

ولهذا كانَ جهُورُ أهلِ العلمِ منْ جمِيعِ الطَّوَافِ علىِ أنَّ خَيْرَ الْوَاحِدِ إِذَا تَلَقَّهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ ؛
تصديقاً لهُ ، أو عَمَلاً بِهِ ، أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ^(٢) . وهذا الذي ذكرَهُ امْسَنُونَ في أصولِ الْفَقِهِ مِنْ
أَصْحَابِ أَبِي حِنْفَةَ وَمَالِكَ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ إِلَى فِرْقَةَ قَلِيلَةٍ مِنَ الْمُتَّخِرِّينَ أَتَّبَعُوا فِي ذَلِكَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِ
الْكَلَامِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ . وَلَكِنَّ كَثِيرًا مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ، أَوْ أَكْثَرَهُمْ ، يَرَافِعُونَ الْفَقِهَاءَ وَأَهْلَ الْحَدِيثِ
وَالسَّلَفِ عَلَى ذَلِكَ^(٣) .

وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْأَشْعَرِيَّةِ كَأَبِي إِسْحَاقِ^(٤) وَابْنِ فُورَكٍ . وَأَمَّا أَبْنُ الْبَاقِلَانِ فَهُوَ الَّذِي أَنْكَرَ ذَلِكَ ،
وَتَبَعَهُ مُثْلُ أَبِي الْمَعَالِيِّ ، وَأَبِي حَامِدٍ^(٥) ، وَابْنِ عَقِيلٍ^(٦) ، وَابْنِ الْجُوزِيِّ ، وَابْنِ الْخَطِيبِ ، وَالْأَمْدِيِّ ،
وَنَحْوِ هُولَاءِ . وَالْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ ، وَأَبُو الطَّبِيبِ ، وَأَبُو إِسْحَاقَ ، وَأَمْثَالُهُ مِنْ
أَئِمَّةِ الشَّافِعِيَّةِ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَابِ وَأَمْثَالُهُ مِنَ الْمَالِكِيَّةِ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ شَمْسُ

(١) وهذا واضحٌ ؛ فاحياناً يُمْرِرُ عَلَيْكَ النَّصْ وَتَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَاهُ كَذَا وَكَذَا مَعَ احْتِمَالِ أَنَّ يَكُونَ مَعْنَاهُ الْبَاطِنُ غَيْرَ ذَلِكَ ، فَبِإِذَا
حَصَلَ إِجْمَاعٌ عَلَى مَعْنَاهُ الظَّاهِرِ لَمْ يَحْتَمِلْ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى .

(٢) نَقْلُ أَبْنِ الصَّالِحِ أَنَّ الْأُمَّةَ أَهْمَعَتْ عَلَى التَّالِقِي بِالْقَبُولِ أَحَادِيثَ الصَّحِيحِينَ مِنْ حِثَّ الصَّحَّةِ وَأَنَّ أَحَادِيثَهُمَا تَفِيدُ الْقُطْعَ .
وَرَخَالِفُهُ التَّوْرِيُّ فَقَالَ : خَالِفُ أَبْنِ الصَّالِحِ الْمُحْقِقُونَ وَالْأَكْثَرُونَ .

وَرَدَ عَلَيْهِ أَبْنُ حِجْرٍ بِأَنَّهُ قَالَ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ مَا صُورَتِهِ : مَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ مَقْطُوعٌ بِصَحَّتِهِ ، وَتَعَقِّبُهُ الْبَلْقِينِيُّ أَيْضًا فِي مَحَاسِنِ
الْأَصْطِلَاحِ فَقَالَ : هَذَا مَنْوِعٌ فَقَدْ نَقَلَ بَعْضُ الْحَفَاظِ الْمُتَّخِرِّينَ عَنْ جَمِيعِ الشَّافِعِيَّةِ وَالْخَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْخَنَابِلَةِ أَنَّهُمْ
يَقْطَعُونَ بِصَحَّةِ الْحَدِيثِ الَّذِي تَلَقَّهُ الْأُمَّةُ بِالْقَبُولِ . قَالَ أَبْنُ حِجْرٍ : قَلْتُ : وَكَانَ عَنِّي هَذَا الشَّيْخُ تَقْيَى الدِّينُ أَبْنُ تَيْمَةَ
.. ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَهُ الْمَذَكُورَ هُنَا . وَابْنُ حِجْرٍ يَرْجِعُ أَنَّ خَيْرَ الْأَهَادِ يَفِيدُ الْعِلْمَ بِالْقُرْآنِ وَمِنْ أَعْظَمِ الْقُرْآنِ تَلَقَّى الْأُمَّةُ
لِلْخَيْرِ بِالْقَبُولِ .

انظُرْ نَكْتَ الْحَافِظِ أَبْنِ حِجْرٍ (١/٣٧١-٣٧٩) وَرَسَالَةَ (الْقَوْلُ الْمُتَبَيِّنُ فِي حُكْمِ الْعَمَلِ بِالْحَدِيثِ الْمُضِعِيفِ) لِشِيخِنَا فَوَازْ
زَمْرِلِيِّ ، وَفَحْحَلِيُّ (١٩/١) .

(٣) قَالَ أَبْنُ الْقِيمِ رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ : هَذَا الَّذِي اعْتَمَدَهُ نَفَاهُ الْعِلْمُ عَنْ أَخْبَارِ رَسُولِ اللَّهِ تَعَالَى خَرَقُوا بِهِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ الْمُعْلَمَ
بِالضَّرُورَةِ وَإِجْمَاعِ التَّابِعِينَ وَإِجْمَاعِ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ ، وَوَافَقُوا بِهِ الْمُعْتَلَةُ وَالْجَهْمِيَّةُ وَالرَّافِضَةُ وَالْخَوَارِجُ الَّذِينَ اتَّهَمُوكُمْ
هَذِهِ الْأُمَّةُ ، وَتَعَهُمُ بَعْضُ الْأَصْوَلِيَّنَ وَالْفَقِهَاءَ ، إِلَّا فَلَا يَعْرِفُ لَهُمْ سَلْفٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِنَذْلِكَ ، بَلْ صَرَحَ الْأَئِمَّةُ بِخَلَافِ قَوْلِهِمْ
وَمِنْ لِهِ إِلَامٌ بِالسُّنْنَةِ وَالْفَتاوَاتِ إِلَيْهَا يَعْلَمُ ذَلِكَ .

(٤) هو إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْفَقِيْهِ الْأَصْوَلِيِّ ، مَاتَ سَنَةُ ٤١٨هـ . انظُرْ إِلَيْهِ الْأَعْلَامِ (١/١٥٩) .

(٥) هو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَحْمَدَ الْأَسْفَرَاتِيِّ . مِنْ أَعْلَامِ الشَّافِعِيَّةِ . تَوَفَّى سَنَةُ ٤٠٦هـ . انظُرْ إِلَيْهِ الْأَعْلَامِ (١/٢٠٣) .

(٦) هو شِيخُ الْخَنَابِلَةِ فِي وَقْتِهِ بِبَغْدَادٍ ؛ عَلَيْهِ بْنُ عَقِيلٍ بْنُ مُحَمَّدٍ أَبُو الرَّفَاءِ . وَانظُرْ طَبَقَاتِ الْخَنَابِلَةِ (٢/٢٥٩) .

الدين السُّرِّيِّ وأمثاله من الحَنَفِيَّةِ ، وهو الذي ذكره أبو علی وأبو الخطاب وأبو الحسن ابن الراغبِ وأمثاله من الحنبلية^(١) .

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به ؛ فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث ، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة^(٢) . والمقصود هنا : أن تَعَدُّ الْطُّرُقَ مع عدم التَّشَارُرِ (الشاعر)^(٣) أو الاتفاق في العادة يوجب العلم بعضاً من المقصود ، لكن هذا يتتفق به كثيراً من (في) علم أحوال التالقين . وفي مثل هذا يتتفق برواية المجهول^(٤) والسيء الحفظ وبالحديث المرسل ، ونحو ذلك .

ولهذا كان أهل العلم يكتبون مثل هذه الأحاديث ، ويقولون : إنه يصلح للشواهد^(٥) والاعتبار ما لا يصلح لغيره . قال أَحَدُ^(٦) : قد أَكَبَ حديثَ الرَّجُلِ لِأَعْتَرَهُ^(٧) ، ومثل ذلك بعْدَ اللَّهِ بِنِ لَهِيَّةَ قاضي مصر^(٨) ، فإنه كان من أكثر الناس حديثاً ، ومن خيار الناس ، لكن بسبب احتراق كتبه

(١) هذا الكلام يدل على سعة اطلاعه يرحمه الله . وهي مسألة تتعلق بأصول الفقه وأصول الحديث ؛ وهو أن حديث الآحاد يفيد العلم اليقيني إذا احتف بالقرآن

(٢) الإجماع المعتبر : إجماع كل أهل فن في فنهم . فإذا أجمع أهل فن من الفنون على مسألة في فنهم كاخدتين على قبول حديث أو الأصوليين على قاعدة أصولية أو التحويلين على مسألة في التحو .. فلا اعتبار بمخالفة غيرهم لهم إذا كان من غير فنهم .

(٣) في نسخة .

(٤) رواية المجهول إذا لم يعلم من هو أو علم اسمه ولم يعلم حاله ضعيفة ، ولكن إذا تعددت طرقها بأن جاءت من طريق ثانية ترتفع الرواية وتقوى بما فصل إلى درجة القبول . ومثله السيء الحفظ والحديث المرسل . وذلك لأنه بالرواية الثانية تأمن الخطأ من سيء الحفظ والانقطاع من المرسل والضعف في المجهول ، وهكذا ..

(٥) الشاهد في الحديث : هو أن يأتي طريقاً آخر للحديث أو طريق عن صحابي آخر بنفس لفظ الحديث أو معناه . وأما التابع فهو أن يأتي الحديث من طريق راوٍ آخر في الإسناد ولكن عن نفس الصحابي .

(٦) في السير للذهبي (١٦/٨) : قال حنبل : سمعت أبا عبد الله يقول : ما حديث ابن هبعة بحجة وإن لا كبه أعتبر به وهو يقوى بعده ببعض .

(٧) الاعتبار : هو تبعي الطريق للوصول إلى المتابعات والشواهد ، وقوله (لأعتبره) أي : لا أفتر له عن متابعات وشواهد .

(٨) انظر ترجمته في الميزان (٤٧٥/٢ - ٤٨٣) والمعنى (٣٥٢/١) والكافش (١٢٢/٢) والجرح والتعديل (١٤٥/٥) - ١٤٨ والمحروجين (١٤-١١/٢) والتهذيب (٣٧٣-٣٧٩/٥) والقريب (٤٤٤/١) وطبقات المدلسين ص ٤٠ ، والاغبات ص (٧٣-٧٢) . قال شيخنا : ليس هو ضعيف مطلقاً بل من سبع منه قبل احتراق كبه مثل العادلة وغيرهم فسماعهم صحيح .

وَقَعَ فِي حَدِيثِهِ الْمُتَأْخِرِ غَلَطٌ ، فَصَارَ يُعْتَبِرُ بِذَلِكَ وَيُسْتَشَهِدُ بِهِ ، وَكَثِيرًا مَا يَقْتَرِنُ هُوَ وَاللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
وَاللَّيْثُ حَجَّةُ تَبَّتْ إِمَامًا^(١) .

وَكَمَا أَنَّهُمْ يَسْتَشَهِدُونَ وَيَعْتَبِرُونَ بِحَدِيثِ الْذِي فِيهِ سُوءُ حَفْظٍ ، فَإِنَّمَا – أَيْضًا – يُضَعِّفُونَ مِنْ
حَدِيثِ الْثَّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ غَلَطُهُ فِيهَا^(٢) ، بِأَمْرِ يَسْتَدِلُونَ بِهَا ، وَيُسَمِّونَ هَذَا عِلْمَ
عَلَى الْحَدِيثِ – وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عِلْمِهِمْ – بِحِيثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رُوَاهُ ثَقَةً ضَابطًا ، وَغَلَطًا فِيهِ .
وَغَلَطُهُ فِيهِ عُرِفَ بِسَبَبِ ظَاهِرٍ ؛ كَمَا عَرَفُوا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَزَوَّجُ مِيمُونَةً وَهُوَ حَلَالٌ^(٣) ، وَأَنَّهُ
صَلِي فِي الْبَيْتِ رَكْعَيْنِ ، وَجَعَلُوا رِوَايَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ لِتَزْوِيجِهِ حَرَامًا^(٤) وَلَكُونِهِ لَمْ يَصِلُ^(٥) مَا وَقَعَ فِيهِ
الْغَلَطُ .

وَكَذَلِكَ أَنَّهُ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ ، وَعَلِمُوا أَنَّ قَوْلَ ابْنِ عَمْرٍ : إِنَّهُ اعْتَمَرَ فِي رَجْبٍ مَا وَقَعَ فِيهِ
الْغَلَطُ^(٦) .

(١) قَالَ الْذَّهَبِيُّ فِي الْسِّرِّ (١٤/٨) : لَا رِيبَ أَنَّ ابْنَ الْهَيْعَةَ عَالِمُ الْدِيَارِ الْمَصْرِيَّةَ ، هُوَ وَاللَّيْثُ مَعًا ، كَمَا كَانَ الْإِمَامُ مَالِكُ فِي
ذَلِكَ الْعَصْرِ عَالِمُ الْمَدِينَةِ ، وَالْأَوْزَاعِيُّ عَالِمُ الشَّامِ ، وَمَعْرِمُ عَالِمِ الْمَنْ، وَشَعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَالِمُ الْعَرَاقِ ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ
عَالِمُ خَرَاسَانَ . وَلَكِنَّ ابْنَ الْهَيْعَةَ تَكَوَّنُ بِالْإِتْقَانِ ، وَرَوَى مَنَاكِيرَ ، فَانْخَطَ عَنْ رَتَبَةِ الْأَحْجَاجِ بِهِ عِنْدَهُمْ أَهْ .

(٢) وَهَذِهِ قَاعِدَةُ مُهِمَّةٍ ، أَنَّ الرَّاوِيَ الثَّقَةَ قَدْ يَخْطُنُ فِي رِوَايَةِ أَوْ حَدِيثٍ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ خَطْوَهُ بِدَلِيلٍ وَاضْعَفَ نَرْدَ رِوَايَةَ وَلَوْ كَانَ
ثَقَةً ، وَمِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي تَبَيَّنَ خَطْوَ الرَّاوِيَ الثَّقَةَ عَدْمُ قُبُولِ الْأَمَّةِ لِرِوَايَتِهِ ، كَمَا أَنَّ قُبُولَ الْأَمَّةِ لِرِوَايَةِ الرَّاوِيِّ الْمُضَعِّفِ
ضَعْفًا خَفِيفًا يَجْعَلُ الْحَدِيثَ مَقْبُولًا .

(٣) رَوَاهُ التَّرْمِذِيُّ فِي سَنَتِهِ ، وَأَهْدَى فِي مَسَنَدِهِ ، وَالْدَّارَمِيُّ فِي سَنَتِهِ ، وَابْنُ حَبَّانَ فِي صَحِيحِهِ ، وَالْبَهْيَقِيُّ فِي الْكَبِيرِ ،
وَالْطَّحاَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَعْلَمَيْنِ ، وَالْطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَالْبَغْوَانِيُّ فِي شَرْحِ السَّنَتِ ، وَابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجُ مِيمُونَةً حَلَالًا وَبَنِي هَا حَلَالًا وَكَتَنَ الرَّسُولُ بَيْنَهُمَا . وَفِي الْبَابِ عَنْ مِيمُونَةِ عَنْ مُسْلِمٍ
وَغَيْرِهِ .

(٤) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِمَا ، وَالْتَّرْمِذِيُّ وَأَبْوَ دَاؤِدَ وَالنَّسَانِيُّ وَابْنِ مَاجِهِ وَالْدَّارَمِيُّ فِي سَنَتِهِمَا ، وَابْنِ حَبَّانَ فِي
صَحِيحِهِ وَالْبَهْيَقِيُّ فِي السَّنَتِ ، وَغَيْرَهُمْ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ ابْنُ حَبَّانَ : قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : تَزَوَّجُ النَّبِيُّ ﷺ
مِيمُونَةً وَهُوَ مُحْرَمٌ : أَرَادَ بِهِ دَخْلُ الْحَرَمَ لَا أَنَّهُ كَانَ مُحْرَمًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ . وَانْظُرْ فِيْحَ الْبَارِيِّ (١٦٥/٩-١٦٦) .

(٥) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَغَيْرُهُمَا . وَهُوَ صَحِحٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَلَكِنَّهُ مَا أَخْطَطَ فِيهِ فَقَدْ حَدَثَ بِعْلَمَهُ ، وَمِنْ عِلْمِ
عَلَى مَنْ يَعْلَمُ ، وَقَدْ ثَبَّتْ مِنْ حَدِيثِ بَلَالٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ صَلِي فِي الْكَعْبَةِ .

(٦) رَوَاهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ (١٧٧٥-١٧٧٦) عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ الْمَسْجَدَ ، فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ
عَمْرَوٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ إِلَى حَجَرَةِ عَائِشَةَ ، وَإِذَا نَاسٌ يَصْلُونَ فِي الْمَسْجَدِ صَلَاةَ الضَّحْيَ ، قَالَ : فَسَأْلَنَاهُ عَنْ صَلَاةِ قَمْ
بَدْعَةٍ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالَ : أَرْبَعًا إِحْدَاهُنَّ فِي رَجْبٍ . فَكَرِهْنَا أَنْ نَرْدَ عَلَيْهِ . قَالَ : فَسَمِعْنَا
اسْتَنْدَانَ عَائِشَةَ أَمَّ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَجَرَةِ ، فَقَالَ عُرْوَةُ : يَا أَمَّهَا يَا أَمَّ الْمُؤْمِنِينَ ، أَلَا تَسْمَعِنَ يَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؟ قَالَتْ :
مَا يَقُولُ ؟ قَالَ : يَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عَمَرَاتٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجْبٍ . قَالَتْ : يَرْحَمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، مَا
اعْتَمَرَ عَمَرَةً إِلَّا وَهُوَ شَاهِدُهُ ، وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجْبٍ قَطْ .

وعلموا أنه تَمَّ وهو آمنٌ في حجّة الوداع ، وأنّ قولَ عثمانَ لعليٍّ : كنا يومئذٍ حائفيْنَ^(١) ما وقعَ فيه الغلطُ .

وأنّ ما وقعَ في بعضِ طرُقِ البخاري^(٢) : أن النَّارَ لَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يُنْشِئَ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ مَا وقعَ فيه الغلطُ^(٣) وهذا كثيرٌ .

والناسُ في هذا البابِ طرَفَانِ :

طرفٌ من أهْلِ الْكَلَامِ ونَحُوْهُمْ مَنْ هُوَ بُعِيدٌ عَنْ مَعْرِفَةِ الْحَدِيثِ وَأَهْلِهِ ، لَا يُمِيزُ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْبَاطِلِ ، فَيُشَكُُّ فِي صِحَّةِ أَحَادِيثَ ، أَوْ فِي الْقَطْعِ بِمَا ، مَعَ كُوْنِهَا مَعْلُومَةً ، مَقْطُوْعًا بِمَا عَنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ .

وطرفٌ مَنْ يَدَعِي أَبْيَاعَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ بِهِ ، كَلَّمَا وَجَدَ لَفْظًا فِي حَدِيثٍ قَدْ رُوِّدَ ثَقِيقًا ، أَوْ رَأَى حَدِيثًا بِإِسْنَادٍ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ ، يَرِيدُ أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ مِنْ جَنْسِ مَا جَزَّمَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِصِحَّتِهِ ، حَتَّى إِذَا عَارَضَ الصَّحِيحَ الْمَعْرُوفَ أَحَدًا يَتَكَلَّفُ لَهُ التَّأْوِيلَاتُ الْبَارِدَةُ ، أَوْ يَجْعَلُهُ دَلِيلًا لَهُ فِي مَسَائِلِ الْعِلْمِ ، مَعَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ يَعْرِفُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا غَلطٌ^(٤) .

رواه مسلم ، والترمذى ، وابن ماجه .

(١) رواه البخارى ، والنسائى . رواه مسلم وزاد : « فقال : أَجَلْ وَلَكُمَا كَانَا حَائِفَيْنَ ». قال في الفتح (٤٢٥/٣) : قلت هي رواية شاذة ، فقد روى الحديث مروان بن الحكم وسعيد بن المسيب وثما أعلم من عبد الله بن شقيق فلم يقولوا ذلك والمعنى إنما كان في حجّة الوداع وقد قال ابن مسعود كما ثبت عنه في الصحيحين : « كَانَ آمِنًا مَا يَكُونُ النَّاسُ .. اهـ »

(٢) رواه البخارى ومسلم في صحيحهما ، والترمذى في السنن ، والنسائى في الكبرى ، وأحمد في المسند ، وعبد الرزاق في المصنف ، وابن حبان في صحيحه ، وابن خزيمة في الترجيد ، وابن منه في الرد على الجهمية ، والبيهقي في الأسماء والصفات ، وفي الاعتقاد ، والأجرى في الشريعة ، والبغوي في شرح السنة ، من حديث طويل عن أبي هريرة .

(٣) والصحيح أن النَّارَ يَقْنِي فِيهَا فَضْلًا ، فَيُضْعَفُ الْجَبَارُ عَزْ وَجْلُ فِيهَا قَدْمَهُ فَيَزْرُوُنَ بَعْضَهَا إِلَى بَعْضٍ وَتَقُولُ : قَطْ قَطْ كَمَا ثَبَّتَ فِي صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَغَيْرِهِمَا ، وَأَمَا الْجَنَّةُ فَيُنْشِئُ اللَّهُ لَهَا خَلْقًا آخَرَ .

(٤) وهذه مسألة مهمة ينبغي التنبه لها وقد سبق التنبه إليها ، وهي : أَنَّ الْحَدِيثَ قَدْ يَكُونُ لَهُ إِسْنَادٌ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ وَلَكِنَّهُ يَخْلُفُ الصَّحِيحَ الْمُخْرُومَ بِهِ وَالْمَعْوَلَ بِهِ عَدَدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فَلَا يَبْغِي الْاِعْتِمَادُ عَلَيْهَا لَا حَتَّمًا وَقَوْعَةِ الْوَهْمِ أَوْ الْخَطَا فِيهَا ، وَيَعْتَمِدُ عَلَى مَا اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى قَبُولِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ مِنَ الْحَدِيثِ . قَالَ ابْنُ رَجَبَ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي (فَضْلُ عِلْمِ السَّلْفِ عَلَى عِلْمِ الْخَلْفِ) : فِي زَمَانِنَا يَتَعَيَّنُ كَلَامُ أَنْمَةِ السَّلْفِ الْمُقْتَدِيُّ بِهِ إِلَى زَمَانِ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَاقَ وَأَبِي عَيْدٍ ، وَلَكِنَّ الْإِنْسَانَ عَلَى حَذَرٍ مَا حَدَثَ بَعْدَهُمْ فَإِنَّهُ حَدَثَ بَعْدَهُمْ حَوَادِثٌ كَثِيرَةٌ ، وَحَدَثَ مَنْ اتَّسَبَ إِلَى مَتَابِعَةِ السَّنَةِ وَالْحَدِيثِ مِنَ الظَّاهِرِيَّةِ وَنَحُوْهُمْ وَهُمْ أَشَدُ مَخَالِفَةً لَهَا لَشَذُوذِهِ عَنِ الْأَنْمَةِ وَانْفَرَادِهِ عَنْهُمْ بِفَهْمِهِمْ ، أَوْ يَأْخُذُ مَا لَمْ يَأْخُذْ بِهِ الْأَنْمَةِ مِنْ قَبْلِهِ . اهـ .

وَكَمَا أَنَّ عَلَى الْحَدِيثِ أَدِلَّةً يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ صَدِقٌ ، وَقَدْ يُقْطَعُ بِذَلِكَ ، فَعَلَيْهِ أَدِلَّةً يُعْلَمُ بِهَا أَنَّهُ كَذَبٌ ، وَيُقْطَعُ بِذَلِكَ^(١) .

مثُلُّ مَا يُقْطَعُ بِكَذَبٍ مَا يَرْوِيهِ الْوَضَاعُونَ مِنْ أَهْلِ الْبَيْعِ وَالْغَلُوِّ فِي الْفَضَائِلِ : مثُلُّ حَدِيثِ يَوْمِ عَاشُورَاء^(٢) ، وَأَمْثَالِهِ مَا فِيهِ أَنَّ مِنْ صَلَّى رَبِّكُمْ كَانَ لَهُ كَأْجَرٌ كَذَا وَكَذَا نَبِيًّا .

وَفِي التَّفَسِيرِ مِنْ هَذِهِ قَطْعَةٍ كَبِيرَةً ، مثُلُّ الْحَدِيثِ الَّذِي يَرْوِيهِ الشَّعْبِيُّ وَالْوَاحْدَيُّ وَالْزَّمَخْشَرِيُّ فِي فَضَائِلِ سُورَةِ الْقُرْآنِ ، سُورَةُ سُورَةٍ ، إِنَّهُ مَوْضِعٌ بَانِفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(٣) .

وَالْشَّعْبِيُّ^(٤) : هُوَ فِي نَفْسِهِ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ وَدِينٌ ، وَلَكِنَّهُ كَانَ حَاطِبَ لَيْلٍ^(٥) يَنْقُلُ مَا وَجَدَ فِي كِتَابِ التَّفَسِيرِ مِنْ صَحِيحٍ وَضَعِيفٍ وَمَوْضِعٍ^(٦) .

(١) لِلْحَدِيثِ الْمَوْضِعِ عَلَامَاتٌ فِي الْمَنْقَبِ وَالسِنَدِ ، فَأَمَّا الْعَالَمَاتُ فِي السِنَدِ :

أ- أَنْ يَكُونَ رَاوِيهِ كَذَابًا .

ب- أَنْ يَعْرَفَ وَاضِعَهُ بِالْوَضْعِ وَيَقِرُّ بِذَلِكَ ، أَوْ مَا يَتَرَكَّلُ بِعَزْلَةِ إِقْرَارِهِ .

ج- وَجُودُ قَرِيبَةٍ فِي الرَّاوِي تَقْوِيمُ مَقَامِ الْوَضْعِ .

وَأَمَّا الْعَالَمَاتُ فِي الْمَنْقَبِ ، فَمِنْهَا :

أ- رَكَاكَةُ الْلَفْظِ .

ب- فَسَادُ الْمَعْنَى .

ج- مُخَالَفَتُهُ لِصَرْبِيَّةِ الْقُرْآنِ بِحِيثُ لَا يَقْبِلُ التَّأْوِيلِ .

د- مُخَالَفَتُهُ لِصَرْبِيَّةِ الْسَّنَةِ الْمُتَوَاتِرَةِ .

هـ- أَنْ يَكُونَ مُخَالِفًا لِلْقَوْاعِدِ الْعَامَةِ الْمُأْخُوذَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ .

وَانْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي مَقْدِمَةِ كِتَابِ (تَحْذِيرُ الْمُسْلِمِينَ) . وَانْظُرْ (النَّارُ الْمُنْيَفُ لِابْنِ الْقَيْمِ) فَالْكِتَابُ كُلُّهُ فِي بَيَانِ ذَلِكَ ، وَتَدْرِيبِ الرَّاوِي لِلصَّيْوَطِيِّ (٢٧٥/١-٢٧٨) وَتَوْضِيْحِ الْأَفْكَارِ لِلصَّنْعَانِيِّ (٩٣/٢-٩٧) وَتَزْيِيْهِ الشَّرِيعَةِ (١/٥٨) وَنَزْهَةُ الْنَّظَرِ لِابْنِ حِجْرِ صِ (٤٤-٤٥) .

(٢) وَهُوَ حَدِيثٌ : «مِنْ وَسْعِ عِيَالِهِ يَوْمِ عَاشُورَاءِ وَسَعَ اللَّهُ عَلَيْهِ سَائِرَ سَنَتِهِ» وَانْظُرْ الْلَّالِيَّ الْمُصْنَوِعَةَ (٢/٩١-١٢١) وَالْعَلَلُ الْمُتَنَاهِيَّةُ (٦/٥٣-٥٥) ، وَالْأَسْرَارُ الْمَرْفُوعَةُ صِ (٣٤٥-٤٥٢) وَقَالَ فِي ضَعِيفِ الْجَامِعِ (٦/٥٦) : ضَعِيفٌ .

(٣) انْظُرْ تَدْرِيبِ الرَّاوِيِّ (١/٢٧٤) وَتَحْذِيرِ الْمُسْلِمِينَ صِ (١٦) ، وَالْبَرَهَانِ (١/٤٣٢) . وَوَاضِعُهُ هُوَ نُوحُ بْنُ أَبِي مُرْيَمْ ، وَقَدْ اعْتَرَفَ بِوَضِعِهِ لَهُذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّهُ وَضِعَهُ احْسَابًا لِمَا رَأَى النَّاسُ قَدْ أَعْرَضُوا عَنِ الْقُرْآنِ وَاشْتَغَلُوا بِالْفَقْهِ وَالْمَغَازِيِّ ، فَوَضِعُهُ لِيُحَمِّلُهُ عَلَى الْقُرْآنِ ، وَبِئْسَ مَا فَعَلَ . وَقَدْ بَيَانَ الْحَافِظِ ابْنِ حِجْرٍ وَضَعَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي تَخْرِيْجِهِ لِلْكَشَافِ فِي كِتَابِهِ (الْكَافِ الشَّافِ فِي تَخْرِيْجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ) .

(٤) هُوَ أَبُو إِسْحَاقِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الشَّعْبِيِّ الْيَسَابُورِيِّ الْمُفْسَرُ . وَتَفْسِيرُهُ اسْمُهُ : الْكَشَفُ وَالْبَيَانُ عَنْ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ .

(٥) مَثَلُ يَطْلُقُ عَلَى مَنْ لَا يَعِيزُ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ كُمْنَ يَمْتَنِبُ فِي الْلَّيْلِ لَا يَعِيزُ بَيْنَ الرَّطْبِ وَالْيَاسِ وَالنَّافِعِ وَغَيْرِهِ .

(٦) انْظُرْ التَّعْرِيفَ بِهَذَا التَّفَسِيرِ وَطَرِيقَتِهِ مَؤْلِفُهُ فِي : (الْتَّفَسِيرُ وَالْمُفْسُرُونَ) ١/٢٢٧ .

والواحدي^(١) : صاحبه كان أبصراً منه بالعَرَبَةِ ، لكنه هو أبعدُ عن السَّلَامَةِ واتباعِ السَّلْفِ .
والبغوي^(٢) : تفسيره مختصرٌ عن الشَّعْلَيِّ ، لكنه صانَ تفسيره عن الأحاديثِ المُوضوَّعةِ والآراءِ
والمُبَدَّعَةِ^(٣) .

والموضوعاتُ في كتبِ التفسيرِ كثيرةً : منها الأحاديثُ الْكَثِيرَةُ الصَّرِيحَةُ في الجهرِ بالبِسْمَةِ^(٤) ،
وحدثُ عَلَيِّ الطَّوِيلُ في تصدُّقهِ بخاتمهِ في الصَّلَاةِ ، فإنه موضعٌ باتفاقِ أهْلِ الْعِلْمِ^(٥) .
ومثُلُّ ما رُوِيَّ في قولهِ : « وَلَكُلُّ قَوْمٍ هَادِيٌّ إِنَّهُ عَلَيِّ^(٦) ، وَتَعِيهَا أَدْنَى وَعِيَةً^(٧) »^(٨) :
أذْنُكَ يا عَلِيٌّ^(٩) !!

(١) هو الإمام أو الحسن علي بن أحمد الواحدي . وله في التفسير ثلاثة كتب (البسيط والوسط والجيز) .

(٢) هو محيي السنة ، وركن الدين ، الإمام أبو محمد الحسين مسعود البغوي . كان إماماً في الحديث والتفسير والفقه . من مؤلفاته (شرح السنة ، ومعالم التريل ، والأنوار في شرائع النبي المختار) . وتفسيره مطبوع بحمد الله تعالى .

(٣) انظر منهجه في تفسيره في : (التفسير والمفسرون) ٢٣٥-٢٣٧/١ .

(٤) الحديث رواه الترمذى في كتاب الصلاة من سنته عن ابن عباس رض قال : « كَانَ النَّبِيُّ صلواتُهُ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ يُفْتَحُ صَلَاتُهُ بـ(بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) ». قال الترمذى : هذا حديث ليس إسناده بذلك . قلت : حكم العلماء على ضعف حديث الجهر بالبِسْمَةِ . وقال العقيلي : لم يصح في الجهر بما حديث . وانظر شرح السنة للبغوي ، ونكت الحافظ ابن حجر (٧٤٨-٧٧٠) .

(٥) ذكره الطبرى في تفسيره في تفسير قوله تعالى « إِنَّا وَلِكُمُ الْأَنْعَامَ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يَقِيمُونَ وَيَرْتَوْنَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ » ، وهو موضوع كما ذكر المؤلف رحمه الله . قال ابن كثير في تفسيره : وليس يصح شيء منها بالكلية لضعف أسانيدها وجهالة رجالها . وقال رحمه الله معلقاً على الآية : فقد توهם بعض الناس أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله « وَيَرْتَوْنَ الزَّكَاةَ » أي : في حال ركوعهم ، ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكوة في حال الركوع أفضل من غيره لأنه ممدوح ، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء من نعلم من أئمة الفتوى .

(٦) سورة الرعد ، آية (٧)

(٧) ذكره ابن جرير الطبرى في تفسيره . قال ابن كثير رحمه الله : وهذا الحديث فيه نكارة شديدة .

(٨) سورة الحاقة ، آية (١٢) .

(٩) وكان هذه التفاسير من تفاسير الرافضة ، فهم الذين يدسوون مثل هذه الأشياء .

في النون الثاني : الملاطف الواقع في التفسير من جمة الاستدلال

وأما النوع الثاني من مُسْتَدَدِي الاختلاف ، وهو ما يُعْلَمُ بالاستدلال لا بالنَّقْلِ ، فهذا أكثرُ ما فيه الخطأ من جهةٍ حَدَثَنا بعدَ تفسير الصحابة والتابعين وتابعِيهِم بإحسان ، فإنَّ التفاسير التي يُذَكَّرُ فيها كلامُ هؤلاء صرفاً لا يكادُ يوجدُ فيها شيءٌ من هاتين الجهتين ، مثلُ تفسير عبدِ الرَّزَاقِ^(١) ووكيع^(٢) ، وعبدِ بنِ حُمَيْدٍ^(٣) ، وعبدِ الرحمن بنِ إبراهيمَ دُحَيمٍ^(٤) . ومثلُ تفسير الإمامِ أَحْمَدَ ، وإسحاقِ بنِ راهويه^(٥) ، وبقِيٌّ بنِ مَخْلُدٍ^(٦) ، وأبِي بَكْرِ بْنِ الْمُنْذِرِ^(٧) ، وسفيانَ بْنِ عَيْنَةَ^(٨) ، وسُنَيْدٍ^(٩) وابنِ حُرَيْرٍ^(١٠) ، وابنِ أَبِي حَاتَمٍ^(١١) ، وأبِي سَعِيدِ الْأَشْجَحِ^(١٢) ، وأبِي عبدِ اللهِ بْنِ مَاجَهِ^(١٣) ، وابنِ مَرْدُوْيَةَ^(١٤) .

إحداهم : قومٌ اعتقدوا معانٍ ، ثم أرادوا حملَ الفاظِ القرآنِ عليها^(١٥) .

(١) هو عبد الرزاق بن همام بن نافع الصناعي الحافظ ، محدث أهل اليمن في زمانه . من شيوخ الإمام أَحْمَدَ .

(٢) هو وكيع بن الجراح الرواسي الكوفي الحافظ ، روى عن أَحْمَدَ وطبقته ، من كبار تابعي التابعين . قال أَحْمَدَ : ما رأيْتَ أَوْعِي لِلعلمِ وَلَا أَحْفَظُ مِنْهُ .

(٣) هو عبدُ بن حميد بن نصر الكَسَّيِ (نسبة إلى مدينة قرب سرقسطة) ثقة حافظ ، له مسننٌ كبيرٌ وَتَفْسِيرٌ مشهورٌ .

(٤) هو عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني الحافظ .

(٥) هو إسحاق بن إبراهيم بن مخلد التميمي النيسابوري ، أحد أئمة التفسير والحديث .

(٦) هو بقِيٌّ بنِ مَخْلُدٍ الأَنْدَلُسِيُّ القرطاطيُّ الحافظُ المفسِّرُ ، له تفسير . قال ابن بشكوال : لم يؤلف مثله في الإسلام .

(٧) هو محمد بن إبراهيم النيسابوري ، الإمام المشهور ، صاحب التصانيف الكثيرة .

(٨) الإمام المشهور ، سفيان بن عيينة ابن أبي عمران ، الكوفي ثُمَّ المكي . ثقة حافظ مشهور في التفسير .

(٩) هو حسين بن داود المصيحي ، إمام مشهور .

(١٠) هو محمد بن حُرَيْر الطبرِيُّ ، الإمام الحافظ ، صاحب التفسير المشهور والتاريخ وغيرها . قال النوي : كتاب ابن حُرَيْر في التفسير لم يصنف أحد مثله . وهو مطبوع متداول والله الحمد .

(١١) هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي ، حافظ إمام في التفسير والحديث والعلل .

(١٢) هو عبد الله بن سعيد بن حchin الكندي ، إمام أهل زمانه ، كوفي ثقة . أخذ عنه ابن حُرَيْر وغيره .

(١٣) هو محمد بن يزيد الربعي ، أبو عبد الله ، القرزياني الحافظ ، صاحب السنن المشهور .

(١٤) هو أَحْمَدَ بن موسى بن مردوه الأَصْهَارِيُّ الحافظ ، له كتب ، منها التفسير وغيره .

(١٥) أي اعتقدوا أموراً ، فاجتهدوا في حمل الفاظِ القرآنِ والتَّكَلُّفُ فيها لتوافق ما اعتقدوا ، سواء في الأمور العقدية أو العلمية أو العملية . وهذا كما وقع فيه جميع أهل البدع من الخوارج والجهمية والرافضة والمعزلة وغيرهم ، فكلُّ منهم

يتتكلّف في تفسير بعض الآيات لتوافق ما اعتقد كم يحتاج على التوسل بالأنبياء والصالحين بقوله تعالى : « ابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ » وعلى نفي صفات الله تعالى بقوله سبحانه : « لَيْسَ كَمُثْلِهِ شَيْءٌ » ، وعلى تكfir الصحابة بقوله تعالى : « وَمَنْ لَمْ يَحْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ » وهكذا .. وكما يفعله كثير من أهل هذا الزمان من التكفل في تفسير

والثانية : قومٌ فسّروا القرآن بمحرّدٍ ما يسوغُ أن يُريده بكلامِه مَن كانَ من الناطقينَ بِلُغةِ العربِ من غيرِ نظرٍ إلى المتكلّم بالقرآنِ والمرتَلِ عليهِ والمحاطِبِ به^(١) .

فالأولُونَ رأعوا المعنى الذي رأوه من غيرِ نظرٍ إلى ما تستحقُه ألفاظُ القرآنِ من الدلالةِ والبيانِ . والآخرونَ رأعوا بمحرّدَ اللّفظِ وما يجوزُ أن يريده به عندَهم العربيُّ من غيرِ نظرٍ إلى ما يصلُحُ للمتكلّم به ولسياقِ الكلامِ .

ثم هؤلاءَ كثيراً ما يغلطُونَ في احتمالِ اللّفظِ لذلِكَ المعنى في اللّغةِ ، كما يغلطُ في ذلكَ الذينَ قبلَهم . كما أنَّ الأوَّلينَ كثيراً من يغلطُونَ في صحةِ المعنى الذي فسّروا به القرآنَ ، كما يغلطُ في ذلكَ الآخرونَ ، وإنْ كانَ نظرُ الأوَّلينَ إلى المعنى أسبقَ ، ونظرُ الآخرينَ إلى اللّفظِ أسبقَ .

والأولُونَ صنفانَ : تارةً يسلّبونَ لفظَ القرآنِ ما دلَّ عليهِ وأريدَ به^(٢) ، وتارةً يحملونَه على ما لم يدلَّ عليهِ ولم يُرِدَ به^(٣) ، وفي كلا الأمرينِ قد يكونُ ما قصدُوا نفيه أو إثباتَه من المعنى باطلًا ؛ فيكونُ خطؤُهم في الدليلِ والمدلولِ^(٤) . وقد يكونُ حقاً فيكونُ خطؤُهم في الدليلِ لا في المدلولِ^(٥) .

وهذا كما وقعَ في تفسيرِ القرآنِ ، فإنه وقعَ أيضاً في تفسيرِ الحديثِ .

فالذينَ أخطأوا في الدليلِ والمدلولِ ، مثلُ طوائفَ من أهلِ البدعِ^(٦) اعتقدُوا مذهبًا يخالفُ الحقَّ الذي عليهِ الأُمّةُ الوَسَطُ الذي لا يجتمعُونَ على ضلالَةِ ، كسلَفِ الأُمّةِ وأئمَّتها ، وعمدوا إلى القرآنِ

بعضُ الآياتِ تفسيراً علمياً ليوافق ما ذكره أهلُ الفلكِ والطبيعةِ من غيرِ المسلمينِ من نظرياتِ علميةٍ ، فرقعوا في التحريرِ ونسبة معانٍ إلى القرآنِ غيرِ مراده ، بل قد يكونُ القرآنِ صرخَ بضدها . كما ذكرُوا في قولهِ تعالى : ﴿ وَتَرَى الجَبَلَ تَعْسِيْهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمَرُّ مِنِ السَّحَابِ ﴾ أَنَّما دلِيلُ على دورانِ الأرضِ ، وأنَّ قولهِ تعالى ﴿ لَا تَفْذُنُوْنَ إِلَّا بِسُلْطَانِنَا ﴾ دلِيلُ على الصعودِ إلى القمرِ ، وأنَّ قولهِ تعالى ﴿ كَانَتِ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهَا ﴾ دلِيلُ على نظريةِ الكثرةِ من أنَّ خلقَ السماواتِ والأرضِ كانَ بسببِ انفجارِ كونيٍّ ، وغيرِ ذلكِ من الباطلِ الذي دلَّ القرآنُ والسنةُ والإجماعُ على بطلانِها . والسببُ في كلِ ذلكِ عدمُ الانطلاقِ من القرآنِ وجعلِه هو الأساسُ في الفهمِ ، وإنما جعلوا أهالِهم هُنَّ الأصلُ وحاولوا أنْ يجحدوا الدليلَ على ذلكِ من القرآنِ . وأما أهلُ الحقِّ جعلنا اللهُ مِنْهُمْ فهمُ الذينَ لا يعتقدونَ ولا يتكلّمونَ ولا يعمدونَ بشيءٍ إلا على أساسِ هذا القرآنِ ، فانطلاقُهم من القرآنِ أصلًا لا من غيرِه .

(١) هؤلاءَ فسّروا القرآن بمحرّدِ اللّفظِ بغيرِ تقييدٍ لللفظِ بالمرادِ الشرعيِّ منهِ .

(٢) يفسرونَه على غيرِ ما دلَّ عليهِ ويختلفونَ في المعنى الذي دلَّ عليهِ .

(٣) أن يكونَ المعنى الذي ذكرُوه حقاً في الآيةِ ولكنه لا يدلُّ على ما أرادُوا .

(٤) إذا كانَ الذي قالوه باطلًا ، فيكونُ خطؤُهم من جهتينِ : من جهةِ المعنى ، ومن جهةِ أنَّ القرآنَ دلَّ على المعنىِ .

(٥) أن يكونُ قولُهم صحيحاً ولكنَ القرآنَ لا يدلُّ عليهِ ، فيكونُ خطؤُهم من جهةِ واحدةٍ : وهي الاستدلالُ بهذا الدليلِ على ما قالوا .

فتأولوه على آرائهم ، تارةً يستدلّونَ بآيات على مذهبهم ولا دلالة فيها^(٢) ، وتارةً يتأولونَ ما يخالفُ
مذهبهم بما يُحرّفونَ به الكلمة عن موضعه^(٣) .

ومن هؤلاء فرقُ الخوارج^(٤) ، والروافض^(٥) ، والجهميَّة^(٦) ، والمعترلة^(٧) ، والقدريَّة^(٨) ،
والمرجئة^(٩) ، وغيرهم^(١٠) . وهذا كالمعترلة - مثلاً - فإنّم من أعظم الناس كلاماً وجداولًا ، وقد
صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم ، مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم^(١١) ، شيخ إبراهيم بن
علية الذي كان يناظر الشافعى . ومثل كتاب أبي علي الجبائى^(١٢) ، والتفسير الكبير للقاضى عبد

(١) وهم نوعان : عالم بالحق يتعدّد خلافه ويبيّن ما يخالف الوحي ويقول هو من عند الله أو هو مراد الله ؛ إما بأحاديث
مفبركة وإما بتفسير وتأويل للنصوص باطل . والنوع الثاني : أميون جهله لا يعلمون من الكتاب إلا ثلاثة ، وليس عندهم
إلا تقليد غيرهم على غير علم ولا بصيرة .

(٢) فيجتهدون ويعسفون بكل طرق حق يجعلوا القرآن تبعاً لأهوائهم وآرائهم وتقوية لقول أئمتهم ، فيحملون آياته من
المعاني ما لا تتحمل وما لم يرد بها مجال .

(٣) وهكذا المبتدع ليس له قصد إلا نصرة مذهبة وقول إمامه ، فهو يحرّف الآيات محاولاً تسويتها على مذهب الفاسد ، فإذا
ظهر له شاذة من معنى أو لفظة قريبة من هواه اقتضتها وتمسّك بها وترك النصوص الواضحة الصحيحة المضادة
التي تختلف ذلك ، أعادنا الله من ذلك .

قال الطبرى رحمة الله : من شرط المفسر صحة الاعقاد أولاً ولزوم سنة الدين ؛ فإن من كان مغفواً عليه في دينه لا يؤمن
على الدنيا فكيف على الدين ، ثم لا يؤمن في الدين على الإخبار عن عالم فكيف يؤمن في الإخبار عن إسرار الله تعالى ؛
وأنه لا يؤمن أن يكون متهماً بالإلحاد وأن يغى الفتنة وغير الناس بلية وخداعه ، كدأب الباطنية وغلاة الرافضة . وإن
كان متهماً هوى لم يؤمن أن يحمله هواه على ما يوافق بدعته ، كدأب القدريَّة ، فإن أحدهم يصنف الكتاب في التفسير
ومقصوده منه : إيضاح الساكن ليصدّهم عن اتباع السلف ولزوم طريق المدى .

(٤) يأخذون بنصوص الوعيد وما ظاهره الكفر ، ولا يقيدون هذا ببقية النصوص ، فيكفرون المسلمين بالكباش .

(٥) يأخذون بما ورد في فضائل أهل البيت ولا ينظرون في غيرها ، فوصلوا إلى الغلو في أهل البيت وتکفير الصحابة وسب
الشیخین وفسروا القرآن بتفاسير غريبة لا دليل عليها إلا موافقة باطلهم والعياذ بالله .

(٦) هم أتباع جهم بن صفوان ؛ يحرّفون كل ما دل عليه القرآن من صفات الله تعالى وينفون عنه تلك الصفات بتأويلات
باطلة .

(٧) هم أصحاب واصل بن عطاء وعمرو بن عبد ، وأصل مذهبهم تقديم العقل على النص فكل ما دل عليه العقل عندهم
 فهو المقبول وإن خالف النص وجب تأويل النص ليرافق ما دل عليه العقل عندهم ، فوقد يقعوا في تحرير الكتاب والسنة .

(٨) هم الذين يغفون قدر الله ومشيّته والنافذة في كل شيء ويتأولون ما ورد من النصوص في ذلك بدعوى أن إثبات القدر
في إثبات الظلم على الله تعالى . حاشا وکلا .

(٩) هي الذين تكلموا في أمور الإيمان فخصوصاً الإيمان بالقلب وأخرجوا الأعمال من مسمى الإيمان .

(١٠) ومنهم في هذا الزمان أهل الإعجاز العلمي ، وأهل الفكر والسياسة والحركات الحزبية .

(١١) هو محمد بن أبى ، له كتب منها : معانى القرآن . وهو من أئمة المعتزلة .

(١٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائى البصري ، من أئمة المعتزلة ورئيس علماء الكلام في عصره .

الجبارِ بنِ أَحْمَدَ الْهَمْذَانِيَّ^(١) ، وَالْجَامِعُ لِعِلْمِ الْقُرْآنِ لِعَلَىِّ بْنِ عَيْسَى الرُّمَانِيَّ^(٢) ، وَالْكَشَافُ لِأَبِي القَاسِمِ الرَّمَخْشَنِيِّ^(٣) .

فَهُؤُلَاءِ وَأَمْتَالُهُمْ اعْتَقَدوْ مَذَاهِبَ الْمُتَزَلِّلَةِ .

وَأَصْوَلُ الْمُتَزَلِّلَةِ خَمْسٌ ، يَسْمُوْهَا هُمْ : التَّوْحِيدُ^(٤) ، وَالْعَدْلُ^(٥) ، وَالْمُتَرَلَّةُ بَيْنَ الْمُتَرَلِّيْنَ^(٦) ، وَإِنْفَادُ الْوَعِيدِ^(٧) ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهِيُّ عَنِ الْمُنْكَرِ^(٨) .

وَتَوْحِيدُهُمْ هُوَ : تَوْحِيدُ الْجَهَمَّمَةِ الَّذِي مَضْمُونُهُ نَفْيُ الصَّفَاتِ ، وَعَنْ ذَلِكَ قَالُوا : إِنَّ اللَّهَ لَا يُرِي ، وَإِنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوقٌ ، وَإِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ فِوْقَ الْعَالَمِ ، وَإِنَّهُ لَا يَقُوْمُ بِهِ عِلْمٌ وَلَا قَدْرَةٌ وَلَا حَيَاةٌ وَلَا سَمْعٌ وَلَا بَصْرٌ وَلَا كَلَامٌ وَلَا مُشَيْثَةٌ ، وَلَا صَفَةٌ مِنَ الصَّفَاتِ .

وَأَمَّا عَدْلُهُمْ فَمِنْ مَضْمُونِهِ : أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَشَأْ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ ، وَلَا خَلَقَهَا كُلُّهَا ، وَلَا هُوَ قَادِرٌ عَلَيْهَا كُلُّهَا ، بَلْ عَنْدَهُمْ أَنَّ أَفْعَالَ الْعَبَادِ لَمْ يَخْلُقُهَا اللَّهُ ، لَا خَيْرَهَا وَلَا شَرَّهَا ، وَلَمْ يُرِدْ إِلَّا مَا أَمْرَ بِهِ شَرْعًا ، وَمَا سُوِّيَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَكُونُ بِغَيْرِ مُشَيْتِهِ .

وَقَدْ وَافَقُهُمْ عَلَى ذَلِكَ مَتَّا خَرَوُ الشِّيْعَةَ^(٩) ، كَالْمُفَدِّدِ^(١٠) ، وَأَبِي جَعْفَرِ الطَّوْسِيِّ^(١١) ، وَأَمْتَالُهُمَا . وَأَبِي جَعْفَرِ هَذَا تَفْسِيرٌ عَلَى هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ ، لَكُنْ يَضْمُنُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلَ الْإِمَامِيَّةِ الْأَنْتَيِّ عَشْرِيَّةِ ، فَإِنَّ الْمُتَزَلِّلَةَ لَيْسَ فِيهِمْ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ ، وَلَا مَنْ يُنْكِرُ حَلَافَةَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَلَيٍّ .

(١) هو شيخ المعتزلة في عصره . انظر الكلام على هذا التفسير في : (التفسير والمفسرون) ١/٣٩١-٤٠٣ .

(٢) الرُّمَانِيُّ : هو عَلَى بْنِ عَيْسَى التَّنْوِيُّ الْبَغْدَادِيُّ ، له كتاب التفسير وغيره .

(٣) هو مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْخَوَارِزَمِيُّ ، وَتَفْسِيرُهُ مِنْ أَشْهَرِ التَّفَاسِيرِ الْمُوْجَدَةِ لَهُ ، وَهُوَ جَيْدٌ فِي الْلُّغَةِ وَالْبِلَاغَةِ فَمُؤْلِفُهُ مِنْ أَنْمَةِ الْلُّغَةِ ، وَلَكِنَّهُ عَلَى أَصْوَلِ الْمُتَزَلِّلَةِ ، وَهُوَ يَدْخُلُ أَصْوَلَهُمْ فِي تَفْسِيرِهِ بِطَرِيقَةٍ لَا يَتَبَاهَهُ لَهُ إِلَّا الْفَطْنُ الْمُطْلَعُ عَلَى مُذَهِّبِهِمْ . انظر الكلام على طريقة هذا التفسير ونقده في : (التفسير والمفسرون) ١/٤٢٩-٤٨٢ .

(٤) لَكِنْ تَوْحِيدُهُمْ هُوَ غَيْرُ تَوْحِيدِ أَهْلِ السَّنَةِ .

(٥) وَهُوَ أَصْلُ عَظِيمٍ بِلَا شَكٍ ، وَلَكِنْ يُشَرِّطُ أَنْ لَا يَتَرَبَّ عَلَيْهِ تَعْرِيفُ الْمُتَصَوِّصِ الدَّالَّةِ عَلَى قَدْرِ اللَّهِ وَمُشَيْتِهِ النَّافِذَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ .

(٦) يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ أَهْلَ الْمَعْاصِيِّ وَالْكَبَائِرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَنَّهُمْ يَجْعَلُونَ فِي مُتَرَلَّةٍ بَيْنَ مُتَرَلَّةِ الْإِيمَانِ وَمُتَرَلَّةِ الْكُفَّارِ ، فَلَا نَقُولُ هُمْ مُسْلِمُونَ وَلَا هُمْ كُفَّارٌ .

(٧) يَأْخُذُونَ بِكُلِّ مَا وَرَدَ مِنْ ظَاهِرِ نَصْوَصِ الْوَعِيدِ وَلَا يَقِيدُهُمْ بِمَا وَرَدَ مِنْ نَصْوَصِ الرَّحْمَةِ وَالرَّجَاءِ ، فَرَقُوا بِدُعَوَى تَخْلِيدِ أَهْلِ الْكَبَائِرِ فِي النَّارِ بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ .

(٨) وَنَعَمْ الْأَصْلُ لَوْلَا لَمْ يَتَرَبَّ عَلَيْهِ مَا تَرَبَّ مِنَ الْبَاطِلِ . وَسِيَذْكُرُ الْمُؤْلِفُ بَعْضَ مَا أَرَادُوا بِهِذِهِ الْأَصْوَلِ .

(٩) الْأُولَى أَنْ يَعْبُرُ عَنْ هُؤُلَاءِ بِالرَّافِضَةِ . فَإِنَّ الشِّيْعَةَ هُمْ شِيْعَةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَأَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ مِنْ شِيْعَةِ بِلَا رِبِّ ولا شَكٍ . وَهُؤُلَاءِ وَافِقُوا الْمُتَزَلِّلَةِ فِي كَثِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ وَصَنَفُوا تَفَاسِيرَ عَلَى أَصْوَلِ مُذَهِّبِهِمْ وَتَأَوَّلُوا آيَاتِ الصَّفَاتِ وَحَرَفُوهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا وَأَلْخَدُوهَا فِيهَا ، وَالْعِيَادَ بِاللَّهِ .

ومن أصول المعتبرة مع الخوارج : إنفاذ الوعيد في الآخرة ، وأنَّ الله لا يقبلُ في أهلِ الكبائرِ شفاعةً ، ولا يُخرِجُ منهم أحداً من النارِ .

ولا ريبَ أنَّه قد ردَّ عليهم طوائفٍ من المرجئة ، والكرامية ، والكلامية ، وأتباعهم ، فأحسنوا تارةً وأساءوا أخرى ، حتى صاروا في طرفيٍّ نقىضٍ ، كما قد بُسطَ في غيرِ هذا الموضع .

والمقصودُ : أنَّ مثلَ هؤلاء اعتقدوا رأياً ثمَّ حملوا ألفاظَ القرآنِ عليهِ^(٣) ، وليسَ لهم سلفٌ من الصحابة والتابعينَ لهم بإحسانٍ ، ولا من أئمَّةِ المسلمينَ ، لا في رأيِّهم ولا في تفسيرِهم^(٤) .

وما منْ تفسيرٍ من تفاسيرِهم الباطلةِ إلا وبطلاًّ يظهرُ من وجوهِ كثيرةٍ ؛ وذلكَ منْ جهتينِ : تارةً من العلمِ بفسادِ قولِهم^(٥) .

وتارةً من العلمِ بفسادِ ما فسّرُوا به القرآنَ^(٦) ؛ إما دليلاً على قولِهم ، أو جواباً عن المعارضِ لهم ومن هؤلاءِ من يكونُ حَسَنَ العبارةِ ، فصيحاً ، ويدُسُّ البدعَ في كلامِه ، وأكثرُ الناسِ لا يعلمونَ ؛ كصاحبِ الكشافِ ونحوه^(٧) ، حتى إنَّه يروجُ على خلقٍ كثيرٍ كثِيرٌ مَنْ لا يعتقدُ الباطلَ من تفاسيرِهم الباطلةَ ما شاءَ اللهُ .

وقد رأيتُ من العلماءِ المفسِّرينَ وغيرِهم مَنْ يذَكُرُ في كتابِه وكلامِه مِنْ تفاسيرِهم ما يوافقُ أصولِهم التي يَعْلَمُ أو يعتقدُ فسادَها ، ولا يهتدي لذلكَ .

(١) هو محمد بن النعمان ، رئيس الإمامية في رقته ، له مصنفات مليئة بالضلال والزيف .

(٢) هو محمد بن الحسن بن علي ، من أكابر فقهاء الشيعة .

(٣) هؤلاء ابتدعوا ألفاظاً ومعانٍ وعقائد ، فيجعلوها هي الأصل الحكم الذي يجب اعتماده ، ثم نظروا في الكتاب والسنّة فما يمكن تأويله ليوافق أقوالهم ويدعوهم تأولوه ، وما لم يمكن تأويله قالوا : هذا من الألفاظ المشابهة المشكلة التي لا ندرى ماذا أريدُ بها . فجعلوا بدعهم أصلًاً محكماً ، وما جاء به الرسول ﷺ فرعاً له ومشكلاً إذا لم يوافقه . وقد يضعفون أحياناً من السنّة ما لا يوافق بدعهم ويردونه .

والواجب : أن يجعل كتاب الله والسنّة أصلًاً وأساساً ، ثم ينظر في كلام الناس على أساسهما ، فما وافق فهو الحق المقبول وما خالف فهو الباطل المردود .

(٤) قلت : أكثر المتأخرین غلب عليهم مذهب الأشاعرة الذي قام على التأويل للنصوص بما يخالف ظاهرها والمراد منها ، وبعضهم يذكر ما عليه السلف وما عليه المتكلمون ثم يختاره الثاني ويقرره ويرهن عليه ، وما اشتهر عن هؤلاء من القواعد المبدعة قوله : مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم ، وكذبوا والله ، بل ما كان عليه السلف هو الأسلم والأعلم وأحكم ..

(٥) فلا بد من معرفة أقوالهم والباطل الذي فيها ومعرفة شبهاتهم وكيفية الرد عليها حتى لا يقع المسلم في شبههم ويتأثر بها .

(٦) ولا يكون هذا إلا بمعرفة أساليب القرآن وما دل عليه من المعانٍ ، وأقوال أهل العلم من الصحابة والتابعين فيها .

(٧) قال البليقني : استخرجت من الكشاف اعتراضاً بالمناقش .

ثم إنه بسبب تطرف هؤلاء وضلالهم دخلت الراضة الإمامية ، ثم الفلسفية ، ثم القراءة ، وغيرهم ، فيما هو أبلغ من ذلك .

وتفاقم الأمر في الفلسفية والقراءة والراضة ؛ فإنهم فسروا القرآن بأنواع لا يقضي منها العالم عجبه ! ففسر الرافضة كقولهم : « تَبَّتْ يَدَّاً أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ (١) هَا أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرٍ ، وَ (٢) لِئِنْ أَشْرَكْتَ لِيَخْبَطَنَ عَمَلَكَ (٣) أَيْ : بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَمْرٍ وَعَلَيْ فِي الْخَلَافَةِ . وَ (٤) إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذَبَّحُوْ بَقَرَةً (٥) هِيَ عَائِشَةُ ، وَ (٦) فَقَاتِلُوْ أَمَّةَ الْكُفَّارِ (٧) : طَلْحَةُ وَالرَّبِيعُ وَ (٨) مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ (٩) عَلَيْ وَفَاطِمَةُ ! وَ (١٠) الْلُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ (١١) الْحَسْنُ وَالْحَسِينُ ، وَ (١٢) وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّثِينٍ (١٣) فِي عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَ (١٤) عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ الْأَنْبَاءِ الْعَظِيمِ (١٥) : عَلَيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ . وَ (١٦) إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الْزَكُوْةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ (١٧) هُوَ عَلَيْ ، وَيَذَكُرُونَ الْحَدِيثَ الْمَوْضِعَ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَهُوَ تَصْدِيفُ بَخَائِمَهُ فِي الصَّلَاةِ (١٨) ! وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ : (١٩) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ (٢٠) نَزَّلَتْ فِي عَلَيِّ لَمَّا أُصِيبَ بِحَمْزَةَ (٢١) .

(١) سورة المسد ، آية (١) .

(٢) سورة الزمر ، آية (٦٥) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٦٧) .

(٤) سورة التوبه ، آية (١٢) .

(٥) سورة الرحمن ، آية (١٩) .

(٦) سورة الرحمن ، آية (٢٢) .

(٧) سورة يس ، آية (١٢) .

(٨) سورة البأ ، آية (٢١) .

(٩) سورة المائدة ، آية (٥٥) .

(١٠) رواه الطبرى في تفسيره . وانظر تفسير البغوى ، وتفسير ابن كثير . والصحيح أن هذه الآيات نزلت في عبادة بن الصامت .

(١١) سورة البقرة ، آية (١٥٧) .

(١٢) سبحان الله ! ليس عند هؤلاء حياء ولا علم ولا دين ولا يهان حتى يفسروا القرآن بهذه المهازل التي تضحك منها عقول الصبيان ولو لا أن هذا الكلام موجود في كتبهم ويأخذ به عامتهم لما صدقنا أن أحداً يقبله ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

وما يقاربُ هذا في بعضِ الوجوهِ :

ما يذكرهُ كثيرٌ من المفسّرينَ في مثلِ قولهِ : ﴿الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ﴾^(١) إن الصابرينَ رسولُ اللهِ ، والصادقينَ أبو بكرٌ ، والقانتينَ عمرٌ ، والمنفقينَ عثمانٌ ، والمستغفرينَ عليٌ^(٢) . وفي مثلِ قولهِ : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾^(٣) : أبو بكرٌ ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ﴾ عمرٌ ﴿رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ عثمانٌ ﴿تَرَكُوكُمْ رُكُوعًا سُجَّدًا﴾^(٤) عليٌ .

وأعجبُ من ذلكَ قولُ بعضِهم : ﴿وَالَّتِينِ﴾ أبو بكرٌ ﴿وَالرَّبِيعُونِ﴾ عمرٌ ﴿وَطُورِ سِينِينِ﴾^(٥) عثمانٌ ، ﴿وَهَذَا الْبَلْدِ الْأَمِيرِ نِ﴾^(٦) عليٌ^(٧) .

وأمثالُ هذه المخrafاتِ التي تتضمنُ تارةً تفسيرَ اللّفظِ بما لا يدلُّ عليهِ بحالٍ ، فإنَّ هذه الألفاظَ لا تدلُّ على هؤلاءِ الأشخاصِ بحالٍ ، وقولهِ : ﴿وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحْمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾^(٨) كلُّ ذلكَ نعتٌ للذينَ معهُ ، وهي التي يسمّيها النّحاةُ خبراً بعدَ خبرٍ .

والمقصودُ هنا أنها كلُّها صفاتٌ لموصوفٍ واحدٍ ، وهم الذينَ معهُ ، ولا يجوزُ أن يكونَ كلُّ منها مراداً به شخصٌ واحدٌ .

وتضمنُ تارةً جعلَ اللّفظِ المطلقِ العامِ منحصرًا في شخصٍ واحدٍ ، كقولهِ : إنَّ قولهَ تعالى : ﴿إِنَّمَا وَلِيْكُمُ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾^(٩) أريدَ بما علىٌ وحدهِ .

وقولُ بعضِهم : إنَّ قولهِ : ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾^(١٠) أريدَ بما أبو بكرٌ وحدهِ .

(١) سورة آل عمران ، آية (١٧) .

(٢) انظر جامع البيان للطبرى ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير البغوى ، وزاد المسير لابن الجوزى .

(٣) سورة الفتح ، آية (٢٩) .

(٤) انظر تفسير البغوى ، وزاد المسير لابن الجوزى ، والطبرى ، وابن كثير . ورواه مبارك عن فضالة ، عن الحسن ، كما في زاد المسير (٤٤٦/٧) . وهو قولٌ ضعيفٌ مردودٌ .

(٥) سورة المائدة ، آية (٥٥) .

(٦) سورة الزمر ، آية (٣٣) .

وقوله : ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتَلَ﴾^(١) أريد بما أبو بكرٍ
وحدة ، ونحو ذلك .

وتفسير ابن عطية^(٢) وأمثاله ، أتبع للسنة والجماعة ، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري[ٰ] ،
ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه ، لكان أحسن وأجمل ، فإنه
كثيراً ما ينقل من تفسير محمد بن حرير الطري[ٰ] – وهو أجل التفاسير المأثورة وأعظمها قدرأ – ثم إنه
يَدَعُ من ما نقله ابن حرير عن السلف لا يحكيه مجالاً ! ويدرك ما يرغم أنه قول الحقين !! وإنما يعني
بهم طائفة من أهل الكلام الذين فرروا أصولهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة^(٣) ، لكن ينبغي
أن يعطي كل ذي حق حقه ، ويُعرَف أن هذا من جملة التفسير على المذهب ، فإن الصحابة والتابعين
والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول ، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقاده ،
وذلك المذهب ليس مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان ؛ صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من
أهل البدع في مثل هذا !!^(٤)

وفي الجملة : من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان
محظياً في ذلك^(٥) ، بل مبتدعاً^(٦) ، وإن كان مجتهداً مغفراً له خطوه^(٧) .

(١) سورة الحديد ، آية (١٠) .

(٢) هو عبد الحق بن غالب بن عبد الرحيم الغناطي ، وتفسيره اسمه : الحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، وهو مطبوع

(٣) أي : ما قررت به المعتزلة أصولهم . فهذا وإن كان من أهل الكلام لكنه أقرب إلى السنة من المعتزلة .

(٤) هذا الكلام منه رحمة الله يدل على عدله وإنصافه ، وأن الحق ولو كان عند بعض أهل البدع ينبغي أن يقبل ، وأن أهل
البدع ليسوا جميعاً في ملة واحدة فبعضهم أقرب إلى السنة من بعض ، فينبغي أن يعطي كل ذي حق حقه وأن يقول
الإنسان الحق بغض النظر عن قائله ، والحق لا يعرف بالرجال وإنما يعرف الرجال بالحق .

(٥) أي : في ذلك الفسر . وكثير من الناس لا يعرف أقوال السلف والأئمة ، ومن الناس من يعظم السلف في الحملة
وظاهر كلامه ولكنه يخالف مذاهبهم وأقوالهم من حيث لا يشعر . ومنهم من يظن أنهم كانوا لا يعرفون تفاصير أصول
الدين بالأدلة والبراهين وفضلوا طريقة الخلف على طريقة السلف وقالوا : السلف أحكم والخلف أعلم وأحكم ، وذلك
ظناً منهم أن طريقة السلف كانت مجرد الإيمان بآيات القرآن من فقهه ولا فهم لمراد الله ورسوله منها ، وأن طريقة الخلف
هي استخراج معاني النصوص ، فأرجو لهم ذلك هجر الكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين وراء ظهورهم ،
لجمعوا بين الجهل بطريقة السلف والكذب عليهم ، وبين الصلال في تصويب طريقة الخلف .

(٦) لأنه قد خالف المنهج الحق الذي دل عليه القرآن والسنة في أحد الوحي وفهمه .

(٧) هذه من أهم القواعد التي ذكرها رحمة الله ؛ وهي : أنه لا يجوز العدول عن أقوال الصحابة والتابعين في تفسير القرآن
وأن يأتي الواحد بخلاف ما نقل عنهم في ذلك ، وأن من فعل ذلك لا يحكم بخطئه فقط بل يكون مبتدعاً . فإن كان من
أهل الاجتهاد فيرجى أن يغفر الله له خطأه . فالحكم على القول بأنه خطأ وبدعة لا يلزم منه الإثم ، فقد لا يترتب الإثم
على قائله لمنع آخر . ولكن يجب التبيه أن الحكم في ذلك مرتبط بمخالفة ما ذكره ، فلو أتي بقول ليس مخالفًا ومناقضاً

فالمقصود : بيان طرق العلم وأدلة^(١) ، وطرق الصواب^(٢) . ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم ، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه ، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله صلوات الله وآله وسلامه ، فمن خالف قولهم ، وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً^(٣) .

وعلوّم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها^(٤) ؛ إما عقلية وإما سمعية ، كما هو مبسوط في موضعه .

والمقصود هنا : التنبية على مشار الاختلاف في التفسير ، وأن من أعظم أسبابه : البدع الباطلة التي دعّت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه ، وفسروا كلام الله ورسوله صلوات الله وآله وسلامه بغير ما أريد به ، وتأولوه على غير تأويله .

فمن أصول العلم بذلك : أن يعلم الإنسان القول الذي خالفوه ، وأنه الحق^(٥) ، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم ، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع ، ثم أن يعرف بالطريق المفضّلة فساد تفسيرهم بما تنصبه الله من الأدلة على بيان الحق .

لما ذكره وإنما فيه زيادة بيان أو توضيح أو معنى لا يتعارض مع أقوالهم . أو يكون قد تكلم في آية بكلام بناء على قواعد اللغة والعلم ولا يوجد فيها كلام للسلف ومثل ذلك لا يحکم عليه بمثل هذا ، فتأمله .

ومن هنا نعلم خطأ وابداع كثير من أهل زماننا في تفسيرهم للقرآن التفسيرات العلمية كما يزعمون والتي فيها مخالفة لدلالة القرآن أو السنة أحياناً ، وأحياناً يكون فيها مخالفة لأقوال الصحابة والتابعين في الآية ، وأحياناً تكون مخالفة لدلالة اللغة .. أو غير ذلك . وقد زعم بعضهم وسعناه من بعضهم وقرأه البعض آخر أنا نفهم هذه الآيات أفضل من فهم الصحابة لها لأننا في عصر العلم والاكتشافات وغير ذلك ، فطعنوا في تفسير سلف والله المستعان .

(١) أي : المقصود من ذكر من خطأ في التفسير من هاتين الجهتين ؛ بيان طرق العلم الذي يبغى أن يسلكها طالب الحق والعلم ، وأدلة العلم الصحيحة المقبولة ، والتنبية على المردودة .

(٢) أي : بيان الطرق الصحيحة في فهم العلم وتفسير القرآن من طرق الخطأ والضلالة .

(٣) خطأ في الدليل لأنه فسره غير المراد به ، وأخطأ في المدلول لأنه أتى بمعنى مخالف لما كان عليه السلف .

(٤) لا بد من وجود شبهة عند كل من يخالف السلف في كلامه سواء في التفسير أو العقائد أو المذاهب أو غير ذلك . وما ظهرت البدع إلا بمثل هذه الشبهة التي يزرعها الشيطان وأولئك في قلوب الناس . ومن أنفع العلم في هذا أن يجهد الإنسان في رد الشبهة وتفيدها أكثر من ذكر الأدلة التي تخالفها ، لأنه بذكر الأدلة مع عدم تفنيد الشبهة تبقى الشبهة موجودة ، وأما إذا تبين خطأ الاستدلال بما وأزيل ذلك من القلب أصبح من السهل جداً قبول الدليل الحق في المسألة . فتبه لذلك . وما يجب أن يعلمه طالب العلم أنه لا يمكن أن يكون لمبطل أو مبتدع دليل من كتاب أو سنة على باطله فقط ، وإذا أتى بشيء من ذلك فهو إما خطأ في الدليل بان يكون ضعيفاً أو باطلاً إذا كان من غير القرآن طبعاً ، وإما أن يكون استدلاله به باطلاً .

وكذلك ما وَقَعَ مِنَ الَّذِينَ صَنَفُوا فِي شِرْحِ الْحَدِيثِ وَتَفْسِيرِهِ مِنَ الْمُتَّخِرِينَ مِنْ جَنْسِ مَا وَقَعَ فِي مَا صَنَفُوا مِنْ شِرْحِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ .

وَأَمَّا الَّذِينَ يُحْكِمُونَ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الْمَدْلُولِ ، فَمِثْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّوْفَيَّةِ ، وَالْوُعَاظَةِ ، وَالْفَقَهَاءِ ، وَغَيْرِهِمْ : يُفْسِرُونَ الْقُرْآنَ بِمَعْنَى صَحِيحَةٍ لَكِنَّ الْقُرْآنَ لَا يَدْلُلُ عَلَيْهَا ، مِثْلُ كَثِيرٍ مِمَّا ذَكَرَهُ أَبُو عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّلْطَانِيُّ فِي (حَقَائِقِ التَّفْسِيرِ) ^(٢) ، وَإِنْ كَانَ فِيمَا ذَكَرُوهُ مَا هُوَ مَعْنَى بِأَطْلَةٍ فَإِنَّ ذَلِكَ يَدْخُلُ فِي الْقَسْمِ الْأُولِيِّ ، وَهُوَ الْخَطَأُ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا ^(٣) ، حِيثُ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدُوهُ فَاسِدًا .

(١) معرفة الحق تكون بمعرفة ما كان عليه الصحابة رضي الله عنه من العلم والإيمان ، وقد تضافرت الأدلة أن ما كانوا عليه هو الحق وأن كل من خالفهم من جاء بعدهم هو مبتعد منحرف ، مثل قوله تعالى : «إِنَّ آمِنِوا بِمِثْلِ آمِنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدُوا» حيث جعل المهدى في الإيمان بمثيل ما آمن به الصحابة ، وقوله تعالى : «وَمَنْ يَشَاقِقُ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعُ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ وَنَصْلِهُ جَهَنَّمُ...» فجعل سبب الانحراف واستحقاق العذاب مشاققة الرسول واباع غير سبيل المؤمنين ولم يجعل ذلك في مشاققة الرسول فقط مع أنع كاف ، وإنما زاد عليه اباع غير سبيل المؤمنين ليبين وجوب اباع المؤمنين وأنه سبيل المهدى ، ولا ريب أن المؤمنين المقصودين هم أصحاب رسول الله ﷺ فإنه لم يكن هناك مؤمنون غيرهم عند نزول هذه الآية . وقوله ﷺ : «خَيْرُ النَّاسِ قَرِئَ ثُمَّ الَّذِينَ يَلْوَهُمْ...» وقوله ﷺ في صفة الفرقة الناجية : «مَنْ كَانَ عَلَىٰ مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمِ وَأَصْحَابِيِّ» . وغير ذلك كثير ليس هذا مجال سرده .

(٢) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى الأزدي السلمي . كان شيخ الصوفية وعالمهم بخراسان . وتفسيره على طريقة الصوفية بما يسمى بالإشارات . ونقل ابن الصلاح عن الواهبي المفسر أنه قال : صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقيقة التفسير ، فإن كان اعتقاد أن ذلك تفسير فقد كفر . انظر طبقات المفسرين للسيوطى ص ٩٧-٩٨ . وتاريخ بغداد (٢٤٨/٢) . وانظر منهج السلمي في تفسيره ، في (التفسير والمفسرون) ٣٨٥-٣٨٩ .

(٣) إذا فسروا الآية بما لا تدل عليه من المعنى وكان كلامهم صحيحاً فقد أخطأوا في الدليل فقط ، وإن كان كلامهم خطأ فقد أخطأوا في الدليل والمدلول ، وقد سبق التنبية على هذا .

في أحسن طرق التفسير^(١)

فإن قال قائل: فما أحسن طرُقِ التفسير؟

فاجلواه: إنَّ أَصْحَى الطُّرُقِ في ذلك:

١— أَنْ يُفْسِرَ القرآنُ بِالْقُرْآنِ: فَمَا أَجْمَلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ قَدْ فُسِرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ، وَمَا احْتَسِرَ فِي مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ^(٢).

٢— إِنَّ أَعْيَاكَ ذَلِكَ فَعَلِيَّكَ بِالسُّنَّةِ: فَإِنَّمَا شَارِحةُ الْقُرْآنِ وَمَوْضِحَةُ لَهُ^(٣)، بَلْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مَا فَهَمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَنَا اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ حَصِيمًا﴾^(٥)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْذِكْرَ لِتُبَيِّنَ مَا نَرِلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمْ أَذْنِيَّ أَخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدَى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾^(٧).

(١) انظر التفسير الكبير لشیخ الإسلام (١/٢٣١-٢٤٨). وقد نقل هذا القسم الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٣-٥).

(٢) انظر الإتقان للسيوطى (٢/١١٩٣). وتفسير القرآن بالقرآن هو أفعى طريقة للتفسير، ويحتاج من المفسر تاماً ونظراً واستحضاراً للآيات وتدبرها مستمراً مع تقوى الله عز وجل والصبر وعدم الاستعجال في الفهم وكثرة الدعاء والضرع ومعرفة أقوال السلف في الآية، والنظر في أسباب التزول وربط الآيات وال سور بما يسبقها وما يلحقها، وغير ذلك من العلوم والصوابات والآداب حتى يفتح الله على قلبه ويرى ما في كلام الله من العجائب والمعانٍ. نسأل الله تعالى أن يمن علينا بذلك.

(٣) وليس معنى ذلك أن السنة متأخرة عن القرآن لأن تفسير القرآن بالقرآن يحتاج كثيراً إلى معرفة السنن وبيانها للآيات فيعلم من خلال ذلك أن هذه الآية بيان لتلك الآية، ومنه معرفة أسباب التزول وما ورد في الآية من آثار حتى يتضح المعنى. والله أعلم.

قال ابن القيم رحمه الله: السنة تقر نصوص القرآن، وتكشف معانيها كشفاً مفصلاً، وتقرب المراد منه، وتدفع عنه الاحتمالات، وتفسر الجمل منه، وتبينه وتوضحه، لتقوم حجة الله به، ويعلم أن الرسول ﷺ بين ما أنزل إليه من ربه، وأنه بلغ ألفاظه ومعانيه بلاغاً مبيناً، حصل به العلم اليقيني، بلاغاً أقام الحجة وقطع المغيرة وأوجب العلم، وبينه أحسن البيان وأوضحه.

(٤) انظر الإتقان للسيوطى (٢/١١٩٣) والبرهان للزركشى (١/٦).

(٥) سورة النساء، آية (١٠٥).

(٦) سورة النحل، آية (٤٤).

(٧) سورة النحل، آية (٦٤).

ولهذا قال رسول الله ﷺ : « ألا إِنَّ أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمُثْلَهُ مَعَهُ »^(١) يعني : السنة .
والسُّنَّةُ أَيْضًا تَرَلُ عَلَيْهِ بِالْوَحْيِ كَمَا يَرَلُ الْقُرْآنُ ، لَا أَنَّهَا تُتَلَّى كَمَا يُتَلَّى . وَقَدْ اسْتَدَلَّ الْإِمَامُ
الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئْمَةِ عَلَى ذَلِكَ بِأَدْلَلَةٍ كَثِيرَةٍ ، لِمَنْ هَذَا مَوْضِعُ ذَلِكَ^(٢) .

وَالْغَرَضُ : أَنْكَ تَطْلُبُ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ مِنْهُ ، فَإِنْ لَمْ تَجْدُهُ فَمِنَ السُّنَّةِ ، كَمَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ
لِمَاعِزٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ : « بِمِنْ تَحْكُمُ » ؟ قَالَ : بِكِتَابِ اللهِ . قَالَ : « فَإِنْ لَمْ تَجْدُهُ » ؟ قَالَ : بِسَنَةِ
رَسُولِ اللهِ . قَالَ : « فَإِنْ لَمْ تَجْدُهُ » ؟ قَالَ : أَجْتَهَدْ رأِيِّي^(٣) . قَالَ : فَضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي صِدْرِهِ
وَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَقَرَ رَسُولُ اللهِ لِمَا يُرْضِي رَسُولَ اللهِ »^(٤) . وَهَذَا الْحَدِيثُ فِي الْمَسَانِيدِ
وَالسُّنْنِ يَأْسِنَادُ جَيْدًا .

٣— وَحِينَئِذٍ إِذَا لَمْ تَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ ، رَجَعْتَ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ؛
فَإِنَّمَا أَدْرِي بِذَلِكَ^(٥) ؛ لَمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الْقَرَائِنِ ، وَالْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصَّوْا بِهَا^(٦) ، وَلَا لَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِ

(١) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارمى فى سنتهما ، وأحمد فى مسنده ، وابن حبان فى صحيحه ، والطبرانى فى
المujم الكبیر والحاکم فى المستدرک ، والبیهقی فى السنن الکبیر ، وفى الدلائل . كلهم عن المقدام بن معدی يکرب .
وسنده حسن .

(٢) منها قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهُوَ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ﴾ وَمَا سُقِّيَ مِنَ الْحَدِيثِ .

(٣) الاجتہاد فی تطبيق الواقعه علی دلایل الكتاب والسنۃ لا أنه يحکم برأیه .

(٤) رواه أبو داود والترمذى فى سنتهما ، وقال الترمذى : (هذا حديث لا نعرف إلا من هذا الوجه وليس إسناده عندي
يختصل ، وأبو عون الثقفى : اسمه محمد بن عبد الله) . ورواه أهتم فى المسند ، والدارمى فى السنن ، والطیلسى فى
مسنده ، وعبد بن حید فى المتتبخ ، والطبرانى فى الكبیر ، والبیهقی فى السنن ، وابن عبد البر فى جامع بيان العلم .
وضعف إسناده شيخنا . وانظر التلخيص الحبیر (١٨٢/٤-١٨٣) والسلسلة الضعيفة (٢٧٣/٢-٢٨٦) فقد أطاف
أفاد رحمة الله في الحكم عليه . وجود إسناده شيخ الإسلام كما رأى . وقيل ذلك شيخنا ابن عثيمين لأنّه وافق
القاعدة العامة في الشرعية والاجتہاد وما عليه عمل العلماء قديماً وحديثاً ، وليس المراد باجتہاد الرأي الحكم بمجرد
الرأي ، وإنما معناه أن يجتهد العالم في تطبيق الواقع والحادثة على نصوص الكتاب والسنۃ ليجد الحكم المناسب لها . والله
أعلم .

(٥) وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَخْذُوا الْقُرْآنَ لِفَظًا وَمَعْنَى عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ . قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ : بَلْ كَانَ عَنِّيهِمْ بِأَخْذِ الْمَعْنَى أَعْظَمُ مِنْ
عَنِّيهِمْ بِالْأَلْفَاظِ ، يَأْخُذُونَ الْمَعْنَى أَوْلًا ثُمَّ يَأْخُذُونَ الْأَلْفَاظَ ، لِيُضْبِطُوا بِهَا الْمَعْنَى ، حَتَّى لَا تُشَدَّ عَنْهُمْ ؛ قَالَ عُمَرُ : تَعْلَمَنَا
الْإِيمَانَ ثُمَّ تَعْلَمَنَا الْقُرْآنَ فَازْدَدْنَا إِيمَانًا .

(٦) أي : هم أدرى بمعانى القرآن لما شاهدوه من الترتيل والقرائين والأحوال التي اختصوا بها .
قال ابن القيم رحمة الله : سمعوا من الأحاديث الكثيرة ، ورأوا منه من الأحوال المشاهدة ، وعلموا بقولهم من مقاصده
ودعوه ما يوجب فهم ما أراد بكلامه ، ما يغدر على من بعدهم مساوياً لهم فيه ، فليس من سمع وعلم ورأى حال المتكلم
كمن كان غاباً لم ير ولم يسمع وعلم بواسطة ووسائله .

والعلم الصحيح^(١) والعمل الصالح ، لا سيما علماؤهم وكُبراؤهم ، كالائمة الأربع الخلفاء الراشدين والأئمة المهدىين ، مثل عبد الله بن مسعود^(٢) .

قال الإمام أبو جعفر محمد بن حrir الطبرى^٣ : حدثنا أبو كریب ، قال : أَبَانَا جَابِرُ بْنُ نُوحٍ ، أَبَانَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي الصُّحْى ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ – يعنى ابن مسعود – : وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا نَزَّلَتْ آيَةً مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَّلَتْ ، وَأَنَّ نَزَّلَتْ ، وَلَوْ أَعْلَمُ مَكَانًا أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مَنِ تَنَاهَى الْمَطَايَا لِأَتَيْتُه^(٤) .

وقال الأعمش أيضًا : عن أبي وائل ، عن ابن مسعود^٥ ، قال : كَانَ الرَّجُلُ مَنَا إِذَا تَعْلَمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُحَاوِرْهُنَّ حَتَّى يَعْرَفَ مَعَانِيهِنَّ وَالْعَمَلُ بِهِنَّ^(٥) .

وَمِنْهُمُ الْحَرْبُ الْبَحْرُ^(٦) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ابْنُ عَمٍّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَرَجُلُ الْقُرْآنِ بِرَسْكَةٍ دُعَاءٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ ، حَيْثُ قَالَ : « اللَّهُمَّ فَقَهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِمْهُ التَّاوِيلَ »^(٧) .

وقال ابن حrir^٨ : حدثنا محمد بن بشار ، أَبَانَا كَيْعَ ، أَبَانَا سَفِيَّانَ ، عن الأعمش ، عن مسلم^٩ قال : قال عبد الله – يعنى ابن مسعود – : نَعَمْ تَرْجُمَانُ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ^(٨) .

(١) قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ولإظهار دينه وحفظه ، فالرجوع إليهم متعين . قال أَبْدُ اللَّهِ : أصول السنة عندنا : التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وقد شهد لهم فقال : « من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي ». قال البخاري : كانوا إذا جلسوا يتذكرون كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ ، ولم يكن بينهم رأي ولا قياس ، ولم يكن الأمر بينهم

كما هو عند المتأخرین ، قوم يقرؤون القرآن ولا يفهمونه ، وآخرون يتفهمون في كلام غيرهم ويدرسونه ، وآخرون يستغلون في علوم آخر وصنعة اصطلاحية . بل كان القرآن عندهم هو العلم الذي يعتنون به ؛ حفظاً ، وفهمها ، وعملاً ، وتفقها ، وكانوا أحرص الناس على ذلك ، ورسول الله ﷺ بين أظهرهم ، وهو يعلم تأويله ويلغفهم إياه ، كما يبلغهم لفظه ؛ فمن الممتع أن يكونوا يرجعون إلى غير ذلك ، ومن الممتع أن لا تتحرك نفوسهم لمعرفة ، ومن الممتع أن لا يعلمهم إياه ، وهم أحرص الناس على كل سبب ينال به العلم والمدى ، وهو أحرص الناس على تعليمهم وهدايتهم .

وقال ابن القيم : وإذا كان للصحابة من ذلك ما ليس من بعدهم ، كان الرجوع إليهم في ذلك دون غيرهم متعيناً قطعاً ، وأن الرجوع إليهم في تفسير القرآن هو الطريق المستقيم .

(٢) نص أَبْدُ اللَّهِ على أنه يرجع إلى الواحد من الصحابة في تفسير القرآن ما لم يخالفه غيره منهم .

(٣) رواه البخاري ومسلم ، والنمساني في الكبرى وفي المجنبي ، والطبراني في المعجم ، والطبراني في التفسير .

(٤) فيه السفر لطلب العلم . وليس المراد المدح والتزكية وإنما الحث على طلب العلم .

(٥) سقى تخریجه .

(٦) يقال له ذلك لسعة علمه وكثرة رضي الله عنه .

(٧) رواه البخاري في مواضع ، ومسلم ، والنمساني في فضائل الصحابة ، والترمذى وابن ماجه في سننهم ، والإمام أَبْدُ اللَّهِ في مستنده ، والبغوي في التفسير ، وابن حيان في صحيحه . من طرق عن ابن عباس .

(٨) رواه الطبراني في التفسير (٦٥/١) وأَبْدُ اللَّهِ في الفضائل . وسنده صحيح .

ثم رواه عن يحيى بن داود ، عن إسحاق الأزرق ، عن سفيان ، عن الأعمش ، عن مسلم بن صبيح أبي الضحى ، عن مسروق ، عن ابن مسعود أنه قال : نعم الترجمان للقرآن ابن عباس .

ثم رواه عن بُنْدَارٍ ، عن جعفر بن عون ، عن الأعمش ، به كذلك^(١) .

فهذا إسناد صحيح إلى ابن مسعود أنه قال عن ابن عباس هذه العبارة . وقد مات ابن مسعود في سنة ثلث وثلاثين على الصحيح ، وعمره بعده ابن عباس ستة وثلاثين سنة ، مما ظلّك بما كتبه من العلوم بعد ابن مسعود !

وقال الأعمش ، عن أبي وائل : استخلف عليًّا عبد الله بن عباس على الموسم فخطب الناس ، فقرأ في خطبته سورة البقرة – وفي رواية : سورة النور – ففسرَها تفسيرًا لو سمعته الروم والترك والديلم لأسلمو^(٢) !

ولهذا فإن غالب ما يرويه إسماعيل بن عبد الرحمن السعدي الكبير في تفسيره عن هذين الرجلين : ابن مسعود ، وابن عباس ، ولكن في بعض الأحيان ينقلُ عنهم ما يحکونه من أقاويل أهل الكتاب^(٣) التي أباحها رسول الله ﷺ حيث قال : « يُلْعَنُوا عَنِّي وَلَوْ آتَيْتُهُمْ وَحْدَتَهُمْ عَنِّي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلَيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » رواه البخاري عن عبد الله بن عمرو^(٤) .

ولهذا كان عبد الله بن عمرو قد أصاب يوم اليرموك زاملتين^(٥) من كتب أهل الكتاب ، فكان يحدّثُ منهما بما فهمه من هذا الحديث في ذلك .

ولكن هذه الأحاديث الإسرائيلية تذكّر للاستشهاد لا للاعتقاد ، فإنما على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق ، فذاك صحيح .

والثاني : ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه .

والثالث : ما هو مسكون عنه ، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل ، فلا نؤمن به ولا نكذبه ، ونجوز حكايته لما تقدم . وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني^(٦) .

(١) رواه الطبرى في التفسير (٦٥/١) .

(٢) رواه الطبرى في التفسير (٦٠/١) وسنته صحيح .

(٣) المعروف أن ابن مسعود لا يأخذ عن أهل الكتاب .

(٤) رواه البخاري ، والترمذى في السنن ، وأحد في المسند ، وأبو خيثمة في العلم ، والخطيب في التاريخ ، وابن حبان في صحيحه ، والقضاعى في مسند الشهاب ، والطبرانى في الصغير ، والبيهقى في الآداب ، وأبو نعيم في الحلية ، والبغوى في شرح السنة .

(٥) وعاءين .

ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيراً ، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ، ولون كلبهم وعدتهم ، وعصا موسى من أي شجر كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله تعالى لإبراهيم ، وتعين البعض الذي ضرب به القتيل من البقرة ، ونوع الشجرة التي كلّم الله منها موسى .. إلى غير ذلك مما أبهم الله تعالى في القرآن ؛ مما لا فائدة من تعينه تعود على المكلفين في دنياهم ولا دينهم .

ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز^(٢) ، كما قال تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَّأَيْهُمْ

كَلْبَهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجُلًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ
وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّيْ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَأَةٌ
ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفِتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾^(٣) فقد اشتملت هذه الآية الكريمة على الأدب في
هذا المقام ، وتعليم ما ينبغي في مثل هذا ، فإنه تعالى أخبر عنهم بثلاثة أقوال ، ضعف القولين الأولين
وسكت عن الثالث ، فدل على صحته ؛ إذ لو كان باطلا لردة كما ردهما ، ثم أرشد إلى أن الاطلاع
على عدتهم لا طائل تخته ، فيقال في مثل هذا : ﴿ قُلْ رَبِّيْ أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ ﴾ ؛ فإنه ما يعلم
بذلك إلا قليل من الناس ممن أطاعه الله تعالى عليه ، فلهذا قال : ﴿ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَأَةٌ
ظَاهِرًا ﴾ أي : لا تجهد نفسك فيما لا طائل تخته ، ولا تسألهم عن ذلك ، فإنهم لا يعلمون من
ذلك إلا رجم الغيب^(٤) .

(١) وقد سبق الكلام على ذلك عند المؤلف رحمه الله . وانظر للتوسيعة في هذه المسألة المهمة : فتح الباري (٤٩٨/٦) ، وتفسير ابن كثير (٤/١) ، والتفسير الكبير لابن تيمية (٢٣١/١ - ٢٤٨) ، والإسرايليات والمواضيعات في كتب التفسير ص (١٠٦ - ١٠٧) .

(٢) لا للاعتراض بل لبيان اختلافهم في هذا ، وقد يكون هناك فائدة وهي : قلة الشقة بما في أيديهم وأنهم يخرون ويكتنبون .

(٣) سورة الكهف ، آية (٢٢) . ومن فوائد الآية أنه قال : ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ ولم يقل : (ثمانية ثامنهم كلبهم) لأن الكلب من غير جنسهم فلا يدخل في العدد وإنما يجعل بعده . ومثله قوله تعالى : ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَىٰ ثَلَاثَةٌ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ... ﴾ .

(٤) هذه فائدة مهمة في كيفية التعامل مع المسائل المختلفة عليها من هذا الجنس الذي لا فائدة كبيرة من ورائه ولم يدل الدليل الصريح الصحيح على أحد الأقوال ، فلا ينبغي أن يضيع الوقت والجهد في بحثها ، وإنما يكتفي بما ذكر المؤلف رحمه الله من ذكر الأقوال وإحالة العلم إلى الله ولا يجوز في مثل ذلك الجدال ولا المراء ولا الاختلاف فضلاً عن الفرقـة والهجر والإنكار والتضليل ، كما يحدث بين أهل زماننا . والله المستعان .

فهذا أحسنُ ما يكونُ في حكايةِ الخلافِ : أنْ تُسْتَوْعِبَ الأقوالُ في ذلكَ المقامِ ، وأنْ يُنْبَهَ على الصَّحِيحِ منها وَيُنْهَى الباطلُ ، وَتُذَكَّرَ فائدةُ الخلافِ وَثُرْتُه لِنَلَا يَطُولُ التَّرَاجُعُ وَالخِلَافُ فِيمَا لَا فائدةُ تَحْتَهُ ، فَيُسْتَغْلِلُ بِهِ عَنِ الْأَهْمَمِ .

فَأَمَّا مَنْ حَكَى خِلَافًا فِي مَسَأَلَةٍ وَلَمْ يَسْتَوْعِبْ أَقْوَالَ النَّاسِ فِيهَا فَهُوَ نَاقِصٌ ، إِذْ قَدْ يَكُونُ الصَّوَابُ فِي الَّذِي تَرَكَهُ . أَوْ يَحْكِي الْخِلَافَ وَيُطْلِقُهُ وَلَا يُنْبَهَ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْأَقْوَالِ ، فَهُوَ نَاقِصٌ أَيْضًا^(١) .

فَإِنْ صَحَّ غَيْرُ الصَّحِيحِ عَامِدًا فَقَدْ تَعَمَّدَ الْكَذَبُ ، أَوْ جَاهِلًا فَقَدْ أَخْطَأَ .
كَذَلِكَ مِنْ نَصَبِ الْخِلَافِ فِيمَا لَا فائدةُ تَحْتَهُ ، أَوْ حَكَى أَقْوَالًا مُتَعَدِّدَةً لِفَنَطًا وَيَرْجِعُ حَاسِلُهَا إِلَى قَوْلٍ أَوْ قَوْلَيْنِ مَعْنَى ، فَقَدْ ضَيَّعَ الرَّمَانَ وَتَكَثَّرَ بِمَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ ، فَهُوَ كُلَّابِسٌ ثَوْبَيْ رُورٍ . وَاللَّهُ الْمَوْفُقُ لِلصَّوَابِ .

(١) إِلَّا إِذَا كَانَتِ الْأَقْوَالُ الْمُخْتَلِفَةُ عِنْهُ بِمِرْتَبَةِ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقُوَّةِ ، فَهَذَا لَا يَلَامُ عَلَى عَدَمِ بَيَانِ الرَّاجِحِ . وَاللَّهُ لَا يَكْلُفُ نَفْسًا إِلَّا وَسْعَهَا .

في تفسير القرآن بأقوال التابعين

٤— إذا لم تجده التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجده عن الصحابة؛ فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين^(١) :

كمجاهد بن حبر؛ فإنه كان آية في التفسير، كما قال محمد بن إسحاق: حدثنا أبان بن صالح، عن مجاهد، قال: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضاً، من فاخته إلى خاتمه، أوقفه عند كل آية منه وأسئلته عنها^(٢).

وبه إلى الترمذى قال: حدثنا الحسين بن مهدي البصري، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن قنادة قال: ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئاً^(٣).

وبه إليه قال: حدثنا ابن أبي عمر، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الأعمش، قال: قال مجاهد: لو كنت قرأة ابن مسعود لم أحتاج أن أسأله ابن عباس عن كثير من القرآن مما سأله^(٤).
وقال ابن حرير: حدثنا أبو كريب، قال: حدثنا طلق بن غنام، عن عثمان المكي، عن ابن أبي ملائكة قال: رأيت مجاهداً سأله ابن عباس عن تفسير القرآن، ومعه الواحه، قال: فيقول له ابن عباس: أكتب، حتى سأله عن التفسير كله^(٥).

ولهذا كان سفيان الثوري يقول: إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسب به^(٦).

(١) يدل على هذا اختلاف العلماء في أقوال التابعين في التفسير، هل هي حجة أم لا؟ ولا ريب أنهم أقرب إلى الصواب من غيرهم وإن لم تكن أقوال بعضهم حجة على بعض إذا اختلفوا. وإذا كان التابعي قد أخذ تفسيره عن الصحابي فقوله أقوى من غيره. فصارت طرق التفسير عنده الآن أربعة: القرآن والسنّة وأقوال الصحابة وأقوال التابعين مع خلاف في الآخرين.

قال شيخ الإسلام كما في مجموع الفتاوى: والناس محتاجون إلى شيئاً: معرفة ما أراد الله ورسوله بالفاظ الكتاب والسنّة، لأن يعرفوا لغة القرآن التي بما نزل، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر علماء المسلمين في معنى تلك الألفاظ؛ فإن الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنّة عرفهم ما أراد بذلك الألفاظ، وكانت معرفة الصحابة لمعناي القرآن أكمل من حفظهم لحروفه، وقد بلغوا تلك المعاني إلى التابعين أعظم مما بلغوا به حروفه.

(٢) سبق تخرجه.

(٣) رواه الترمذى في سننه عقىب حديث رقم (٢٩٥٢) ٢٠٠/٥ وسنده صحيح.

(٤) رواه الترمذى عقىب حديث رقم (٢٩٥٢) ٢٠٠/٥ وسنده صحيح.

(٥) رواه الطبرى في تفسيره (٦٥/١).

(٦) سبق تخرجه.

وكسعيد بن جُبَيرٍ، وعُكْرِمَة مولى ابن عباسٍ، وعطاء بن أبي رباحٍ، والحسن البصريٍّ، ومسروق بن الأَجْدُعِ، وسعيد بن المُسَيَّبِ، وأبي العالية، والرَّبِيع بن أنسٍ، وقناة، والضَّحَاك بن مراحِمٍ، وغيرِهم من التابعينَ وتابعِهم ، ومن بعدهم .

فَذَكَرَ أقوالُهُم في الآية ، فَيَقُولُ في عباراتِهِمْ تَبَأْنٌ في الألفاظِ بحسبِها مَنْ لَا عِلْمَ عَنْهُ اخْتِلَافًا في حِكِيَمِهَا أقوالًا ، وَلِيُسَّ كَذَلِكَ ، فَإِنَّ مِنْهُمْ مَنْ يُعَبِّرُ عَنِ الشَّيْءِ بِلَازْمِهِ أَوْ نَظِيرِهِ^(١) . وَمِنْهُمْ مَنْ يُنْصُّ عَلَى الشَّيْءِ بِعِينِهِ ، وَالكُلُّ بِعْنَى وَاحِدٍ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمَاكِنِ ، فَلَيَتَفَطَّنَ الْلَّيْسُ لِذَلِكَ وَاللَّهُ الْمَهْدِي^(٢) . وَقَالَ شَعْبَةُ بْنُ الْمُحَاجَّ وَغَيْرُهُ : أَقْوَالُ التَّابِعِينَ فِي الْفَرْوَعِ لَيْسَ حَجَّةً ، فَكَيْفَ تَكُونُ حَجَّةً فِي التَّفْسِيرِ ؟ يَعْنِي : أَنَّهَا لَا تَكُونُ حَجَّةً عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ خَالَفُهُمْ ، وَهَذَا صَحِيحٌ . أَمَا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فَلَا يُرْتَابُ فِي كَوْنِهِ حَجَّةً^(٣) ، فَإِنْ اخْتَلَفُوا فَلَا يَكُونُ قُولُ بَعْضِهِمْ حَجَّةً عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ بَعْدِهِمْ ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لِغَةِ الْقُرْآنِ^(٤) أَوِ الْسُّنْنَةِ^(٥) أَوْ عَمُومِ لِغَةِ الْعَرَبِ^(٦) أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ^(٧) .

(١) كما سبق بيانه في أسباب الخلاف في التفسير .

(٢) فعليه ؛ ينبع التراث والتأمل في الأقوال التي نقلت في التفسير سواء عن الصحابة أو عن التابعين وعدم الاستعجال في رد شيء منها أو ترجيح بعضها وتضييف الآخر إلا ببينة واضحة بعد التأمل والتدبر والعجز عن الجمع بينها بوجه من الوجوه ، فإن التأمل في ذلك يعلم أن غالها يمكن الجمع بينه ولكن الآفة في التسرع وقلة الفهم والعلم ، والأولى أن لا يرد شيء من هذه الأقوال ولو لم يتبين وجهه وإنما يتوقف فيه للاحتتمال الأقوى في أن المشكلة في أفهمانا ، والله المستعان .

(٣) فائدة مهمة في أن التابعين إذا اتفقا على قول فهو حجة ، وقد سبق أن الاتفاق المعتبر هو اتفاق كل أهل فن في فنهم .

(٤) أي : يرجع فيما احتمل معانٍ واختلفوا فيه إلى لغة القرآن فيه ؛ فإن النكارة في القرآن يكون له ظاهر ويردد في أكثر من مكان فيعرف معناه باطراد ذلك المعنى في تلك النظائر ، فإذا رأينا لفظة في القرآن وردت في مواضع على معنى واحد ، ثم جاءت في موضع تختلف فيه أكثر من معنى فإننا نرجح المعنى الذي اطرب في القرآن على باقي المعانٍ . وقد صنف العلماء في نظائر القرآن ، منهم ابن الجوزي في كتابه (الوجوه والنظائر) .

(٥) أي : ويرجع أيضًا فيما احتمل معانٍ ورُوِّعَ في الخلاف لترجح أحد المعانٍ على غيره إلى لغة السنة فيه ، فإذا وجدنا أن السنة قد استعملت هذا النكارة في معنى معينٍ فإننا نرجح هذا المعنى على غيره ، كما رجحنا أن القرء هو الحيض مما ورد في السنة من قول النبي ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش « دعي الصلاة أيام أقرانك » فغير عن الحيض بالأقراء .

(٦) فالقرآن نزل بلسان عربي مبين ، فرجع إلى اللغة لمعرفة معانٍ الألفاظ ومدلولاتها واستعمالها بحسب الوضع . فإذا توارد في اللغة استعمال لفظة بمعنى معينٍ في سياق معينٍ ؛ فإننا نرجح هذا المعنى على غيره عند وقوع الخلاف . قال مجاهد : لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب . وقال مالك : لا أرثى برجل غير عالم بلغة العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكلاً .

(٧) أي : من تكلّم في القرآن بما يعلم من مقتضى لغة القرآن والسنة ولغة العرب ، وبما لا يخالف قواعد الشريعة وأصولها ، ولا يخالف النكارة التي تقدّمها من أقوال الصحابة ، وغير ذلك من الترجيحات التي يمكن من خلالها الترجيح بين الأقوال المضادة المقوله عنهم ، فلا حرج عليه في ذلك . وهذا الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما من معرفة التأويل ، وهو

فاما تفسير القرآن بمجرد الرأي فحرام :

حدثنا مُؤمِّلُ ، حدثنا سفيانُ ، حدثنا عبدُ الأعلى ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عباسٍ قال :
قال رسول الله ﷺ : « من قال في القرآن بغير علمٍ فليتبوأ مقعده من النار »^(١) .
حدثنا وكيع ، حدثنا سفيانُ ، عن عبدِ الأعلى التَّعْلَمِي ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عباسٍ ،
قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال في القرآن بغير علمٍ فليتبوأ مقعده من النار »^(٢) .
وبه إلى التَّرمذِي قال : حدثنا عبدُ بنُ حَمِيدٍ ، حدثني حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ ، قال : حدثنا سهيلُ أخوه
حزمِ الْقُطْعَيِّ ، قال : حدثنا أبو عمرانَ الْجُوَنِيَّ ، عن جَنْدُبٍ ، قال : قال رسول الله ﷺ : « من قال
في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ »^(٣) . قال التَّرمذِي^(٤) : هذا حديثُ غَرِيبٍ ، وقد تَكَلَّمَ بعضاً
أهلُ الحديثِ في سهيلِ بنِ أبي حزمٍ .

وهكذا رُوِيَ عن بعضِ أهلِ العلمِ من أصحابِ النبي ﷺ وغيرِهم ، أنَّهم شدَّدوا في أن يُفَسَّرَ
القرآنُ بغيرِ علمٍ .

وأما الذي رُوِيَ عن مجاهِدٍ وقَتَادَةَ ، وغيرِهما من أهلِ العلمِ ، أنَّهم فسَّرُوا القرآنَ ؛ فليستَ من
الظُّنُّ بِهِمْ قالوا في القرآن أو فسَّرُوه بغيرِ علمٍ ، أو مِنْ قِبَلِ أنفسِهِمْ .
وقد رُوِيَ عنهم ما يَدُلُّ على ما قلنا ، أنَّهم لم يقولوا مِنْ قِبَلِ أنفسِهِمْ بغيرِ علمٍ^(٥) .

فمنْ قالَ في القرآن برأيه فقد تَكَلَّمَ ما لا عِلْمَ له به ، وسَلَكَ غَيْرَ ما أَمْرَ به . فلوْ أَنَّه أَصَابَ
المعنى في نفسِ الأمْرِ لكانَ قد أخطأ لِأَنَّه لم يَأْتِ الْأَمْرَ مِنْ بَاِبِهِ^(٦) ، كمَّ حَكَمَ بَيْنَ النَّاسِ عَلَى جَهَلٍ

الذي عناه علي عليه السلام بقوله : إِلَّا فَهُمَا يَؤْتَاهُ رَجُلٌ فِي الْقُرْآنِ . ومن هنا نعرف أهمية الرجوع إلى هذه الأصول عند تفسير
القرآن وان غالب اجتهادات المتأخرین بحاجة إلى نظر .

(١) رواه الترمذى ، والنمساني في الكبرى ، وأحمد في المسند ، والطبرى في التفسير ، والطبرانى في الكبير ، والبيهقى في
الشعب ، والخطيب في أخلاق الرواى ، والبغوى في شرح السنة ، وفي التفسير ، والسمرقندى في التفسير .
(٢) انظر الحديث السابق .

(٣) رواه أبو داود والترمذى في سننهما ، والنمساني في الكبرى ، وأبو يعلى في مسنده ، وابن أبي حاتم في العلل ، والطبرى في
تفسيره ، وابن عدي في الكامل ، والبيهقى في الشعب ، والبغوى في شرح السنة ، وفي التفسير . وإسناده ضعيف .
(٤) في سننه (٤٠٠/٥) .

(٥) إلى هنا من كلام الترمذى رحمة الله .

(٦) تفسير القرآن بالرأي تارة يكون بحسب منذهب المفسر كحال المبتدعة ، وكذلك ما يفعله المتأخرون اليوم من تفسير
القرآن بما وصلوا إليه من الأمور الفلكية الأرضية والنظريات العلمية ، أو تفسيرهم لبعض الآيات لتوافق مذاهبهم
الفكيرية ومناهجهم الدعوية .. وكذلك إذا كان الإنسان ليس عنده فهم للمعنى اللغوي والشعري فيكون آثماً بتفسيره .

فِيهِ فِي النَّارِ وَإِنْ وَافَقَ حُكْمُ الصَّوَابِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لَكِنْ يَكُونُ أَحْفَأُ جَرْمًا مِنْ أَخْطَأَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَهَكُذَا سَمِّيَ اللَّهُ تَعَالَى الْقَدْفَةَ كَاذِبِينَ ، فَقَالَ : ﴿فَإِذَا لَمْ يَأْتُوا بِالشَّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾^(١) ، فَالْقَادِفُ كَاذِبٌ وَلَوْ كَانَ قَدْ قَدِفَ مَنْ زَانَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ، لَأَنَّهُ أَخْبَرَ بِمَا لَا يَحْلِلُ لِلْإِخْبَارِ بِهِ ، وَتَكَلَّفَ مَا لَا عِلْمَ لِهِ^(٢) ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَلِهَذَا تَخْرُجَ جَمَاعَةٌ مِنَ السَّلَفِ عَنْ تَفْسِيرِ مَا لَا عِلْمَ لِهِمْ بِهِ ، كَمَا رَوَى شَعْبُهُ ، عَنْ سَلِيمَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرُ الصَّدِيقُ : [أَيُّ أَرْضٍ تُقْلِنِي وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظْلِنِي إِذَا قَلَتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ أَعْلَمُ]^(٣) .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامَ^(٤) : حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدٍ ، عَنْ الْعَوَامِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّسِيمِيِّ : أَنَّ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ سَأَلَ عَنْ قَوْلِهِ : ﴿وَقَاتَكِهَةَ وَأَبَّا﴾^(٥) فَقَالَ : [أَيُّ سَمَاءٍ تُظْلِنِي وَأَيُّ أَرْضٍ تُقْلِنِي إِنْ أَنَا قَلَتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَمْ أَعْلَمُ] مِنْ قِطْعَةٍ^(٦) .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَيْضًا^(٧) : حَدَثَنَا يَزِيدُ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ : أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَرَأَ عَلَى الْمُنْبَرِ ﴿وَقَاتَكِهَةَ وَأَبَّا﴾ فَقَالَ : هَذِهِ الْفَاتِحَةُ قَدْ عَرَفْنَا هَا ، فَمَا الْأَبُّ؟ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى نَفْسِهِ فَقَالَ : إِنَّ هَذَا هُوَ التَّكَلُّفُ يَا عُمَرَ^(٨) .

وَذَلِكَ أَنَّ مُفَسِّرَ الْقُرْآنِ يَدْعُونَ بِتَفْسِيرِهِ أَنَّهُ مَرَادُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنَ الْآيَةِ ، وَهَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ لِمَا فِيهِ مِنَ القُولُ عَلَى اللَّهِ بِلَا عِلْمٍ وَهُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْإِثْمِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ .

(١) سُورَةُ الْمُورِّ ، آيَةُ (١٣) .

(٢) وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ رَاجِعٌ مِنْهُ رَحْمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ كَلَامَهُ . بَلْ لَوْ تَكَلَّمُ ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْدِقِ النَّاسِ فِي رَجُلٍ أَنْهُمْ رَأَوْهُ يَزِينُوهُمْ وَهُمْ صَادِقُونَ فِي ذَلِكَ بِلَا رِيبٍ ، فَلَعْنَاهُمْ فِي الشَّرْعِ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ قَدْفَةٌ وَيَقَامُ عَلَيْهِمْ حَدُّ الْقَدْفَةِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ تَكَلَّمُوا بِمَا لَا يَحْلِلُ لَهُمْ . وَهَكُذَا مِنْ تَكَلُّمٍ فِي الْقُرْآنِ بِمُجْرِدِ الرَّأْيِ مِنْ غَيْرِ نَقْلٍ أَوْ عِلْمٍ أَوْ مَسْتَدِلَّةٍ لِهِ فَهُوَ قَدْ تَكَلَّمَ بِمَا لَا يَحْلِلُ لَهُ فَيَكُونُ أَثْمًا وَلَوْ أَصَابَ الْحَقَّ أَحْيَانًا .

(٣) رَوَاهُ أَبُو أَيْشَةُ (٣٠١٠٧) ، وَأَبْنَ عبدِ الْبَرِّ فِي جَامِعِ بَيَانِ الْعِلْمِ (٥٢/٥٢) ، وَالطَّبَرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ (٥٨/١) ، وَالْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ فِي فَضَائِلِ الْقُرْآنِ صِ ٢٢٧ ، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الشَّعْبِ بِرَقْمِ (٢٢٧٨) ٤٢٤/٢ مِنْ طَرْقِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ هُنَّ يَرْتَقِي بِهَا إِلَى الْحَسْنِ لِغَرْبِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) فَضَائِلُ الْقُرْآنِ صِ ٢٢٧ . وَانْظُرْ إِلَى تَعْلِيقِ السَّابِقِ .

(٥) سُورَةُ عَيْنِ ، آيَةُ (٣١) .

(٦) لَأَنَّ إِبْرَاهِيمَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ هُنَّ .

وقال عبدُ بنُ حميدٍ : حدثنا سليمانُ بنُ حربٍ ، قال : حدثنا حمادُ بنُ زيدٍ ، عن ثابتٍ ، عن أنسٍ ، قال : كنا عندَ عمرَ بنِ الخطابِ ، وفي ظهيرِ قميصِه أربعُ رقاعٍ^(٣) ، فقرأ : ﴿ وَفَكِهَةَ وَأَبَا فَقَالَ : ما الأَبُ ؟ ثُمَّ قال : إنَّ هذَا هُوَ التَّكْلُفُ ، فَمَا عَلَيْكَ أَلَا تَدْرِيَهُ ؟ ! ! ^(٤))

وهذا كُلُّهُ مُحمولٌ عَلَى أَنْهَمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا أَرَادَا اسْتِكْشافَ مَاهِيَّةَ الْأَبِ ، وَإِلَّا فَكُوْنُهُ نَبَاتًا مِنَ الْأَرْضِ ظَاهِرٌ لَا يُجْهَلُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَأَنْبَتَنَا فِيهَا حَبَّا ۝ وَعِنْبَا وَقَضْبَا ۝ وَرَزَقْنَا وَخَلَّا ۝ وَحَدَّأَقَ غُلْبَا ۝ ^(٥) .

وقال ابنُ جريرٍ : حدثنا يعقوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، قال : حدثنا ابْنُ عُلَيَّةَ ، عنْ أَيُوبَ ، عنْ ابْنِ أَبِي مُلِيكَةَ : أَنَّ ابْنَ عَبَّاسَ سَأَلَ عَنْ آيَةٍ لَوْ سَأَلَ عَنْهَا بَعْضُكُمْ لَقَالَ فِيهَا ، فَأَبَى أَنْ يَقُولَ فِيهَا^(٦) . إِسْنَادٌ صَحِحٌ^(٧) .

وقال أبو عبيدٍ : حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عنْ أَيُوبَ ، عنْ ابْنِ أَبِي مُلِيكَةَ ، قال : سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عَبَّاسَ عَنْ ﴿ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفُ سَنَةٍ ^(٨) ﴾ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ : فَمَا ﴿ يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً ^(٩) ﴾ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : إِنَّمَا سَأَلْتُكَ لِتَحَدَّثَنِي ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : هَمَا يُوْمَانِ ذَكْرَهُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ ، اللَّهُ أَعْلَمُ بِهِمَا . فَكَرِهَ أَنْ يَقُولَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا يَعْلَمُ^(١٠) .

(١) فضائل القرآن ص ٢٢٧ ، رواه الطبرى في تفسيره ، وابن أبي شيبة ، والبيهقي في شعب الإيمان . وسنده صحيح . وأصله في البخارى . وانظر شرحه في فتح البارى (٢٨٥/١٣) .

(٢) فلو جاءَ رَجُلٌ فَقَالَ فِي الْآيَةِ : الْأَبُ هُوَ وَالَّدُ الْإِسْلَامُ ، لَكَانَ قَدْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ .

(٣) ذَكَرَ ذَلِكَ يَدِلُ عَلَى ضَبْطِ الْحَدِيثِ وَالْقَصَّةِ تَمَامًا كَمَا يَذَكُرُ أَهْلُ الْحَدِيثِ . وَفِيهِ مَا كَانَ عَلَيْهِ الْخَلْفَاءُ الرَّاشِدُونَ مِنْ عَدْمِ الْأَثْرَةِ وَأَنْهُمْ لَا يَمْتَازُونَ عَنْ غَيْرِهِمْ بِشَيْءٍ .

(٤) انظر ما سبق .

(٥) سورة عبس ، آية (٣٠-٢٧) .

(٦) يَدِلُ عَلَى وجوبِ التَّحْرِيِّ فِي التَّكْلِيمِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى .

(٧) رواه الطبرى في تفسيره (٦٢/٦٣) ، وأبو عبيد في فضائل القرآن ص ٢٢٨ من طريقين عن ابن عباس . وسنده صحيح .

(٨) سورة المسجدة ، آية (٥) .

(٩) سورة المارج ، آية (٤) .

(١٠) في فضائل القرآن ص ٢٢٧ ، رواه الطبرى في تفسيره (١٢/٢٢٨) وسنده صحيح . وقد ثبتَ فِي صَحِحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ عَقْبَةَ مَانِعَ الزَّكَاةِ أَنَّهُ يُعْذَبُ بِهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةً ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هَذَا مِقْدَارُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . وَأَمَّا آيَةُ السَّجْدَةِ فَفِيهَا بَيَانُ الْوَقْتِ الَّذِي يَأْخُذُهُ نَزْوُلُ الْأَمْرِ مِنْ

وقال ابنُ جرير^(١) : حديثي يعقوبُ بنُ إبراهيمَ ، حدثنا ابنُ عُلَيَّةَ ، عن مهديٍّ بنِ ميمونَ ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ قالَ : جاءَ طلقُ بنُ حبيبٍ إلى جنْدُبِ بنِ عبدِ اللهِ فسألَهُ عن آيةٍ من القرآنِ ، فقالَ : أَخْرَجْتُ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَا قَمْتَ عَنِي ، أوْ قَالَ : أَنْ تَحَالِسَنِي^(٢) .

وقالَ مالِكُ : عن يحيىٍ بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ المُسِيْبِ ، إِنَّهُ كَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ قَالَ : إِنَا لَا نَقُولُ فِي الْقُرْآنِ شَيْئًا^(٣) .

وقالَ الْلَّيْثُ : عن يحيىٍ بنِ سعيدٍ ، عن سعيدِ بنِ المُسِيْبِ : إِنَّهُ كَانَ لَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا فِي الْمُعْلَمِ مِنَ الْقُرْآنِ^(٤) .

وقالَ شَعْبَةُ عَنْ عُمَرِ بْنِ مُرَّةَ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ سَعِيدَ بْنَ الْمُسِيْبِ عَنْ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : لَا تَسْأَلِنِي عَنِ الْقُرْآنِ ، وَسَلِّمْ مِّنْ يَرْعَمْ أَنَّهُ لَا يَخْفِي عَلَيْهِ مِنْهُ شَيْءٌ ، يَعْنِي : عِكْرَمَةَ^(٥) .

وقالَ ابْنُ شُوَدَّابَ : حديثي يزيدُ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، قَالَ : كَنَا نَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسِيْبِ عَنِ الْخَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَكَانَ أَعْلَمُ النَّاسِ ، فَإِذَا سَأَلْنَاهُ عَنْ تَفْسِيرِ آيَةٍ مِّنَ الْقُرْآنِ سَكَتَ ، كَانُ لَمْ يَسْمَعْ^(٦) .

وقالَ ابْنُ جَرِيرٍ : حديثي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الْضَّبَّاعِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرَ ، قَالَ : لَقِدْ أَدْرَكْتُ فَقَهَاءَ الْمَدِينَةِ وَإِنَّمَا يَعْظِمُونَ الْقَوْلَ فِي التَّفْسِيرِ ، مِنْهُمْ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسِيْبِ ، وَنَافِعَ^(٧) .

وقالَ أَبُو عَبِيدٍ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ الْلَّيْثِ ، عَنْ هَشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ ، قَالَ : مَا سَمِعْتُ أَبِي تَأْوِلَ آيَةً مِّنْ كِتَابِ اللَّهِ قَطُّ^(٨) .

السماء إلى الأرض ثم صعوده إلى الله بعد تنفيذه وهو ألف سنة ، وهذه المدة هي مسافة ما بين الترول من السماء إلى الأرض ثم الصعود إلى السماء لأنَّه ثبت أنَّ مسافة ما بين السماء والأرض خمسة وسبعين عاماً . وأما قوله تعالى ﴿ وَإِنْ يَوْمًا عَنْ دِرْبِكَ كَافِلٌ سَنَةً مَا تَعْدُونَ ﴾ ففيه بيان أنَّ كلَّ يوم عند الله يعادل ألف سنة من أيامنا ، فعليه يكون خلق السماوات والأرض كان في ستة آلاف سنة ، وعمر الدنيا ما بين السنة إلى السبعة أيام أي ما بين السنة إلى السبعة آلاف .. وهكذا والله تعالى أعلم .

(١) في تفسيره (٦٣/١) وسنته صحيح .

(٢) وهذا محمول على الورع وعدم المضي والتکلف في تفسير كلام الله تعالى .

(٣) رواه الطبرى في تفسيره (٦٢/١) ، وأبُو عَبِيدٍ في فضائل ص ٢٢٨ . وسنته صحيح .

(٤) رواه الطبرى في تفسيره (٦٢/١) وسنته صحيح .

(٥) رواه ابن أبي شيبة في المصنف ، والطبرى في تفسيره (٦٣/١) وسنته صحيح .

(٦) تفسير الطبرى (٦٣/١) وسنته صحيح .

(٧) تفسير الطبرى (٦٢/١) وسنته صحيح .

(٨) رواه أبو عَبِيدٍ في فضائل القرآن ص ٢٢٩ . وهو حسن .

وقال أَيُوبُ ، وابنُ عَوْنَ ، وَهشَامُ الدَّسْتُوائِيُّ ، عنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَيْرِينَ قَالَ : سَأَلَتْ عَيْدَةَ السَّلَمَانِيَّ عَنْ آيَةِ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ : ذَهَبَ الَّذِينَ كَانُوا يَعْلَمُونَ فِيمَا أُنْزِلَ مِنَ الْقُرْآنِ ، فَأَتَّقَنَ اللَّهُ وَعَلَيْكَ بِالسَّدَادِ^(١) .

وقال أَبُو عَيْبَدَ^(٢) : حَدَثَنَا مَعَاذٌ ، عَنْ أَبِي عَوْنَ ، عَنْ عَيْبِدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : إِذَا حَدَثَتْ عَنِ اللَّهِ فَقُفْ حَتَّى تَنْتَظِرَ مِنْ قَبْلِهِ وَمَا بَعْدَهُ^(٣) .

حَدَثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ مَغِيرَةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، قَالَ : كَانَ أَصْحَابُنَا يَقُولُونَ التَّفْسِيرَ وَيَهَا بَوْنَهُ^(٤) .

وقال شَعْبَةُ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ ، قَالَ : قَالَ الشَّعَبِيُّ : وَاللَّهِ مَا مِنْ آيَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَأَلَتْ عَنْهَا ، وَلَكِنَّهَا الرَّوَايَةُ عَنِ اللَّهِ^(٥) .

وقال أَبُو عَيْبَدَ^(٦) : حَدَثَنَا هُشَيْمٌ ، أَنَّبَانَا عُمَرُ بْنُ أَبِي زَيْدَةَ ، عَنِ الشَّعَبِيِّ ، عَنْ مُسْرُوقٍ ، قَالَ : أَتَقُولُونَ التَّفْسِيرَ ، فَإِنَّمَا هُوَ الرَّوَايَةُ عَنِ اللَّهِ .

فَهَذِهِ الْأَتَارُ الصَّحِيحَةُ وَمَا شَاكَلُهَا عَنْ أَئِمَّةِ السَّلْفِ ، مَحْمُولَةً عَلَى تَحْرُجِهِمْ عَنِ الْكَلَامِ فِي التَّفْسِيرِ بِمَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ ، فَأَمَّا مَنْ تَكَلَّمُ بِمَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ لُغَةً وَشَرْعًا فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ^(٧) .

وَهَذَا رُوَايَةُ عَنْ هُؤُلَاءِ وَغَيْرِهِمْ أَقْوَالُ فِي التَّفْسِيرِ ، وَلَا مَنَافَاةً ؛ لَأَنَّمَّا تَكَلَّمُوا فِيمَا عَلِمُوا وَسَكَتُوا عَمَّا جَهَلُوهُ ، وَهَذَا هُوَ الْوَاجِبُ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ فَإِنَّهُ كَمَا يَحْبُّ السُّكُوتُ عَمَّا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ

(١) رواه الطبرى في تفسيره (٦٢/١) ، وابن أبي شيبة في المصنف (٣٠٠٩٩) ، وأبو عييد في فضائل القرآن ص ٢٢٨ ، والدارمى في الرد على الجهمية ص ٢١ ، والبيهقي في شعب الإيمان (٢٢٨٢) ٤٢٤/٢ . وسند صحيح .

(٢) في فضائل القرآن ص ٢٢٩ ، وفيه عبد الله بن مسلم بن يسار : ذكره في التاريخ الكبير (٩١/١/٣) والجرح والتعديل (١٦٥/٢/٢) ولم يذكره بجرح أو تعديل .

(٣) وفيه تبيه أن من أهم الأسباب التي تعين على معرفة معنى الآية النظر في سياقها وساقها ، أي : ما قبلها وما بعدها .

(٤) رواه أبو عييد في فضائل القرآن ص ٢٢٩ ٢٢٩ وسند صحيح .

(٥) رواه الطبرى في تفسيره ٦٣/١ ٦٣ وسند صحيح .

(٦) في فضائل القرآن ص ٢٢٩ ٢٢٩ . وسند حسن .

(٧) شرط العلماء لقبول التفسير بالرأي والاجتهاد شروطاً ، أمهما :

– أن لا يخالف التفسير بالتأثر مخالفة تضاد .

– أن يتفق مع سياق الآية وما قبلها وما بعدها وهو ما يسمى عندهم (السباق واللحاق) ، فلا بد من النظر إلى الجو العام الذي جاءت فيه الآية ومناسبتها لما قبلها وما بعدها .

– أن لا يفتافي مع دلالة الألفاظ من حيث اللغة .

– أن لا يتعارض مع أصول الشرع ، أو يعارض ما ثبت بتصوّص آخر من الكتاب والسنّة ، لأن نصوص الشرع لا تتعارض – أن لا يؤدي إلى نصرة أهل البدع والأهواء .

فَكَذَلِكَ يَجِبُ الْقَوْلُ فِيمَا سُئِلَ عَنْهُ مَا يَعْلَمُ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَتَبَيَّنَهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكُنُمُونَهُ﴾^(١) ، وَلِمَا حَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْمَرْوِيِّ مِنْ طُرُقٍ : «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ الْجِنْ جَلِحاً مِنْ نَارٍ»^(٢) وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ^(٣) : حَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَثَنَا مَوْمَلٌ ، حَدَثَنَا سَفِيَّانُ ، عَنْ أَبِي الرَّنَادِ قَالَ : قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : التَّفْسِيرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أُوْجَهٍ : وَجْهٌ تَعْرِفُهُ الْعَرَبُ مِنْ كَلَامِهَا ، وَتَفْسِيرٌ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ ، وَتَفْسِيرٌ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ ، وَتَفْسِيرٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ . وَاللَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ»^(٤) .

(١) سورة آل عمران ، آية (١٨٧) .

(٢) رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه في سننهم ، وأحد الطيالسي في مستديهما ، وابن حبان في صحيحه ، والطبرانى في الصغير والحاكم في المستدرك ، والبغوي في شرح السنة . وسندھ صحيح .

(٣) في التفسير (٥٧/١) يسند صحيح . وانظر شرح هذا القول في البرهان (١٦٤-١٦٨) .

(٤) فمثال الأول : كلمة (كهف) و (سر) و (جنة) ... وكل ما تعرفه العرب من كلامها . ومثال الثاني وهو ما يمتاز معناه إلى الأبهام ولا يعذر أحد بجهالته مما يجب اعتقاده والعمل به : الإعان والصلة وذكر الجنة والنار ... ومثال الثالث : العام والخاص والمطلق والقيد والناسخ والمسوخ ومعاني فواتح السور ... ومثال الرابع : العلم بحقائق الصفات وكيفيتها وحقائق اليوم الآخر مما لا يمكن إدراكه في الدنيا .

تذكرة

أولاً

أفعوا هرالنبي وَكُرْهَا تَسْبِحُ الْأَيْمَانُ رَبِّهِ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْمَقْرَمَةِ (النافعه)

- ١— والعلم إما نقلٌ مصدقٌ عن معصومٍ ، وإما قولٌ دلٌّ عليه دليلٌ معلومٌ . وما سوى هذا فإما مزيَّفٌ مردوذٌ ، وإما موقوفٌ لا يعلم أنه بهرجٌ ولا منقوذٌ .
- ٢— يجب أن يعلم أن النبي ﷺ بينَ لأصحابه معانِ القرآنِ كما بينَ لهم الفاظه ، فقوله تعالى : **﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلْنَا عَلَيْهِمْ﴾** يتناولُ هذا وهذا .
- ٣— وكلما كان العصر أشرفَ كان الاجتماعُ والاتلافُ والعلمُ والبيانُ فيه أكثرُ .
- ٤— الخلاف بين السلفِ في التفسيرِ قليلٌ ، وخلافهم في الأحكامِ أكثرُ من خلافهم في التفسيرِ وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجعُ إلى اختلافِ تنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٌ ؛ وذلك نوعانِ : أحدهما : أن يعبرَ كُلُّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارةٍ غيرِ صاحبِه ، تدلُّ على معنىٍ في المسمى غيرِ المعنى الآخرِ ، مع اتحادِ المسمى ؛ بمثابةِ الأسماءِ المتكافئةِ التي بينَ المرادفةِ والمتباينةِ . والصنفُ الثاني : أن يذكرَ كُلُّ منهم من الاسمِ العامِ بعضَ أنواعِه ، على سبيلِ التمثيلِ وتبسيطِ المستمعِ على النوعِ ، لا على سبيلِ الحدَّ المطابقِ للمحدودِ في عمومِه وخصوصِه .
- ٥— كُلُّ اسمٍ من أسمائهِ (سبحانه) يدلُّ على ذاتِه ، وعلى ما في الاسمِ من صفاتِه ، ويدلُّ أيضاً على الصفةِ التي في الاسمِ الآخرِ بطريقِ اللزومِ .
- ٦— إنَّ كانَ مقصودُ السائلِ تعينَ المسمى ، عَبَرَنا عنه بأيِّ اسمٍ كانَ إذا عرفَ مسمى هذا الاسم . وإنَّ كانَ مقصودُ السائلِ معرفةُ ما في الاسمِ من الصفةِ المختصةُ به ؛ فلا بدَّ من قدرٍ زائدٍ على تعينِ المسمى ..
إذا عرفَ هذا ؛ فالسلفُ كثيراً ما يعبرون عن المسمى بعبارةٍ تدلُّ على عينِه وإنْ كانَ فيها من الصفةِ ما ليس في الاسمِ الآخرِ .. ومعلوم أنَّ هذا ليس اختلافٌ تضادٌ كما يظنه بعضُ الناسِ . (مثلُ اختلافهم في تفسيرِ الصراطِ المستقيمِ) .
- ٧— والناسُ وإن تنازعوا في اللفظِ العامِ الواردِ على سببٍ ؟ هل يختصُّ بسببهِ أم لا ؟ فلم يُقلْ أحدٌ من علماءِ المسلمينَ : إنَّ عموماتِ الكتابِ والسنةِ تختصُّ بالشخصِ المعينِ ، وإنما غايةُ ما يقالُ : إنما تختصُّ بنوعِ ذلك الشخصِ ، فتعمُّ ما يشبهُه ، ولا يكونُ العمومُ فيها بحسبِ اللفظِ . والآيةُ التي

لما سبب معين إن كانت أمراً أو خياراً فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره من كان يمترأله ، وإن كانت خبراً بمحض أو ذم فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان يمترأله أيضاً .

٨— قولهم : (نزلت هذه الآية في كذا) يراد به تارة سبب التزول ، ويراد به تارة أن هذا داخلاً في الآية وإن لم يكن السبب ، كما تقول : عن بهذه الآية كذا .

فإذا عرف هذا ، فقول أحدهم : نزلت في كذا ، لا ينافي قول الآخر : نزلت في كذا ؛ إذا كان اللفظ يتناولهما .

وإذا ذكر أحدهم لها سبباً نزلت لأجله ، وذكر الآخر سبباً ، فقد يمكن صدقهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب ، أو تكون نزلت مرتين ؛ مرة لهذا السبب ، ومرة لهذا السبب .

٩— ومن التنازع الموجود عنهم : ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرتين : إما لكونه مشتركاً في اللغة .. وإما لكونه متواطناً في الأصل ، لكن المراد به أحد التوينين أو أحد الشيئين .. فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني التي قالها السلف ، وقد لا يجوز ذلك .

فالأول : إما لكون الآية نزلت مرتين .. وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معنياً .. وإما لكون اللفظ متواطناً فيكون عاماً إذا لم يكن لتخصيصه موجب .

١٠— من الأقوال الموجودة عنهم و يجعلها بعض الناس احتلافاً ؛ أن يعبروا عن المعاني بالفاظ متقاربة لا مترادفة : فإن الترداد في اللغة قليل ، وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم . وقل أن يعبر عن لفظ واحد بل لفظ واحد يؤدي جميع معناه ، بل يكون فيه تقرير لمعناه .

١١— والعرب تضمن الفعل معنى الفعل وتعديه تعديته . ومن هنا غلط من جعل بعض الحروف تقوم مقام بعض .. والتحقيق ما قاله نحاة البصرة من التضمين .

١٢— جمع عبارات السلف في مثل هذا نافع جداً ، فإن جموع عباراتهم أدل على المقصود من عبارات أو عبارتين ، ومع هذا فلا بد من احتلاف محقق بينهم ، كما يوجد ذلك في الأحكام .

١٣— الاختلاف قد يكون لخلفاء الدليل ، أو لذهول عنده ، وقد يكون لعدم سماعه ، وقد يكون لغلط في فهم النص ، وقد يكون لاعتقاد معارضٍ راجح .

١٤— الاختلاف في التفسير على نوعين : منه ما مستندة النقل فقط ، ومنع ما يعلم بغير ذلك إذ العلم : إما نقل مصدق ، وإما استدلال محقق . والمنقول إما عن المقصوم ، وإما عن غير المقصوم . والمقصود بيان (بأن) جنس المنقول سواء كان عن المقصوم أو غير المقصوم – وهذا هو النوع الأول – ف منه ما يمكن معرفة الصحيح منه والضعيف ، ومنه ما لا يمكن معرفة ذلك فيه .

وهذا القسم الثاني من المقول ، وهو : ما لا طريق لنا إلى الحِزْم بالصَّدْقِ منه ، عامَّةً مَا لا فائدةَ فيه ، والكلامُ فيه من فضول الكلامِ .

وأما ما يحتاجُ المسلمين إلى معرفته فإنَّ الله نصبَ على الحقِّ فيه دليلاً .

١٥— متى اختلفَ التابعونَ لم يكنْ بعضُ أقوالِهم حجةً على بعضِ ، وما نُقلَ في ذلكَ عن بعضِ الصحابةِ نقلًا صحيحةً فالنفسُ إليهِ أُسْكِنَتْ مما نُقلَ عن بعضِ التابعينَ ؛ لأنَّ احتمالَ أن يكونَ سمعه من النبي ﷺ أو من بعضِ من سمعه منه أقوى ، ولأنَّ نقلَ الصحابةِ عن أهلِ الكتابِ أقلُّ من نقلِ التابعينَ ، ومع حرم الصاحبِ بما يقولُ فكيف يقالُ إنه أخذَه عن أهلِ الكتابِ وقد ثروا عن تصديقهم !؟

١٦— القسم الأوَّلُ الذي يمكنُ معرفةُ الصحيحِ منه فهذا موجودٌ فيما يحتاجُ إليهِ ولله الحمد .. فالمقصودُ أن المقولاتِ التي يحتاجُ إليها في الدين قد نصبَ اللهُ الأدلةَ على بيانِ ما فيها من صحيحٍ وغيره .

١٧— أعلمُ الناسِ بالغازِي أهلُ المدينةِ ، ثمَّ أهلُ الشَّامِ ، ثمَّ أهلُ العِراقِ ، فأهلُ المدينةِ أعلمُ بما لأنَّما كانتُ عندهم ، وأهلُ الشَّامِ كانوا أهلَ غزوٍ وجهادٍ .
وأما التفسيرُ فأعلمُ الناسِ به أهلُ مكةَ لأنَّمِ أصحابُ ابنِ عباسٍ .. وكذلكَ أهلُ الكوفةِ من أصحابِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ .

١٨— والراسِيلُ إذا تعددَ طرُقُها ، وخلتُ عن الموافقةِ قصداً ، أو الاتفاقِ بغيرِ قصدٍ كانتُ صحيحةً قطعاً . فإنَّ النَّقلَ إما أن يكونَ صدقاً مطابقاً للخبرِ ، وإما أن يكونَ كذباً تعمَّداً صاحبه الكذبِ ، أو أخطأهُ فيه . فمتي سَلِمَ من الكذبِ العمدِ ، والخطأِ ، كانَ صدقاً بلا ريب ..
فإذا كانَ الحديثُ جاءَ من جهتينِ أو جهاتِ ، وقد عُلِمَ أنَّ المخبرينَ لم يتوافقُوا على اختلافِه ، وعلِمَ أنَّ مثلَ ذلكَ لا تقعُ الموافقةُ فيه اتفاقاً بلا قصدٍ ، عُلِمَ أنهُ صحيحٌ ..

ويمدهُ الطريقةُ يُعلمُ صدقُ عامةً ما تعددَ جهاتهُ المختلفةُ على هذا الوجهِ من المقولاتِ ، وإن لم يكنَ أحدهُما كافياً ؛ إما لإرسالِه ، وإما لضعفِ ناقلهِ . لكنَّ مثلَ هذا لا تضبطُ به الألفاظُ والدقائقُ التي تُعلمُ بهذهِ الطريقةِ ، بل يحتاجُ ذلكَ إلى طريقةٍ يثبتُ بها مثلُ تلكَ الألفاظِ والدقائقِ ..

وهذا الأصلُ ينبغي أن يُعرَفَ ، فإنهُ أصلٌ نافعٌ في الحِزْمِ بكثيرٍ من المقولاتِ في الحديثِ والتفسيرِ والغازِيِّ ، وما يُنَقَّلُ من أقوالِ الناسِ وأفعالِهم ، وغيرِ ذلكَ .

١٩— الحديثُ الطويلُ إذا رُوِيَ — مثلاً — من وجهينِ مختلفينِ من غيرِ موافقةٍ : امتنعَ أن يكونَ غلطًا ، كما امتنعَ أن يكونَ كذباً ؛ فإنَّ الغلطَ لا يكونُ في قصَّةٍ طويلةٍ متَوَعِّدةٍ ، وإنَّما يكونُ في

بعضها . فإذا روى هذا قصةً طويلةً متنوعةً وروها الآخرُ مثلما رواها الأولُ من غيرِ مواطأةٍ ، امتنعَ الغلطُ في جميعها من غيرِ مواطأةٍ ..

فإنْ جمهورَ ما في البخاريِّ ومسلمٍ ما يقطعُ بأنَّ النبيَّ ﷺ قالَه ؛ لأنَّ غالبه من هذا التَّحْوِي ، ولأنَّه تلقَاهُ أهلُ العلمِ بالقبولِ والتصديقِ ، والأمَّةُ لا تجتمعُ على خطأٍ .

٢٠ - جمهورُ أهلِ العلمِ من جميعِ الطَّوَافِ على أنَّ خيرَ الْوَاحِدِ إذا تلقَّهُ الأُمَّةُ بالقبولِ ؛ تصدِيقاً له ، أو عملاً به ، أنه يوجبُ العلمَ .

٢١ - وإذا كان الإجماعُ على تصديقِ الخبرِ موجباً للقطعِ به ؛ فالاعتبارُ في ذلك بإجماعِ أهلِ العلمِ بالحديثِ ، كما أنَّ الاعتبارَ في الإجماعِ على الأحكامِ بإجماعِ أهلِ العلمِ بالأمرِ والنفي والإباحةِ - ٢٢ - وكما ألمَّ يستشهدونَ ويعتبرونَ بحديثِ الذي فيه سوءُ حفظٍ ، فإنَّهم - أيضاً - يُضيّقُونَ من حديثِ النَّقَةِ الصَّدُوقِ الصَّابِطِ أشياءً تبيَّنَ لهم غلطُه فيها ، بأمورٍ يستدلونَ بها - ويسمُّونَ هذا علمَ عَلَى الْحَدِيثِ - وهو من أشرفِ علومِهم .

٢٣ - والنَّاسُ في هذا البابِ طرَفانِ :

طرفٌ من أهلِ الكلامِ ونحوِهم مَنْ هو بعيدٌ عن معرفةِ الحديثِ وأهله ، لا يُميّزُ بينَ الصحيحِ والصَّiefِ ، فيشكُّ في صِحَّةِ أحاديثِ ، أو في القطْعِ بما ، مع كونِها معلومةً ، مقطوعاً بما عندَ أهلِ العلمِ به .

وطرفٌ مَنْ يدعى أتباعَ الحديثِ والعلمِ به ، كَلَّما وجدَ لفظاً في حديثٍ قد رواه ثقةً ، أو رأى حديثاً يأسِدُ ظاهرُه الصَّحةُ ، يريدهُ أنْ يجعلَ ذلكَ من جنسِ ما جَزَمَ أهلُ العلمِ بصِحَّتهِ ، حتى إذا عارضَ الصحيحَ المعروفَ أخذَ يتَكَلَّفُ له التأويلاَتِ البارِدةَ ، أو يجعلُه دليلاً له في مسائلِ العلمِ ، مع أنَّ أهلَ العلمِ بالحديثِ يعرِفُونَ أنَّ مثلَ هذا غلطٌ .

وكما أنَّ على الحديثِ أدلةً يُعلمُ بما أنه صدقٌ ، وقد يُقطعُ بذلكَ ، فعليهِ أدلةً يُعلمُ بما أنه كذبٌ ، ويُقطعُ بذلكَ .

٢٤ - وأما النوعُ الثاني من مستندِي الاختلافِ ، وهو ما يُعلمُ بالاستدلالِ لا بالنقلِ ، فهذا أكثرُ ما فيهُ الخطأُ من جهتينِ حدثنا بعد تفسيرِ الصحابةِ والتَّابِعِينَ وتابعِهم بإحسانٍ .. إحداهما : قومٌ اعتقدوا معانِيَ ، ثم أرادوا حملَ الفاظِ القرآنِ على هؤلَاءِ .

والثانيةُ : قومٌ فسَرُوا القرآنَ بمحَرَّدٍ ما يسُوَغُ أنْ يرَدَه بكلامِه من كانَ من الناطقينَ بلغةِ العربِ من غيرِ نظرٍ إلى المتكلِّمِ بالقرآنِ ، والمرَّلِ عليهِ ، والمخاطِبِ به .

فالأولونَ رأعوا المعنِي الذي رأوه من غيرِ نظرٍ إلى ما تستحْقُهُ الفاظُ القرآنِ من الدلالةِ والبيانِ .

وَالآخرونَ رَاعُوا بُحْرَدَ الْفَظْ وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِهِ عِنْدَهُمُ الْعَرَبِيُّ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا يَصْلُحُ
لِلْمُتَكَلِّمِ بِهِ وَلِسَاقِ الْكَلَامِ .

ثُمَّ هُؤُلَاءِ كَثِيرًا مَا يَغْلِطُونَ فِي احْتِمَالِ الْفَظْ لِذَلِكَ الْمَعْنَى فِي الْلُّغَةِ ، كَمَا يَغْلِطُ فِي ذَلِكَ الَّذِينَ
قَبْلَهُمْ . كَمَا أَنَّ الْأُولَئِنَ كَثِيرًا مَا يَغْلِطُونَ فِي صَحَّةِ الْمَعْنَى الَّذِي فَسَرُوا بِهِ الْقُرْآنَ ، كَمَا يَغْلِطُ فِي ذَلِكَ
الآخْرُونَ ، وَإِنْ كَانَ نَظَرُ الْأُولَئِنَ إِلَى الْمَعْنَى أَسْبِقَ وَنَظَرُ الْآخْرُونَ إِلَى الْفَظْ أَسْبِقَ .

وَالْأُولَئِنَ صِنْفَانِ : تَارَةً يَسْلِيُونَ لِفَظَ الْقُرْآنَ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَأَرِيدَ بِهِ ، وَتَارَةً يَحْمِلُونَهُ عَلَى مَا لَمْ
يَدْلِلَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَرَدْ بِهِ . وَفِي كُلِّ الْأُمُورِ مَنْ يَكُونَ مَا قَصَدُوا نَفْيَهُ أَوْ إِثْبَاتَهُ مِنَ الْمَعْنَى بَاطِلًا ؛ فَيَكُونُ
خَطْؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ ، وَقَدْ يَكُونُ حَقًا فَيَكُونُ خَطْؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ لَا فِي الدَّلِيلِ ..

٢٥— مَا مِنْ تَفَسِيرٍ مِنْ تَفَاسِيرِهِمْ (أَهْلُ الْبَدْعِ) الْبَاطِلَةُ إِلَّا وَبِطَلَانِهِ يَظْهَرُ مِنْ وَجْهِهِ كَثِيرٌ ؛
وَذَلِكَ مِنْ جَهَتِهِنَّ : تَارَةً مِنَ الْعِلْمِ بِفَسَادِ قَوْلِهِمْ ، وَتَارَةً مِنَ الْعِلْمِ بِفَسَادِ مَا فَسَرُوا بِهِ الْقُرْآنَ ؛ إِمَّا
دَلِيلًا عَلَى قَوْلِهِمْ ، أَوْ جَوَابًا عَنِ الْمَعَارِضِ لَهُمْ .

٢٦— إِنَّ الصَّحَابَةَ وَالْتَّابِعِينَ وَالْأَئمَّةَ إِذَا كَانُوا لَهُمْ فِي تَفَسِيرِ الْآيَةِ قَوْلٌ ، وَجَاءَ قَوْمٌ فَسَرُوا الْآيَةَ
بِقَوْلٍ آخَرَ لِأَجْلِ مَذَهِبِهِمْ اعْتَقِدوْهُ ، وَذَلِكَ الْمَذَهِبُ لَيْسَ مَذَهِبُ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ ؛
صَارُوا مُشَارِكِينَ لِلْمُعَتَزِّلَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْبَدْعِ فِي هَذَا .

وَفِي الْجَمْلَةِ : مَنْ عَدَلَ عَنْ مَذَاهِبِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ وَتَفَسِيرِهِمْ ، إِلَى مَا يَخَالِفُ ذَلِكَ كَانَ
مُخْطَنًا فِي ذَلِكَ ، بِلْ مُبِتَدِعًا ، وَإِنْ كَانَ مجْتَهَدًا مَغْفُورًا لَهُ خَطْؤُهُ ..

وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّ الْقُرْآنَ قَرَأَهُ الصَّحَابَةُ وَالْتَّابِعُونَ وَتَابِعُوْهُمْ ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا أَعْلَمَ بِتَفَسِيرِهِ وَمَعْنَيِّهِ ،
كَمَا أَنَّهُمْ أَعْلَمُ بِالْحَقِّ الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ ﷺ ؛ فَمَنْ خَالَفَ قَوْلَهُمْ وَفَسَرَّ الْقُرْآنَ بِمُخَلَّفِ تَفَسِيرِهِمْ
فَقَدْ أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا ..

٢٧— مِنْ أَعْظَمِ أَسْبَابِهِ (أَسْبَابِ الْاِخْتِلَافِ فِي التَّفَسِيرِ) : الْبَدْعُ الْبَاطِلَةُ الَّتِي دَعَتْ أَهْلَهَا إِلَى
أَنْ حَرَفُوا الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ، وَفَسَرُوا كَلَامَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﷺ بِغَيْرِ مَا أَرِيدَ بِهِ ، وَتَأْوِلُوهُ عَلَى غَيْرِ
تَأْوِيلِهِ .

فَمِنْ أَصْوَلِ الْعِلْمِ بِذَلِكَ : أَنْ يَعْلَمَ الْإِنْسَانُ الْقَوْلَ الَّذِي خَالَفُوهُ ، وَأَنْهُ الْحَقُّ . وَأَنْ يَعْرَفَ أَنَّ
تَفَسِيرَ السَّلْفِ يَخَالِفُ تَفَسِيرَهُمْ . وَأَنْ يَعْرَفَ أَنَّ تَفَسِيرَهُمْ مُحَدَّثٌ مُبِتَدَعٌ . ثُمَّ أَنْ يَعْرَفَ بِالْطَّرِيقِ
الْمُفَصَّلِ فَسَادٌ تَفَسِيرُهُمْ بِمَا نَصَبَهُ اللَّهُ مِنَ الْأَدْلَةِ عَلَى بَيَانِ الْحَقِّ .

٢٨— إِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَمَا أَحْسَنُ طَرِيقَ التَّفَسِيرِ ؟

فَالْجَوابُ : إِنَّ أَصْحَّ الْطَّرِيقِ فِي ذَلِكَ :

١— أن يفسّر القرآن بالقرآن؛ فما أجملَ في مكانٍ فإنه قد فُسّرَ في موضعٍ آخرَ، وما احْتُصرَ في مكانٍ فقد بسيطٌ في موضعٍ آخرَ.

٢— فإنْ أعياكَ ذلك فعليكَ بالسنة؛ فإنما شارحةُ القرآنِ وموضحةُ له ..

٣— إذا لم تجد التفسيرَ في القرآنِ ولا في السنةِ رجعتَ في ذلك إلى أقوالِ الصحابةِ؛ فإنَّمَا أدرى بذلك؟ لما شاهدوه من القرائنِ والأحوالِ التي احْتُصَوا بها، ولما لهم من الفهم التامِ والعلمِ الصحيحِ والعمل الصالحِ.

٤— الأحاديثُ الإسرائيلية تذكر للاستشهادِ لا للاعتقادِ، فإنما على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : ما علمنا صحتهَ مما بأيدينا مما يشهدُ له بالصدقِ، فذاك صحيحٌ.

والثاني : ما علمنا كذبهَ بما عندنا مما يخالفهُ.

والثالثُ : ما هو مسكونٌ عنهِ، لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيلِ، فلا نؤمنُ به ولا نكذبهُ، وبحوزك حكايتهِ؛ لما تقدمَ (أي : لما تقدم من الأحاديثِ المبيحةِ لذلك). وغالبُ ذلكِ ما لا فائدةَ فيه تعودُ إلى أمرٍ دينيٍّ.

٥— أحسنُ ما يكونُ في حكايةِ الخلافِ :

أنْ تستوعبَ الأقوالُ في ذلكَ المقامِ.

وأنْ يبنَهَا على الصحيحِ منها ويُبطلَ الباطلُ.

وئذْكُرُ فائدةُ الخلافِ وثمرُهُ لثلا يطولَ الزَّاغُ والخلافُ فيما لا فائدةَ تختَهُ فيُشتعلُ به عن الأهمَّ.

فاما من حكى خلافاً في مسألةٍ ولم يستوعبْ أقوالَ الناسِ فيها فهو ناقصٌ، إذ قد يكونُ الصوابُ في الذي تركَهُ. أو يحكي الخلافَ ويُطْلِقُهُ ولا يبنَهَا على الصحيحِ من الأقوالِ، فهو ناقصٌ أيضاً.

فإنْ صَحَّ غيرَ الصحيحِ عامداً فقد تعمَّدَ الكذبُ، أو جاهلاً فقد أخطأ.

كذلكَ من نسبَ الخلافَ فيما لا فائدةَ تختَهُ، أو حكى أقوالاً متعددةً لفظاً ويرجعُ حاصلُها إلى قولٍ أو قولَينِ معنَّى؟ فقد ضيَّعَ الزَّمانَ، وتكثَّرَ بما ليسَ ب صحيحٍ، فهو كلاسِ ثوبِيٍّ زورٍ.

٦— إذا لم تجدَ التفسيرَ في القرآنِ ولا في السنةِ ولا وجدَهُ عن الصحابةِ؛ فقد رجعَ كثيرٌ من الأئمةَ في ذلكَ إلى أقوالِ التابعينَ .. وقال شعبةُ بنُ الحجاجِ وغيرُه : أقوالُ التابعينَ في الفروعِ ليستُ حجَّةً فكيفَ تكونُ حجَّةً في التفسيرِ؟ يعني : أنها لا تكونُ حجَّةً على غيرِهم من خالفهمِ. وهذا صحيحٌ. أما إذا أجمعوا على الشيءِ فلا يُرتابُ في كونه حجَّةً، فإنَّ اختلفوا فلا يكونُ قولُ بعضِهم

— مؤلفه : أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفراء البغوي ، المحدث المفسر الفقيه الشافعي ، صاحب التصانيف النافعة . توفي سنة ٥١٠ هـ .

— تفسيره : ينقل التفسير عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، وينقل الخلاف عنهم في التفسير من غير ترجيح بين الأقوال . مع ذكره لبعض الإسرائيليات والرواية عن بعض الضعفاء . لا يتعرض للبلاغة ونكتها ، ويدرك أحياناً بعض الإشكالات ويجيب عليها ، وهو كما يقول شيخ الإسلام : اختصر كلام الشعلي ولكنه سلم من البدع التي فيه . وتفسيره مطبوع متداول ، وهو من أجود التفاسير المتوسطة الموجودة .

(هـ) — تفسير ابن عطية ، المسمى (المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز) .

— مؤلفه : أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي الغرناطي . من قضاة الأندلس المشهورين . توفي سنة ٤٦٥ هـ .

— تفسيره : من التفاسير الجيدة الحسنة ، حيث يفسر الآية بعبارة سهلة ويورد لها من التفاسير المأثورة من غير إكثار ، وكثيراً من ينقل عن الطبراني ، وينقل عن غيره من أهل الكلام ويدرك أنه قول المحققين ، ويقصد بهم علماء الكلام . كما يكثر من ذكر الشواهد اللغوية والأدبية . وقد ذكره شيخ الإسلام في رسالته وتكلم عليه . وتفسيره مطبوع متداول .

(و) — تفسير ابن كثير ، المسمى (تفسير القرآن العظيم) .

— مؤلفه : عماد الدين أبو الفداء ، إسماعيل بن عمرو بن كثير بن البصري ثم الدمشقي ، الفقيه الشافعي المحدث المفسر المؤرخ .

— تفسيره : أشهر الكتب المدونة في التفسير بالتأثر ، اختصر في كتابه ما ذكره ابن حجرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وغيرهم ، مع التعليق على الروايات جرحأ وتعديلأ ، مع الإكثار من تفسيره للقرآن بالقرآن حيث يسرد الآيات المتشابهة في المعنى في مكان واحد ويقارن بينها ، ثم يسرد الأحاديث والآثار الواردة فيها ويلقى عليها كما قلنا ، مع الترجيح بين الأقوال . ولا يفوت الكلام في الأحكام الفقهية ومناقشتها أيضاً .

وبالجملة فهو كتاب عظيم القدر كثير المنافع والفوائد ، وقد جعل الله قبولاً بين الناس فلا يكاد يخلو منه بيت . وقد اهتم به العلماء تحريجاً واختصاراً .

(ز) — تفسير العطالي ، المسمى (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) .

— مؤلفه : أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الشعالي ، الجزائري المغربي المالكي . توفي سنة ٨٧٦ هـ .

— تفسيره : ذكر المؤلف في مقدمته أنه ضمنه تفسير ابن عطية ، وزاد عليه فوائد وزوائد من أكثر من مائة مصنف . فعليه جاء كتابه جامعاً مختصراً لتفسير ابن عطية مع فوائد من تفاسير غيره من الأئمة . وهو تفسير نافع فيه خلاصة كتاب مهمة ، وليس فيه حشو ولا استطراد ، وليس مؤلفه إلا الجمع . وهو مطبوع .

(ح) — تفسير السيوطي ، المسمى (الدر المنثور في التفسير بالتأثر) .

— مؤلفه : الحافظ جلال الدين أبو الفضل ، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي . توفي سنة ٩١١ هـ .

— تفسيره : جمع فيه مؤلفه الروايات الواردة عن السلف في التفسير ، من كتب البخاري ومسلم والنسائي والترمذى وأحمد وأبي داود وابن حجر وابن أبي حاتم وعبد بن حميد وابن أبي الدنيا وغيرهم من المقدمين . وهو يقتصر على الرواية من دون ذكر شيء من المعانى أو الاجتهداد ، ولكنه يجمع الروايات من غير تحقيق ولا تعليق عليها ، ففيها الصحيح وغيره .

(ط) — تفسير ابن أبي حاتم :

— مؤلفه : هو عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي ، حافظ إمام في التفسير والحديث والعلل .

— تفسيره : يذكر في تفسيره أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم بأسانيد إلية من غير تعرض لشيء غير ذلك ، ولذلك فتفسيره من الأصول التي يعتمد عليها المفسرون بالتأثر وينقلون منه كثيراً كابن كثير والسيوطى وغيرهم . وقد طبع تفسيره أخيراً والله الحمد .

(ي) — تفسير عبد الرزاق :

— مؤلفه : عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني الحافظ ، محدث أهل اليمن في زمانه . من شيوخ الإمام أحمد .

— تفسيره : من التفاسير التي كتم بنقل أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم في الآية بإسناده إليهم . وهو لا يذكر في الآية إلا ما ينقل فيها من دون تعرض لمعنى أو غير ذلك . وهو من الأصول التي اعتمد عليها كل من جاء بعده من المفسرين بطريقة الأثر . وهو مطبوع والله الحمد .

(ك) — تفسير ابن الجوزي ، المسمى (زاد المسير في علم التفسير) :

— مؤلفه : الإمام الحافظ الوااعظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي . توفي

سنة ٥٩٧ هـ .

— تفسيره : تفسير متوسط منضبط . يذكر فيه أقوال السلف في الآية مع ترتيبها وتبسيتها ، وهو يسهل بذلك التعامل مع الأقوال الواردة والنظر فيها . مع اهتمامه ببيان القراءات في الآية والناسخ والمنسوخ ، والمعانى اللغوية ومن قال بها . بالإضافة إلى بيان الأحكام الفقهية على مذهب المخالفة .

وبالجملة فهو كتاب نافع جداً لطالب علم التفسير خاصة في جمع أقوال السلف . وهو مطبوع مشهور متداول .

٢- *أشهر الكتب المدونة في التفسير بالرازي* :

(أ) — تفسير الرازي ، المسمى (مفاتيح الغيب) :

— مؤلفه : أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين بن علي التميمي البكري الرازي ، الملقب بفخر الدين . توفي سنة ٦٠٦ هـ .

— تفسيره : يهتم في كتابه ببيان المناسبات بين آيات القرآن وسورة ، ولكنه ملأه بالعلوم الطبيعية والرياضية والكلامية والفلسفية ، فحاء موسوعة في هذه العلوم ، مما قلل أهمية كتابه كتفسير للقرآن ، مع ما فيه من انحراف في العقيدة عن منهج السلف . وهو مطبوع معروف .

(ب) — تفسير القرطبي ، المسمى (الجامع لأحكام القرآن) :

— مؤلفه : الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي . توفي سنة ٦٧١ هـ .

— تفسيره : تفسير جليل نافع جداً . يقسم فيه مؤلفه الكلام في كل آية إلى مسائل . ويتكلّم فيها عن أسباب التزول ووجوه القراءات والإعراب ، وبين الغريب مستشهاداً بأشعار العرب ، ويرد على أهل البدع من المعتزلة والرافضة والقدرية والفلسفية وغلاة المتصوفة . ولا يذكر من القصص إلا قليلاً .

ثم يهتم بعرض الأحكام التي تضمنتها الآية بشكل موسع ، مع نقل ما ورد عن السلف في ذلك مع عزوه إلى قائله ، ويناقش ويرجح ويعرض للأدلة مع عدم تعصبه لمذهبة . ويؤخذ عليه أنه يعتمد غالباً قول الأشاعرة في مسائل الصفات مع ذكره أحياناً لمذهب السلف في ذلك .

(ج) — تفسير البيضاوي ، المسمى (أنوار التزيل وأسرار التأويل) :

— مؤلفه : ناصر الدين أبو الحير عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي الشافعى . توفي سنة ٦٩١ هـ .

— تفسيره : اختصر فيه كتاب الكشاف للزمخشري ، ولكنه ترك كثيراً من اعتزاله . وذكر فيه فوائد من تفسير الرازى ، وتفسير الراغب الأصفهانى ، وضمنه نكتاً بارعة ولطائف رائعة واستنباطات دقيقة ، مع تعرضه لبعض الأحكام الفقهية . مع ذكره لبعض الروايات الموضعية خاصة في الفضائل . وهو بالجملة كتاب متوسط نافع فيه فوائد كثيرة خاصة في فوائد اللغة ولطائفها . وهو من الكتب التي يحتاجها مفسر القرآن . وهو مطبوع .

(د) — تفسير النسفي ، المسمى (مدارك التزيل وحقائق التأويل) :

— مؤلفه : أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي الخنفى . توفي سنة ٧٠١ هـ .

— تفسيره : مختصر من كتاب البيضاوى والكشاف ، ولكنه ترك ما في الكشاف من الاعزال مع اهتمامه بوجوه الإعراب والقراءات ، وعرض المذاهب الفقهية التي لها ارتباط بالآية مع ترجيح مذهب الخنفى في الغالب على غيره . وهو كتاب نافع أيضاً ، وهو مطبوع .

(هـ) — تفسير الخازن ، المسمى (لباب التأويل في معانى التزيل) :

— مؤلفه : علاء الدين أبو الحسن ، علي بن محمد بن إبراهيم بن عمر بن خليل الشيحي البغدادي الشافعى . توفي سنة ٧٤١ هـ .

— تفسيره : اختصره مؤلفه من تفسير البغوى وزاد عليه من تفاسير من تقدم ، مع حذف الأسانيد وتجنب التطويل . إلا أنه يسهب كثيراً في التواحي الفقهية ويدرك مذاهب الفقهاء وأدلةهم ، مع إكثاره من ذكر القصص التاريخية والسير والغزوات ، ويدرك فيه كثيراً من الإسرائيليات ولا يبينها .

(و) — تفسير أبي حيان ، المسمى (البحر الخيط) :

— مؤلفه : أثير الدين أبو عبد الله ، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسى الغرناطى الحياني ، المشهور بأبي حيان . مفسر لغوى . توفي سنة ٧٤٥ هـ .

— تفسيره : أبرز ما يميز تفسيره هو اهتمامه بالنحو والإعراب ، حتى أصبح كتابه أقرب إلى كتب النحو منه إلى كتب التفسير . وهو مع ذلك يذكر المعانى اللغوية والبلاغية مع ذكر ما يتعلق بالتفسير من أسباب الترول والناسخ والمنسوخ وتوجيه القراءات والأحكام الفقهية وغير ذلك . وهو يناقش غيره في اللغة والنحو ويحمل على المخالف وقد يسخر منه . وباختصار فتفسيره تفسير لغوى بلاغي مهم من هذه الناحية . وهو مطبوع متداول .

(ز) — تفسير الجلالين ، جلال الدين المحلي وجلال الدين السيوطي .

— مؤلفه : ألفه الإمامان : جلال الدين السيوطي مؤلف الدر المنشور وقد سبق معنا . وجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعى . توفي سنة ٨٦٤ هـ .

— التفسير : تفسير مختصر جداً قيم في بابه ، فسر أوله المحلي ثم تابعه السيوطي ، والتفسير تفسير مختصر بعبارات موجزة محررة منضبطة .

وقد علق عليه بعض العلماء وجعلوا له حواشى ، من أهمها حاشية الجمل وحاشية الصاوي .

(ح) — تفسير الخطيب الشريبي ، المسمى (السراج المير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخير :

— مؤلفه : شمس الدين محمد بن محمد الشريبي القاھري الشافعى الخطيب . توفي سنة ٩٧٧ هـ .

— تفسيره : تفسير سهل . نقل فيه بعض المأثور عن السلف ، مع النقل عمن سبقة من المفسرين ، وقد يناقش بعض ما ينقل من الأقوال ويرجح بينها . ويدرك المتواتر من القراءات . وهو شديد العناية بالمناسبات بين الآيات .

وبالجملة فهو كتاب نافع فيه اختصار لكثير من كتب التفسير السابقة وأهم فوائدها . وهو مطبوع .

(ط) — تفسير أبي السعود ، المسمى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم) :

— مؤلفه : أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي . توفي سنة ٩٨٢ هـ .

— تفسيره : من أهم التفاسير اللغوية البلاغية ، وأصل من الأصول التي تكتم بذكر بلاغة القرآن وأسراره اللغوية ، فرد في بابه ، حيث جمع ما لم يجمعه غيره في ذلك . لا يستغني عنه طالب التفسير في معرفة الأسرار البلاغية في سياق الآيات القرآنية .

(ي) — تفسير الألوسي ، المسمى (روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني) :

— مؤلفه : أبو الثناء شهاب الدين ، السيد محمود أفندي الألوسي البغدادي . توفي سنة ١٢٧٠ هـ .

— تفسيره : موسوعة تفسيرية قيمة . جمع فيه أكثر آراء المفسرين سلفاً وخلفاً ، مع الحكم بينها والنقد والتدقيق . راداً من خلال ذلك على أقوال المعتزلة والرافضة وغيرهم من أصحاب المذاهب المنحرفة . وهو يتسع في المسائل التحوية والفقهية مستوفياً هذه المذاهب والأدلة مع عدم

تعصبه لمذهب معين ، وبهتم بإظهار المناسبات بين السور . وهو أيضاً شديد النقد للأخبار الإسرائيلي
كثير الاستشهاد بأشعار العرب ..

وبالجملة فهو تفسير نافع جداً ، بل موسوعة في التفسير مع ما فيه من استطرادات .

(ك) — تفسير الشوكاني ، المسمى (فتح القدير) :

— مؤلفه : محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني اليمني ، المفسر الفقيه العالمة . توفي سنة
١٢٥٠ هـ .

— تفسيره : تفسير جامع بين الرواية والدرایة ، يذكر معنى الآية و المناسبتها مع غيرها مع
احتکامه إلى اللغة كثیراً و ذکر الأحكام الفقهية . ثم يتبع ذلك الآثار الواردة عن السلف في الآية .
وهو لا يخلو من ذکر بعض الروايات الضعيفة أو الموضعية دون أن ينبه عليها . إلا أنه من جملة كتب
الأصول في التفسير و مرجع مهم في هذا الباب .

٢- أشهر الكتب المرورنة في التفسير الفقهي :

وأقصد بذلك التفاسير المتخصصة ببيان الأحكام الفقهية التي تضمنتها آيات القرآن الكريم ، أو
ما يسمى بتفسير آيات الأحكام خاصة . ومن أهمها :

(أ) — أحكام القرآن ، للجصاص :

— مؤلفه : أبو بكر ، أحمد بن علي الرازى المشهور بالجصاص . توفي سنة ٣٧٠ هـ .

— تفسيره : هو من أهم كتب التفسير الفقهي على مذهب الحنفية ، وهو يعرض لسور القرآن
كلها ولكنه لا يتكلم إلا عن الآيات المتضمنة للأحكام الفقهية ، فيشرحها على مذهب الحنفية مروحاً
لما ذهبوا إليه و مدافعاً عنه . مع توسيعه في ذكره المسائل و عرضه لأقوال الفقهاء ، ولكن تعصبه لمذهب
و واضح فهو يجتهد في تأويل الآيات لتوافق المذهب . وهو مطبوع معروف .

(ب) — أحكام القرآن ، للكياهراش :

— مؤلفه : عماد الدين أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبرى ، المعروف بالكياهراش . توفي
سنة ٤٥٠ هـ .

— تفسيره : وهو تفسير لآيات الأحكام على مذهب الشافعية ، ومؤلفه متخصص لمذهبة أيضاً
مدافع عنه إلا أنه عفيف اللسان مع أصحاب المذهب الأخرى . ويعتبر هذا الكتاب من مراجع
التفسير الفقهي لمذهب الشافعية . وهو مطبوع .

(ج) — أحكام القرآن ، لابن العربي :

— مؤلفه : القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعافي الأندلسي المالكي . توفي سنة

٥٤٣ هـ .

— تفسيره : تفسير الآيات الأحكام أيضاً على مذهب المالكية ، وهو مرجع لهـم في ذلك .
وكثيراً ما يحتجكم إلى اللغة في استنباط المعانـي من الآيات .

٢- *أسر اللئب (المعاصرة المدونة في التفسير)*

(أ) — تفسير القاسمي ، المسمى (*محاسن التأويل*) :

— مؤلفه : عـلـامـة الشـامـ محمد جـمـالـ الدـيـنـ القـاسـمـيـ . تـوـفـيـ سـنـةـ ١٣٣٢ـ هـ .

— تفسيره : تفسيره جـمـعـ فيـهـ مـؤـلـفـهـ أـهـمـ الـمـبـاحـثـ وـالـفـوـاـنـدـ الـمـوـجـوـدـةـ فيـ كـتـبـ التـفـسـيرـ ،ـ مـعـ اـجـتـهـادـهـ فيـ الرـدـ عـلـىـ أـهـلـ الـبـدـعـ ،ـ مـعـ الـاـخـتـصـارـ وـسـهـوـلـةـ الـعـبـارـةـ .ـ وـهـوـ مـطـبـوـعـ .

(ب) — تفسير الشنقيطي ، المسمى (*أصوات البيان في إيضاح القرآن بالقرآن*) :

— مؤلفه : العـلـامـةـ الفـقـيـهـ الـأـصـوـلـيـ المـفـسـرـ مـحـمـدـ الـأـمـيـنـ الـمـخـتـارـ الـجـكـيـ الشـنـقـيـطـيـ .

— تفسيره : تفسير يقوم على تفسير القرآن بالقرآن ، مستعيناً بالقراءات المتوترة ، مستأنساً بالسنة النبوية وأقوال العلماء الأثبات ، مع توسيعه في بيان الأحكام وبيان أصولها وأدلتها مع بيان الخلاف فيها والمناقشة والترجح من غير تعصب لمذهب معين ، مع تحقيق كثير من المسائل اللغوية والأساليب البلاغية .

وهو يرد فيه في موضع كثيرة على أصحاب التفسير العلمي العصري ، وتأليفهم للآيات بما يوافق النظريات العلمية الحادثة ويشدد عليهم في ذلك وبين أخطاءهم فيما ذهبوا إليه .

إلا أن التفسير لا يحيط بجميع آيات القرآن ، بل ذكر ما يمكن أن يكون له تفسير في موضع آخر . وقد مات رحـمـهـ اللـهـ قـبـلـ إـتـامـهـ ،ـ فـأـمـهـ تـلـمـيـذـهـ الشـيـخـ مـحـمـدـ عـطـيـةـ سـالـمـ رـحـمـهـ اللـهـ .

وهو بالجملة من التفاسير المهمة جداً ، على منهج السلف رحـمـهـ اللـهـ ، وهو مطبوع مشهور متداول .

(ج) — تفسير السعدي ، المسمى (*تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*) :

— مؤلفه : العـلـامـةـ الشـيـخـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ نـاـصـرـ السـعـدـيـ رـحـمـهـ اللـهـ .

— تفسيره : تفسير سهل العبارة ، مختصر . يهتم ببيان معنى الآية بأسلوب مختصر مستوعباً أكثر ما فيها من فوائد ولطائف ومعانٍ ، من غير ذكر للأقوال أو الآثار إلا قليلاً ، ولا تعرض للإعراب إلا في النادر . بل كان همه بيان المعنى المقصود بعبارة واضحة مفهومة . إلا أنه مؤصل على القواعد والأصول منضبط في ذلك فيه فوائد كثيرة مع اختصاره . وهو مطبوع مشهور متداول .

(٥) — تفسير الجزائري ، المسمى (أيسير التفاسير لكلام العلي القدير) :

— مؤلفه : الشيخ أبو بكر جابر الجزائري ، المدرس في المسجد النبوى حفظه الله .

— تفسيره : أراد به مؤلفه أن يكون تفسيراً ميسراً يفهمه كل مسلم ، وجمع فيه من التوجيهات والأخلاق والآداب والمواعظ شيئاً كثيراً ، مع تبيينه لعقيدة السلف خلوه عن الإسرائييليات والمواضيع ، وعدم دخوله في الخلافات في الأقوال أو المباحث اللغوية والبلاغية ، ولا يذكر الأقوال في الآية وإنما يكتفى بإيراد ما ترجح عنده . فهو أقرب إلى كتاب وعظ وتوجيه من خلال القرآن أكثر منه كتاب تفسير .

رَبُّ الْعَالَمِينَ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى رَسُولِنَا مُحَمَّدٍ وَّعَلَى أَهْلِ الصَّحَّةِ وَمَلَأَ تَمَسِّكَنَا كَبِيرًا

اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ مُلْكَ السَّمَاوَاتِ
وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا
وَمَا فِي السَّمَاوَاتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَمَا فِي مَا بَيْنِ السَّمَاوَاتِ
وَمَا فِي مَا بَيْنِ الْأَرْضِ

علی

مَقْرُونٌ بِالْأَصْوَلِ التَّقْسِيرِ
شِيخُ الْإِسْلَامِ لِابْنِ تَمِيمَةِ

ابن رواح

أبو عبد الرحمن

عفنا الله عنهم